



قضايا التخطيط والتنمية في مصر
رقم (٢٧)

مستخلصات، صناعة اللبائن في مصر

يمثل الانتاج الحيواني احد المكونات الاساسية للانتاج الزراعي بجمهورية مصر العربية ، حيث بلغت القيمة النقدية للانتاج الحيواني في عام ١٩٨٤ حوالي ٢٨٢٩ مليون جنيه بالاسعار الجارية وذلك يمثل نحو (٢١٪) من القيمة النقدية لاجمالي الانتاج الزراعي البالغ نحو ٩١٧١ مليون جنيه خلال نفس العام .

وتعتبر الالبان من اهم مكونات الانتاج الحيواني ، حيث ساهمت بنحو ٢٥٪ من اجمالي القيمة النقدية للانتاج الحيواني خلال عام ١٩٨٤ ، فقد قدرت القيمة النقدية لانتاج الالبان خلال ذلك العام بحوالي ٩٩٢ مليون جنيه بالاسعار الجارية .

واللبن فضلاً عن اهميته الاقتصادية يعتبر غذاء شبه كامل ، حيث يحتوي على العديد من العناصر الغذائية الهامة لنمو وحيوية وحياة الانسان لاحتوائه على الاحماض الامينية والدهنية الضرورية ، فضلاً عن احتوائه على الاملاح المعدنية والفيتامينات اللازمة للجسم ، كما يعتبر اللبن ايضاً مادة خام لكثير من الصناعات الغذائية كالزبد والجبن والمسلي وغيرها .

ورغم الاهمية الكبيرة للالبان فإن جمهورية مصر العربية اصبحت تعاني من عجز الانتاج المحلي للوفاء باحتياجات الاستهلاك ، فالإنتاج المحلي من الالبان لا يغطي حالياً اكثر من ثلثي الاحتياجات فقط بعد ان كان هناك شبه اكتفاء ذاتي منذ عشر سنوات مضت ، ويرجع ذلك الى الارتفاع الكبير في معدل الاستهلاك المحلي من الالبان والذي يزيد عن ثلاثة أمثال معدل النمو السنوي في الانتاج السنوي منها .

وقد لجأت الدولة الي استيراد الالبان ومنتجاتها من الخارج لسد الفجوة بين الاستهلاك والانتاج وبلغت قيمة واردات الالبان عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٢٢٠٦ مليون جنيه، وعلي الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من الالبان ومنتجاتها والتي تتعدى المليون طن سنوياً فإن استهلاك الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها مازال منخفضاً بدرجة كبيرة . فضلاً عن ما يترتب علي الاستيراد من اعباء يتحملها ميزان المدفوعات فقد يواكب ذلك تعرض الانسان لبعض المخاطر مثلما اثير حول الالبان الملوثة بالمخلفات الذرية في الآونة الاخيرة .

وعلي الرغم من العجز في الانتاج المحلي من الالبان فإن نسبة كبيرة من المتاح منه لا يستهلك بالصورة الاقتصادية والصحية الواجبة ، حيث ترتفع الكميات الموجهة الي رضاعة صغار الماشية والتصنيع المنزلي بالاماكن الريفية . وكذلك التي يتم تسويقها بصورتها الخام في الوقت الذي تقل فيه الكميات الموجهة الي التصنيع بالطرق السليمة . ومن ثم فقد نبعت اهمية هذه الدراسة من خطورة الوضع السابق علي الاقتصاد القومي من جهة وعلي صحة المستهلك المصري من جهة اخري مما يتطلب ضرورة التوسع في انتاج وتصنيع الالبان بالطرق السليمة محلياً .

ويهدف هذا البحث الي التعرف علي المشاكل والمعوقات التي تحول دون تجميع ومعاملة او تصنيع الكميات المنتجة محلياً من الالبان وذلك حتي يتم توفير الشروط الصحية بها والقضاء علي التفاوت الكبير في اسعار الالبان علي مستوي المحافظات المختلفة ، هذا فضلاً عن امتصاص فائض الالبان لدي العديد من المناطق بدلاً من التخلص منه بطرق غير اقتصادية ، كما يسعى البحث في ضوء ماسبق للتوصل الي مختلف الوسائل والاساليب اللازمة للقضاء علي هذه المشاكل .

واعتمد البحث لتحقيق الهدف المنشود منه علي التحليل الاحصائي والوصفي للبيانات التي تم الحصول عليها من البيانات الرسمية المنشورة والبيانات الميدانية من واقع سجلات شركة مصر للالبان والاعذية ، فضلاً عن الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية للمسؤولين بالجهات المعنية بالقطاعين العام والخاص . وحددت فترة الدراسة بالاثني عشرة سنة الاخيرة وهي من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٨٥ وان كان نهاية السلسلة قد تحدد بعام ١٩٨٢ في بعض نقاط البحث نظر لعدم توافر البيانات الاحداث من ذلك التاريخ . هذا وقد واجه الباحث العديد من الصعوبات التي لاتنحصر فقط في القصور الشديد في البيانات الخاصة بموضوع الدراسة ولكن في التناقض الشديد في البيانات التي تعلنها الجهات الرسمية بخصوص نقاط البحث بدءاً من اعداد الثروة الحيوانية وانتاج اللبن بالمحافظات المختلفة وانتاج القطاع الخاص من المنتجات اللبنية المختلفة وانماط الاستهلاك اللبني في مصر وان كان قد تم معالجة ذلك قدر الامكان .

وقد اشتملت الدراسة علي اربعة فصول عدا المقدمة والموجز والتوصيات وهي :-
الفصل الأول : الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للالبان ويشمل الطاقة الانتاجية من الالبان والاستهلاك المحلي من الالبان ومنتجاتها وتطور الواردات منها .

الفصل الثاني : الطاقة الانتاجية من منتجات الالبان ويشمل الوحدات المصنعة

لمنتجات الالبان وتطور الطاقة الانتاجية منها .

الفصل الثالث : المسالك التسويقية للالبان ومنتجاتها ويتضمن الانماط التسويقية

اللبنية ومصادر توريد الالبان ثم المسالك التسويقية للمنتجات

اللبنية .

الفصل الرابع : مشاكل ومعوقات صناعة الالبان ويشتمل علي المشاكل الانتاجية ،

مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع ، المشاكل السعرية ، المشاكل

التسويقية والمشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية .

وقد قام بإعداد هذه الدراسة الدكتور ه / هدي محمد صالح الخبير بمركز

التخطيط الزراعي وتعاون معها في توفير الكثير من بيانات البحث السيد / محسن

بدوي سويلم بشركة مصر للالبان والسيد / مجدي خليفة بمعهد التخطيط القومي والسيد /

سعيد الشامي بوزارة الزراعة .

ونأمل ان تساهم هذه الدراسة مع غيرها من دراسات المعهد ودراسات مركز

التخطيط الزراعي في العمل علي حل بعض المشكلات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاقتصاد

القومي وصولاً الي تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

المحتويات

رقم الصفحة

١	الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للالبان	الفصل الأول :-
١	الطاقة الانتاجية من الالبان	١ - ١
١	حجم الثروة الحيوانية المنتجة للالبان ..	١ - ١ - ١
٦	تطور الطاقة الانتاجية للالبان	٢ - ١ - ١
١٠	التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من اللبن الخام	٢ - ١ - ١
١٣	نظم انتاج اللبن	٤ - ١ - ١
١٦	الاستهلاك المحلي من الالبان ومنتجاتها	٢ - ١
	تطور الاستهلاك القومي ونصيب الفرد	١ - ٢ - ١
١٦	من الالبان ومنتجاتها	
٢١	النمط الاستهلاكي للبنني	٢ - ٢ - ١
٢٤	تطور الواردات من اللبن ومنتجاته	٢ - ١
٢٩	الطاقة الانتاجية من منتجات الالبان ..	الفصل الثاني :-
٢٩	الوحدات المصنعة لمنتجات الالبان	١ - ٢
٣١	تطور الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان	٢ - ٢
٣٨	المسالك التسويقية للالبان ومنتجاتها ...	الفصل الثالث :-
٣٨	الانماط التسويقية للبنية	١ - ٢
٤٣	مصادر توريد الالبان	٢ - ٢
٤٨	المسالك التسويقية للمنتجات للبنية ...	٣ - ٣
٤٩	مشاكل ومعوقات صناعة الالبان	الفصل الرابع :-
٤٩	مشاكل انتاجية	١ - ٤
٤٩	قلة اعداد حيوان اللبن	١ - ١ - ٤

٥٠	 إنخفاض الكفاءة الانتاجية	٢ - ١ - ٤
٥٣	 ذبح صغار الإناث	٢ - ١ - ٤
٥٦	 الاصابة بالامراض	٤ - ١ - ٤
٥٩	 ارتفاع نسبة العقم والتفويت	٥ - ١ - ٤
٥٩	 نقص الاعلاف الحيوانية	٦ - ١ - ٤
٦٢	 مشاكل اخري	٧ - ١ - ٤
٦٤	 مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع	٢ - ٤
٦٤	 عدم الاستغلال الكامل للطاقة	١ - ٢ - ٤
٦٨	زيادة الاستيراد ومنافسة القطاع الخاص	١ - ١ - ٢ - ٤
٧١	 الفاقد في الطاقة الانتاجية	٢ - ١ - ٢ - ٤
	ارتفاع نسبة المرتجعات والمعــــاد	٢ - ٢ - ٤
٧٢	 تصنيعه	
٧٤	 ارتفاع نسبة الفاقد	٢ - ٢ - ٤
٧٧	 مشاكل سعريه	٢ - ٤
٧٧	 تطور سعر المنتج للالبان ومنتجاتها	١ - ٢ - ٤
٨٦	 تطور سعر المستهلك للالبان ومنتجاتها	٢ - ٢ - ٤
	المشاكل السعريه الخاصة بشركة مصر	٢ - ٢ - ٤
٨٨	 للالبان	
٩٥	 مشاكل تسويقية	٤ - ٤
٩٥	 الهامش التسويقي	١ - ٤ - ٤
٩٨	 نقاط ومراكز التجميع	٢ - ٤ - ٤
٩٩	 تلوث وغش الالبان	٣ - ٤ - ٤
١٠٠	 بدائية الاساليب التسويقية للالبان	٤ - ٤ - ٤
	المشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات	٥ - ٤
١٠٤	 الاقتصادية	
١٠٤	 سياسة التأمين علي الماشية	١ - ٥ - ٤
١٠٥	 السياسة العلفية	٢ - ٥ - ٤

١١٠	 السياسة الاقتراضية	٣ - ٥ - ٤
١١٢	 السياسة النقدية	٤ - ٥ - ٤
١١٣	 السياسة المالية	٥ - ٥ - ٤
١١٥	 السياسة الاستيرادية	٦ - ٥ - ٤
١١٩		موجز وتوصيات
١٤٥		المراجع

الفصل الأول

١ - الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية للالبان

يتناول هذا الفصل دراسة جانبيين ، الأول هو العرض من الالبان ويتضمن عرضاً تفصيلياً لمصادر الالبان الحيوانية والطاقة الانتاجية من اللبن الخام علي مستوي الجمهورية والمحافظات المختلفة وكذا نظم انتاج اللبن في مصر .

أما الجانب الثاني فهو الطلب علي الالبان ويتضمن تطور الاستهلاك القومي ونصيب الفرد من الالبان ومنتجاتها كما يستعرض هذا الجزء النمط الاستهلاكي للبن في مصر .

ومن خلال التعرف علي جانبي العرض والطلب امكن تقدير حجم الفجوة بينهما وبالتالي كمية الواردات من الالبان ومنتجاتها في مصر وذلك في الجزء الثالث من هذا الفصل .

١ - ١ - الطاقة الانتاجية من الالبان

١ - ١ - ١ - حجم الثروة الحيوانية المنتجة للالبان :-

تتمثل ماشية اللبن في مصر بصفه اساسيه في الجاموس والابقار وان كان الجاموس يعتبر المصدر الاساسي لانتاج اللبن وكما يتبين من جدول (١) تتزايد اعداد الجاموس المحلي سنوياً ، حيث تزايدت من ٢٢٠ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي نحو ٢٣٩ مليون رأس عام ١٩٨٢ وبمعدل سنوي قدره ٢٢ ألف رأس ، اما الابقار المحلية فقد انخفضت اعدادها من ٢١٤ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي ١٨٣ مليون رأس عام ١٩٨٢ ، أي أن اعداد الابقار تنخفض سنوياً بمعدل ٤٠ ألف رأس . ونظراً لان معدل النقص السنوي في اعداد الابقار يزيد عن معدل الزيادة السنوية في اعداد الجاموس اصبحت المحصلة النهائية انخفاض اجمالي اعداد الماشية (الابقار والجاموس) بمعدل ١٦ ألف رأس سنوياً خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ ، وان صحت هذه التقديرات فإن ذلك يعكس المستقبل المحفوف بالمخاطر بالنسبة للثروة الحيوانية في مصر .

جدول رقم (١)

تطور اعداد الابقار والجاموس وفقا للسن والجنس خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢

العدد بالالف رأس

سنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	متوسط	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	متوسط	فئات السن والجنس
ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس	ابقار	جاموس
كبير											
ذكور	١٠٧	٥٧	١٠٨	٦٠	١٠٩	٦٢	١١٠	٦١	٦٠٩	٦١	١١٢
إناث	١١٦	١٢٤	١١٢٤	١٤٥٤	١١٢٤	١٤٨٤	١١٢٩	١٤٨٤	١١٢٩	١٤٨٤	١١٨١
جملة	١٢١٢	١٤٨١	١٢٢٢	١٥١٤	١٢٤٨	١٥٤٦	١٢٦٢	١٥٧٨	١٢٦٢	١٥٤٦	١٢٦٢
متوسط											
ذكور	٢٠٠	٧٦	١٩٦	٧٩	١٩٠	٨٢	١٨٢	٨٤	١٩٢	٨٠	١٧٥
إناث	٢٦١	٢٧١	٢٥١	٢٧٤	٢٤١	٢٧٧	٢٤١	٢٧٨	٢٤١	٢٧٦	٢٤١
جملة	٤٤٧	٤٤٧	٤٤٧	٤٥٢	٤٣١	٤٥٩	٤٣١	٤٥٢	٤٣١	٤٥٩	٤٣١
صغير											
ذكور	١١٢	٨١	١٠١	٨٢	٨٨	٨٦	٨٨	٧٤	٨٨	٨٥	٨٥
إناث	٢١٥	١٩٥	١٩٩	١٨٦	١٨١	١٧٥	١٦٢	١٦٥	١٨١	١٨٦	١٨٦
جملة	٣٢٨	٢٧٦	٢٠٠	٢٦٩	٢٦٩	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١
جملة											
ذكور	٤٢٠	٢١٤	٤٠٥	٢٢٢	٢٨٧	٢٢٠	٢٦٧	٢٢٧	٢٦٧	٢٢٠	٢٦٧
إناث	١٦٨٢	١٩٩٠	١٦٧٤	٢٠١٤	١٦٦١	٢٠٢٦	١٦٦١	١٦٦١	١٦٦١	١٦٦١	١٦٦١
جملة	٢١٤٢	٢٢٠٤	٢٠٧٩	٢٢٣٦	٢٠٤٨	٢٢٦٦	٢٠٤٨	٢٢٦٦	٢٠٤٨	٢٢٦٦	٢٠٤٨

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إحصاءات الثروة الحيوانية - اعداد مختلفة

ومما تجدر الإشارة اليه ان اجمالي الاعداد المذكوره تشمل كل الانواع من ذكور وإناث بفئاتها العمريه المختلفه ونظراً لان الطاقه اللبنيه تنتج من إناث الحيوانات وان تقديرات الانتاج اللبني السنوي تتم علي اساس نسبة مئوية ثابتة للاناث الحلوب الكبيره ونسبة مئوية ثابتة للاناث الحلوب المتوسطه وذلك بالنسبة لكل من الابقار والجاموس^(١) فإنه يمكن طبقاً لذلك تقدير حجم ماشية اللبن في مصر .

وقبل التعرف علي اعداد إناث الماشيه المحليه الحلوب نستعرض تطور إناث الابقار والجاموس الكبيره منها والمتوسطه والصغيره خلال الفترة ١٩٨٢/٧٥ وهو مايعكس في نفس الوقت تطور إناث الماشيه الحلوب (حيث انها تقدر علي اساس ثابت سنوياً) خلال هذه الفترة .

تشير بيانات الجدول السابق الي ان اعداد إناث الابقار الكبيره قد تزايدت من ١١ مليون رأس خلال عام ١٩٧٥ الي ١٩ مليون رأس خلال عام ١٩٨٢ ، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٩٪ ، اما أنناث الجاموس الكبيره فقد تزايدت اعدادها من ٤٢ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي ٦٢ مليون رأس خلال عام ١٩٨٢ ، وهذا يمثل معدل نمو سنوي قدره

(١) يقدر الانتاج المحلي من اللبن الخام للابقار والجاموس والماعز ولايقدر انتاج الاغنام لقلته ، حيث يخصص معظمه للرضع ويعتمد التقدير علي مايلي :-

النسبة المئوية للاناث الحلوب :-

الجاموس	٦٥٪ من الاناث الكبيره ، ٢٠٪ من الاناث المتوسطه .
الابقار	٧٥٪ من الاناث الكبيره ، ٣٠٪ من الاناث المتوسطه .
الماعز	الكبيره كلها والصغيرة ٣٠٪ .

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء : احصاءات الثروة الحيوانية ١٩٦٧/٦٦ ، مرجع رقم ٢ - ٢٢٤ - ديسمبر ١٩٦٨ .

١٦٦ ٪ ، اي ان إناث الجاموس الكبيره تنمو سنويا بمعدل يعادل ضعف معدل نمو مثيلاتها من الابقار .

أما بالنسبة لإناث الابقار المتوسطة والصغيرة فقد تناقصت اعدادها من ٣٦١ ، ٢١٥ ألف رأس عام ١٩٧٥ الي ٢٦٢ ، ١٦٦ ألف رأس عام ١٩٨٢ علي التوالي ، بينما تزايد إناث الجاموس المتوسطة بنسبة ضئيلة ، حيث ارتفعت من ٢٧٠ ألف رأس عام ١٩٧٥ الي ٣٩٤ ألف رأس عام ١٩٨٢ ، أما إناث الجاموس الصغيره فقد انخفضت اعدادها ايضا خلال السنوات المذكوره من ١٩٥ ألف رأس الي ١١١ ألف رأس علي الترتيب ، أي أن معدلات تناقص اعداد إناث الابقار المتوسطة والصغيرة تفوق كثيراً تلك المعدلات في إناث الجاموس .

هذا ويعتبر ذلك من اهم الاسباب التي يعزي اليها الانخفاض السنوي في اجمالي اعداد الماشيه وخاصة اعداد الابقار .

ويرجع انخفاض اعداد الاناث الصغيره في كل من لجاموس والماشيه الي العديد من الاسباب التي سيشار اليها فيما بعد ، والتي من اهمها ذبح الاناث لتجنب مشكلة نقص الاعلاف وارتفاع اسعارها ، فضلاً عن ضعف معدلات الولادات والقصور في الرعاية البيطرية .

وتتمثل خطورة هذه المشكلة في ان إناث الماشيه تعتبر وحدة تكاثر وانتاج ويترتب علي انخفاض اعدادها ضعف معدل الزيادة في اعداد الماشيه وبالتالي ضعف معدل الزيادة في انتاج الالبان واللحوم .

ويوضح جدول (٢) متوسط اعداد الاناث الحلوب في كل من الابقار والجاموس خلال الفترتين ٧٥ - ١٩٧٨ ، ٧٩ - ١٩٨٢ . وفيه يتبين ان متوسط اجمالي اعداد إناث الابقار قد ارتفعت من ٩٥٢ ألف رأس خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٨ الي ٩٧٣ ألف رأس خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ منها نحو ٨٨٦ ألف رأس إناث كبيره والباقي إناث متوسطة وتمثل نسبة الإناث الحلوب نحو ٥٢ ٪ من اجمالي اعداد الابقار خلال هذه الفترة .

أما اعداد إناث الجاموس الحلوب فقد زادت بنسبة اكبر منه علي

الابقار حيث ارتفعت من ١٠٣٠ ألف رأس خلال الفترة ١٩٧٨/٧٥ الي ١١٠٦ ألف رأس خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ منها نحو ١٠٢٨ ألف رأس كبيره والباقي رؤوس متوسطه ::

هذا ويقدر اجمالي اعداد رؤوس الماشيه الحلوب خلال الفترة ١٩٨٢-٧٩ بنحو ٢ مليون رأس تساهم إناث الابقار بنصف هذا العدد تقريبا بينما تساهم إناث الجاموس بالنصف الآخر ، ورغم ذلك فإن الانتاج من ألبان الجاموس يعادل تقريبا ضعف البان الابقار نظرا لان إنتاجية الرأس من الابقار تعادل تقريبا نصف إنتاجية الرأس من الجاموس كما يتبين فيما بعد .

جدول رقم (٢)

متوسط اعداد الإناث الحلوب من الجاموس والابقار وفقا للسنة
خلال الفترة ١٩٧٨/٧٥ ، والفترة ١٩٨٢/٧٩

بالالف رأس	١٩٨٢/٧٩	١٩٧٨/٧٥	البيان
			أبقار :
	٨٨٦	٨٤٨	كبير
	٨٧	١٠٤	متوسط
	٩٧٣	٩٥٢	اجمالي
	٥٢	٤٦	% من اجمالي الابقار
			جاموس :
	١٠٢٨	٩٥٥	كبير
	٧٨	٧٥	متوسط
	١١٠٦	١٠٣٠	اجمالي
	٤٧	٤٦	% من اجمالي الجاموس
	٢٠٧٩	١٩٨٢	اجمالي عام

المصدر :-

محسوب من جدول (١) وطبقا لنسب الإناث الحلوب المذكوره سابقاً.

١ - ٢ - تطور الطاقة الانتاجية للالبان :-

يتحدد انتاج الالبان بعدد رؤوس الماشيه الحلابه وإنتاجية الرأس منها ، كما ان هذان العاملان يتأثرا بالعديد من العوامل الاخرى التي اهمها وفرة الاعلاف ونوعيتها ، الرعاية البيطرية والتحسين الوراثي والبيئي .

ونظراً للتطور البطيء الذي حدث في اعداد الماشيه الحلابه وإنتاجيتها فقد زاد الانتاج من الالبان في مصر بمعدلات ضعيفة ، حيث ارتفع الانتاج المحلي خلال فترة الدراسة من ١٧٣٨ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ١٩٦٧ ألف طن خلال عام ١٩٨٢ ، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١.٢٥٪ وبزيادة قدرها ٢٢.٩ ألف طن سنوياً ، كما يتبين من الجدول (٢) .

ويتكون الانتاج المحلي من الالبان في مصر من البان الجاموس والابقار والماعز وكما يتضح من الجدول تساهم ا لبان الجاموس بالنسبة الأكبر في اجمالي الانتاج ، حيث قدر متوسط اجمالي الكمية المنتجة منها خلال الفترة ١٩٨٢/٧٤ بنحو ١٢١٤ ألف طن تمثل نحو ٦٥.٢٪ من اجمالي الكمية المنتجة خلال هذه الفترة (واذا اخذت نسبة الدهن في الاعتبار لكانت الاهمية النسبية للبن الجاموسي اكبر بكثير عن ذلك) . بينما بلغ متوسط الكمية المنتجة من البان الابقار نحو ٦٤٠ ألف طن تمثل حوالي ٢.٤٪ من اجمالي الالبان المنتجة ، أما لبن الماعز فيساهم بنسبة ضئيلة ، حيث بلغ متوسط المنتج منه مايقرب من ٨ آلاف طن فقط ، تعادل نحو ٠.٤٪ من متوسط اجمالي الالبان المنتجة خلال الفترة ١٩٨٢/٧٤ .

هذا وقد تباين معدل النمو السنوي بين كل من مصادر اللبن الثلاثة المذكورة خلال فترة الدراسة . حيث كان انتاج اللبن الجاموسي ينمو بمعدلات تزيد عن ثلاثة أمثال معدل نمو الانتاج من اللبن البقري ، فقد بلغ معدل النمو السنوي حوالي ١.٦٪ ، ٥٪ ، ٢.٥٪ لكل من البان الجاموس والابقار والماعز علي التوالي خلال الفترة ١٩٨٢/٧٤ .

وترجع الزيادة السنوية في انتاج اللبن والجاموسي منه بصفة خاصة الي زيادة اعداد رؤوس الماشيه الحلابه وخاصة إناث الجاموس .

وجدير بالذكر انه عند مقارنة اعداد إناث الماشيه الحلوب بكميات

جدول رقم (٣)

الانتاج المحلي من اللبن الخام حسب مصادره
المختلفة خلال الفترة ١٩٨٣/٧٤

بالآلف طن

السنة	مصدر اللبن			الجملة
	أبقار	جاموس	ماعز	
١٩٧٤	٦١٨	١١١٣	٧	١٧٣٨
١٩٧٥	٦٣٦	١١٣٧	٧	١٧٧٠
١٩٧٦	٦٣٣	١١٦٠	٧	١٨٠٠
١٩٧٧	٦٣٨	١١٨٢	٨	١٨٢٨
١٩٧٨	٦٤٣	١٢٠٤	٨	١٨٥٥
١٩٧٩	٦٤٦	١٢٢٧	٨	١٨٨١
١٩٨٠	٦٤٩	١٢٤٨	٨	١٩٠٥
١٩٨١	٦٥٠	١٢٦٩	٩	١٩٢٧
١٩٨٢	٦٥١	١٢٨٩	٩	١٩٤٨
١٩٨٣	٦٥٠	١٣٠٩	٩	١٩٦٧
متوسط	٦٤٠	١٢١٤	٨	١٨٦٢
%	٣٤ر٤	٦٥ر٢	٤ر	١٠٠
معدل النمو المركب للفترة ٧٤/	٥ر	١ر٦	٢ر٥	١ر٢٥
١٩٨٣ %				

المصدر :-

محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - إحصاءات
الثروة الحيوانية - اعداد متفرقة .

الالبان المنتجة محليا خلال الفترات ١٩٧٨/٧٥ ، ١٩٨٢/٧٩ ، اتضح ان انتاجية الرأس الحلوب ثابتة عند ٦٦٧ كجم / سنه للابقار ، ١١٢٧ كجم سنويا للجاموس كما يتبين من الجدول (٤) . ويعني ذلك ان المتوسط السنوي العام لانتاجية الرأس من الجاموس والابقار المحلية تقدر بنحو ٩١٦ كيلو جرام ، اي مايعادل (علي اساس ان موسم الحليب يقدر بنحو ٣٠٥ يوم) نحو ٣ كيلو جرام في اليوم . وتعتبر هذه الانتاجية ضئيلة للغاية اذ ماقورنت بمتوسط انتاجية الرأس بالدول المتقدمه كما سيتضح فيما بعد .

جدول رقم (٤)

متوسط انتاجية الرأس من الالبان خلال الفترة
١٩٧٨/٧٥ ، والفترة ١٩٨٢/٧٩

الفترة	الحلوب - ألف رأس	ألف طن	انتاج الالبان	انتاجية الرأس
أبقار جاموس	أبقار جاموس	أبقار جاموس	أبقار جاموس	كجم / سنه
١٩٧٨/٧٥	٩٥٢	١٠٣٠	٦٣٥	١١٧١
١٩٨٢/٧٩	٩٧٣	١١٠٦	٦٤٩	١٢٥٨

المصدر :-

محسوب من الجدولين (١) ، (٢) .

هذا ومن الامور الجديرة بالذكر وكما تكشف عن ذلك الارقام الواردة بالجدول السابقة ان تقديرات الانتاج المحلي من اللبن الخام تخضع لقواعد ثابتة (نظرا لانها تعتمد عن التقديرات الزراعية التي تجري مرة كل عشر سنوات والتي كان آخرها عام ١٩٧١^(١) والتي بنيت عليه البيانات

(١) جدير بالاشارة ان التعداد الزراعي الذي تم خلال اوائل الثمانينات لم تظهر نتائجه بعد .

المذكورة سابقا) . وعلي الرغم من ثبات هذه القواعد فإنها تختلف من جهة إلى أخرى ، حيث أن وزارة الزراعة تعتمد في تقديرها لاعداد الماشية علي معدلات نمو تفوق تلك التي يعتمد عليها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، رغم أن الأخير يعتمد علي البيانات التي تعدها وزارة الزراعة في هذا المجال (١) وطبيعي أن يترتب علي ذلك التناقض والتضارب الكبير في بيانات القطاع الحيواني لدي الجهات المختلفة ، مما يصعب معه اتخاذ القرار الملائم من جانب صانع القرار . ومن ناحية أخرى فإن هذه القواعد الثابتة لايراعي فيها التغيرات السنوية للعوامل الخارجية المؤثرة علي انتاج الالبان كالعوامل البيئية والوراثية والصحية ، كذلك فإن هذه التقديرات لاتأخذ في الحسبان التغيرات المتلاحقة والمتضاربة في السياسات الاقتصادية والتي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة علي انتاج الالبان كما سيتضح فيما بعد .

فضلا عن ذلك فإن اعداد الحيوانات الخاضعة للحصر الفعلي او للتقدير يشوبها الكثير من عدم الدقة لاسباب عديدة خارجة عن موضوع البحث .

ونظرا لارتفاع معدل النمو السكاني السنوي عن الزيادة السنوية المتحققة في الانتاج اللبني ، فقد تناقص نصيب الفرد من الانتاج المحلي من الالبان وخاصة في الفترة الاخيرة حيث بلغ نصيب الفرد من الانتاج المحلي من الالبان حوالي ٤٦٨ كجم / سنة في عام ١٩٧٤ ، انخفض إلى ٤٢٩ كجم / سنة عام ١٩٨٣ وبمعدل نمو سنوي قدره - ٩٪ .

وقد قدر معدل النمو السنوي لاستهلاك الفرد من الانتاج اللبني المحلي بحوالي - ٧٪ خلال الفترة ١٩٧٨/٧٤ ثم انخفض الي - ١٪ خلال الفترة ١٩٨٣/٧٩ .

ومع الزيادة السكانية وزيادة الطلب علي المنتجات اللبنية والالبان وعجز الانتاج المحلي عن الوفاء بهذه الاحتياجات فقد انخفضت نسبة الاكتفاء

١. James Fitch (Dr) and Ibrahim Soliman (Dr), The livestock economy in Egypt - Agri. Development Systems project, : Economics Working Paper No. 29.

الداتي من الالبان ومنتجاتها من ١٩٨٥٪ عام ١٩٧٤ الي ١٩٥٦٪ خلال عام ١٩٨٢، أي ان الانتاج المحلي من الالبان اصبح يغطي ثلثي الاحتياجات فقط بعد ان كان هناك شبه اكتفاء ذاتي منه منذ عشرة سنوات فقط .

١ - ٢ - التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من اللبن الخام :-

وبدراسة التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من اللبن الخام ففي محافظات الجمهورية عام ١٩٨٢ والذي يوضحه جدول (٥) يتبين ان انتاج اللبن الخام يتركز بصفة عامة في محافظات الشرقية والدقهلية والمنوفية والبحيرة والغربية وسوهاج ، حيث بلغت مساهمة تلك المحافظات الست مجتمعة حوالي ١١٠٢ ألف طن تمثل نحو ٥٦١٪ من اجمالي انتاج اللبن الخام في جمهورية مصر العربية والبالغ ١٩٦٧ ألف طن .

وتأتي محافظة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث كمية اللبن الخام المنتجة بها سنويا والتي بلغت ٢١١ ألف طن تمثل نحو ١٠٧٪ من اجمالي الانتاج المحلي ، كما بلغت مساهمة الانتاج من الالبان البقري والجاموسي والماعز بالمحافظة نحو ١١٣٪ ، ١٠٥٪ ، ٤٩٪ من اجمالي الانتاج القومي منهم علي التوالي .

أما محافظة الدقهلية فتأتي في المرتبة الثانية ، حيث ينتج بها نحو ١٩٨ ألف طن لبن تمثل حوالي ١٠١٪ من اجمالي الانتاج المحلي ، كما بلغت مساهمة كل من البان الابقار والجاموس والماعز نحو ٧٨٪ ، ١١٣٪ ، ٢٨٪ من اجمالي الكمية المنتجة منهم علي التوالي .

وتأتي بعد ذلك في الترتيب محافظات المنوفية والبحيرة والغربية وسوهاج ، حيث قدرت الكمية المنتجة بها ١٩٧ ، ١٧٩ ، ١٧٥ ، ١٤١ ألف طن خلال نفس العام تمثل نحو ١٠٪ ، ٩١٪ ، ٨٩٪ ، ٧٢٪ من اجمالي الانتاج القومي علي الترتيب .

وجدير بالذكر ان هناك بعض المحافظات التي لاتنتج كميات

جدول رقم (٥)
التوزيع الجغرافي للإنتاج المحلي من اللبن الخام في محافظات جمهورية
مصر العربية حسب مصادره المختلفة عام ١٩٨٣ بالطن

مصدر اللبن								المحافظات
ابقار	%	جاموس	%	ماعز	%	الجملة	%	
٢٢٩٧	٤ر	١٢٣٥١	١ر	١٠٩	١٢٢٣	١٥٧٥٧	٨ر	الاسكندرية
٦٦٥	١ر	٢٨١	٠٣ر	٩	١ر	١٠٥٥	٠٥ر	السويس
١٢٢٧٧	٢ر	١٦٥٥٧	٣ر	١١	١١ر	٢٩٨٤٥	٥ر	دمياط
٥٠٣٧٢	٧٨ر	١٤٧٨٣٦	١٢ر	٢٤٨	٢٨ر	١٩٨٤٥٦	١٠٠ر	الدقهلية
٧٣٥٤٥	١١٣ر	١٢٧٤٩٢	٥ر	٤٣٣	٤٩ر	٢١١٤٧٠	٧ر	الشرقية
٢٣٥٢٦	٣٦ر	٩٧٠٣١	٤ر	٢٣٣	٢٦ر	١٢٠٧٩٠	٦ر	القليوبية
٤٢٦٨٠	٦٦ر	٦٠٤٧٧	٦ر	١١٢	١٢ر	١٠٣٢٦٩	٥٢ر	كفر الشيخ
٥٢٦٠٩	٨٣ر	١٢٠٨٨١	٢ر	٢٦٣	٣ر	١٧٤٧٥٢	٩ر	الغربية
٥٢٠٤٩	٨	١٤٤٨٥٦	١١ر	٤١٢	٤٦ر	١٩٧٣١٧	١٠٠ر	المنوفية
٧٧٩٦١	١٢٢ر	١٠٠٩٩٨	٧ر	٣٢٣	٢٦ر	١٧٩٢٨٢	٩ر	البحيرة
٧٨٩٩	١٢ر	٤٤٣٦	٣ر	٤٥	٥ر	١٢٣٨٠	٦ر	الاسماعيلية
٢٠٣٤٩	٣ر	٧٠٩٦٩	٤ر	٢٠٢	٢٣ر	٩١٥٢٠	٤٦٥ر	الجيزة
٢٩٩٦٩	٤٦ر	٤١٩٨٤	٢٢ر	٢٠٦	٢٣ر	٧٢١٥٩	٢٧ر	بني سويف
٣١٢٣٩	٤٨ر	٣٤٧٩١	٢٧ر	٢٢٠	٢٥ر	٦٦٢٥٠	٢٤ر	الفيوم
٣٦٣١٠	٥٦ر	٨٦١٩٨	٦ر	٧٥٢	٢٨ر	١٢٣٢٦٠	٢ر	المنيا
٢٥١٢٤	٥٤ر	٦٧٩٥٩	٥ر	٧٣٦	٤٨ر	١٠٢٨٢٩	٥٢ر	اسيوط
٤٦٠٦٣	٧ر	٩٤٣٩٨	٢ر	٨٦٣	٢٩ر	١٤١٣٢٤	٧ر	سوهاج
٣٥٣٠٧	٥٤ر	٥٧٩٦٤	٤ر	٧٥٢	٢٨ر	٩٤٠٢٣	٤٨ر	قنا
١٣١٩١	٢	١٠١٧٤	٨ر	٦٣٦	٥٧ر	٢٤٠٠١	١٢ر	اسوان
٤١٧٧	٦ر	٢٦	—	٢٣١٥	١٢٦ر	٦٥١٨	٢ر	الحدود
٦٤٩٦١٩	١٠٠	١٣٠٨٧٥٩	١٠٠	٨٨٨٠	١٠٠	١٩٦٧٢٥٨	١٠٠	جملة

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية - اعداد متفرقة .

ملموسة من الالبان كالقاهرة وبورسعيد ، كما يوجد بعض المحافظات الاخري
التي لم يتعدي حجم مساهمتها ١٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان
كالاسكندرية والسويس والاسماعيلية ومحافظات الحدود .

وطبيعي ان يترتب علي تفاوت انتاج المحافظات من الالبان تباين
متوسط استهلاك الفرد في كل محافظة وكذا اسعار المنتج والمستهلك في كل
منهم ، كما سيتبين فيما بعد .

(١ - ١) نظم انتاج اللبن :-

يجري انتاج اللبن في مصر طبقا لعدة انماط مختلفة من الانظمة الانتاجية^(١)، يمثل القطاع التقليدي النمط الانتاجي الشائع ، حيث يتكون من المزارع الخاصة المملوكة للأفراد ، التي يتم فيها تربية الابقار والجاموس معاً وتتميز هذه المزارع بصغر حجمها ، حيث تضم واحد أو اثنين من الماشية فقط ، ويساهم هذا القطاع بنحو ٨٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي من اللبن ، أما نمط الانتاج الثاني فيتمثل في المزارع الاهلية والتي يطلق عليها قطعان (الزرابه) او (الطياره) وهي مملوكة للأفراد ايضا وتتوزع هذه المزارع داخل وحول المدن وتهدف غالبا الي تسويق إنتاجها اللبني بحالته السائلة للاستهلاك بالمدن وتتكون قطعان هذا القطاع من الجاموس فقط في معظم المزارع وتساهم هذه المزارع بنحو ١٧٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان .

يمثل القطاع الحكومي والعام والتعاوني نمط الانتاج الثالث ويتمثل في الهيئات والمؤسسات والشركات والتعاونيات والتي يسلم ناتجها اللبني في معظم الاحوال لشركة مصر للالبان والاعذية وتتكون قطعان هذا القطاع من الابقار الاجنبية والخليطة والبلدية بالاضافة الي الجاموس ويساهم هذا القطاع بنسبة ضئيلة لم تتعدى ١٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان .

هذا ويمثل القطاع الحكومي والاهلي النظام الانتاجي المتخصص ، حيث ان انتاج اللبن يعتبر هدف رئيسي لهما، اما القطاع التقليدي فينتمي الي النظام الانتاجي غير المتخصص ، حيث لايعتبر انتاج اللبن لديه هدف رئيسي ولكن يمثل احد اهداف تربية الماشية التي تتركز في انتاج اللحم والاستخدام في

(١) Ibrahim Soliman (Dr), et.al., Milk production systems in Egypt and the impact of government policies, Agri. Development system project, ARE Ministry of Agri. Univ. of Clifornia, 1983.

في العمل المحلي وإنتاج اللبن أيضا

وجدير بالذكر انه قد اقيمت خلال الفترة الاخيرة العديد من المشاريع الاستثمارية الخاصة والمشاركة والتي تعتمد في إنتاجها للبن علي الاصناف الاجنبية من الماشية كالفريريان .

وتعكس بيانات جدول (٦) التباين الكبير في انتاجية الرأس من الانواع المختلفة من حيوانات اللبن بالانظمة الانتاجية المتنوعة .

يتبين من الجدول ان انتاجية الرأس من جاموس اللبن بالانظمة المختلفة تراوحت بين ١٠٧٩ ، ١٤٠٧ كجم لبن سنويا ، أما ابقار اللبن المحلية فقد تراوحت إنتاجيتها بين ٦٧٤ ، ٩٦٨ كيلو جرام لبن سنويا وقد تحققت المستويات الدنيا للانتاجية من الجاموس والابقار بالمزارع التقليدية والتي تملك نحو ٨٨٪ من عدد رؤوس ماشية اللبن، اما الانتاجية المرتفعة للرأس من الجاموس والابقار فقط تحققت بالمزارع الحكومية والاهلية . اما انتاجية الرأس من الابقار الاجنبية لدي مزارع القطاع الحكومي والعام فقد حققت أعلى مستوى إنتاجية بالنسبة لماشية اللبن حيث بلغت ٢٦٢٦ كيلو جرام سنويا ويمثل انتاج هذه الابقار نحو ٤٧٪ فقط من اجمالي انتاج الالبان حيث ان اعدادها لم تتعدي ٣٢٩٦ رأس .

وتشير هذه النظم الانتاجية الي احد اهم المشاكل التي تعوق تصنيع الالبان في مصر وهي تشتت الوحدات الانتاجية لدي مزارع القطاع التقليدي والذي يساهم بنحو ٨٨٪ من اعداد ماشية اللبن وبنحو ٨٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي من اللبن . وقد ترتب علي ذلك صعوبة تجميع الالبان الصالحة للتصنيع من عشرات الالوف من صغار المنتجين يوميا وذلك لعدم وجود الجهاز التسويقي القادر علي تجميع وحفظ وتسويق هذه الالبان .

جدول رقم (٦)

انتاج اللبن في مصر عام ١٩٨٠ طبقا لنوع الحيوان ونوع
نظام الانتاج

البيان	بالرأس	عدد الماشية المتوسط السنوي اجمالي الانتاج للرأس بالكيلو السنوي من اللبن جرام بالطن
جاموس :-		
مزارع القطاع التقليدي	٨٥١٢٤٦	١٠٧٩
مزارع القطاع الحكومي والعام	١٥٩٣	٢٢٤١
المزارع الاهلية	٢٣٢٥٩٧	١٤٠٧
اجمالي جاموس الالبان	١٠٨٥٤٣٦	١١٥٠
ابقار محلية :-		
مزارع القطاع التقليدي	٩٦٢١٨٠	٦٧٤
مزارع القطاع الحكومي والعام	٢٤٨	٩٦٨
اجمالي ابقار الالبان المحلية	٩٦٢٤٢٨	٦٧٤
ابقار اجنبية :-		
مزارع القطاع الحكومي والعام	٣٣٩٦	٢٦٣٦
ابقار خليطة :-		
مزارع القطاع الحكومي والعام	٢٣٥٩	١٦٤٠
اجمالي الابقار غير المحلية	٥٧٥٥	٢٢٣٢
الاجمالي العام للابقار والجاموس	٢٠٥٣٦١٩	٩٣٩
ماعز البان	٨٨٨٨٨٩	٩
اجمالي انتاج الالبان في مصر		١٩١٧٧٨٧

المصدر :-

ابراهيم سليمان - مصدر سابق

١ - ٢ الاستهلاك المحلي من الألبان ومنتجاتها

١ - ٢ - ١ تطور الاستهلاك القومي ونصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها :-

تتوقف الطاقة الاستهلاكية من الألبان علي العديد من العوامل —
اهمها النمو السكاني ودخول الافراد واسعار اللبن واسعار السلع البديلة والطاقة
الانتاجية من الألبان .

ومع الارتفاع الكبير في اعداد السكان ودخل الفرد والتغير في الانماط
الاستهلاكية زاد الطلب علي الألبان ومنتجاتها في العشر سنوات الاخيرة زيادة
كبيرة . فقد ارتفع اجمالي الاستهلاك القومي من ١٨٣ ألف طن عام ١٩٧٤ الي
٣٠٨٨ ألف طن عام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي قدره ٤ ر ٥٪ كما يتبين من جدول
(٧) وهذا المعدل يزيد عن ثلاثة امثال معدل النمو السنوي في الانتاج المحلي
من الألبان والذي يقدر خلال نفس الفترة طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة
العامة والاحصاء (جدول (٣)) بحوالي ٢٥ ر ١٪ بينما يقدر بحوالي ٥ ر ١ طبقا
لبيانات وزارة الزراعة والامن الغذائي (جدول (٧)) . وقد ترتب علي ذلك
تزايد حجم الفجوة بين الانتاج والاستهلاك سنويا كما يتضح من شكل (١) .

هذا وقد تباين معدل النمو السنوي للاستهلاك القومي من الألبان تباينا
كبيراً خلال النصف الاول والثاني من فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل النمو
السنوي خلال الفترة ١٩٧٨/٧٤ نحو ٨ ر ٢٪ انخفض خلال الفترة ١٩٨٢/٧٩ الي
٢ ر ٤٪ .

وتعزي الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من الألبان وخاصة خلال النصف
الاول من فترة الدراسة الي تطبيق سياسة الانفتاح وماتبها من سياسات
اقتصادية ، ساعدت علي زيادة الاستيراد من الألبان ومنتجاتها ، والتوسع في
المشاريع الاستثمارية المنتجة والمصنعة لمنتجات الألبان ، فضلا عن تزايد كميات
الألبان ومنتجاتها المقدمة في صورة معونة ، ترتب ايضا علي هذه السياسة

جدول رقم (٧)

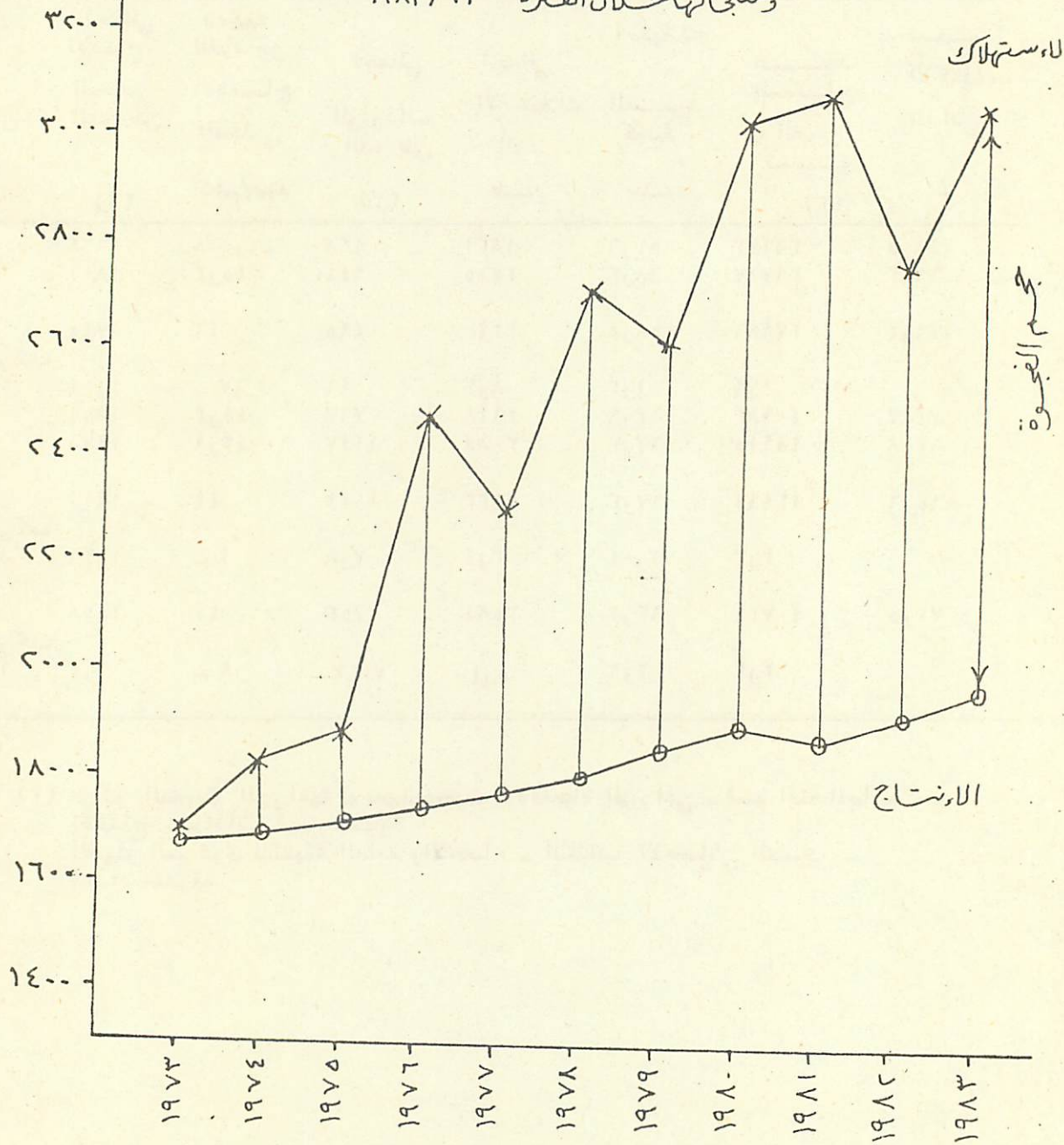
تطور الانتاج والاستهلاك والواردات من الالبان ومنتجاتها
في صوره لبن سائل

البيان	اجمالي الانتاج المحلي ألف طن	نصيب الفرد من الانتاج المحلي كجم/سنة	اجمالي الواردات ألف طن	اجمالي الاستهلاك ألف طن	استهلاك الفرد كجم/ سنة	عدد السكان ألف نسمه	نسبة الاكتفاء الداتي %
(١)	(٢)	(٣)					
١٩٧٤	١٦٩٣	٨ ر ٤٦	١٣٨	١٨٣١	٥٠ ر ٦	٣٦١٧٢	٩٨ ر ٥
١٩٧٨	١٨٠١	٤٥ ر ٣	٩١٤	٢٧١٥	٦٨ ر ٣	٣٩٧٦٧	٦٦ ر ٣
متوسط الفترة ١٩٧٨/٧٤	١٧٤٥	٤٦	٤٩٥	٢٢٤٠	٥٨ ر ٨	٣٧٩٨٦	٧٩ ر ٤
معدل النمو المركب للفترة ٧٨/٧٤	١٢ ر ٤	- ٧ ر	٤٦	٨ ر ٢	٦ ر ٢	١ ر ٩	
١٩٧٩	١٨٥١	٤٥ ر ٣	٧٦٧	٢٦١٨	٦٣ ر ٩	٤٠٩٨٢	٧٠ ر ٧
١٩٨٣	١٩٧١	٤٣ ر ٩	١١١٧	٣٠٨٨	٦٧ ر ٣	٤٥٩١٥	٦٣ ر ٨
متوسط الفترة ١٩٨٣/٧٩	١٩١١	٤٤	١٠١١	٢٩٢٢	٦٧ ر ٣	٤٣٤٦٥	٦٥ ر ٦
معدل النمو المركب للفترة ١٩٨٣/٧٩	١٢ ر ٦	- ١ ر	٧ ر ٨	٣ ر ٤	١ ر ٠	٢ ر ٣	
متوسط الفترة ١٩٨٣/٧٤	١٨٢٨	٤٥	٧٥٣	٢٥٨١	٦٣ ر ١	٤٠٧٢٦	٧٢ ر ٥
معدل النمو المركب للفترة ١٩٨٣/٧٤	١ ر ٥	- ٩ ر	٢٣ ر ٣	٥ ر ٤	٢ ر ٩	٢ ر ٢	

المصدر :-

- (١) ، (٢) مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - قسم اقتصاديات
الانتاج - بيانات غير منشورة .
(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي -
اعداد متفرقة .

الاء سستہ ہلاک



الارتفاع في الدخل الفردي وخاصة للفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي تتميز
بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك .

وبعض ذلك وكما يتضح من الجدول ايضا ان الزيادة السكانية قد ساهمت
بنحو ٢٢٪ فقط من الزيادة التي حدثت في الاستهلاك القومي خلال الفترة
١٩٧٨/٧٤ . بينما ساهمت العوامل الاخرى المؤثر علي الاستهلاك الفردي والتي
من اهمها الريادة في الدخول والتغير في الانماط الاستهلاكية بنحو ٧٧٪ من
هذه الريادة . اما خلال الفترة الثانية ١٩٨٢/٧٩ فيمكن القول ان الزيادة
السكانية قد ساهمت بالنصيب الاكبر في معدل الزيادة السنوي للاستهلاك القومي
من الالبان حيث ساهمت بنحو ٦٨٪ من تلك الزيادة بينما ساهمت الزيادة في
استهلاك الفرد والعوامل المؤثرة عليه بحوالي ٣٢٪ فقط .

وباستعراض بيانات جدول (٧) يتبين ان استهلاك الفرد من الالبان
ومنتجاتها في مصر يتزايد سنويا ، حيث ارتفع من ٥٠ر٦ كجم عام ١٩٧٤ الي
٦٧ر٢ كجم خلال عام ١٩٨٢ ، أي يتزايد بمعدل سنوي مركب قدره ٢ر٩٪ .
ومن الجدير بالذكر ان استهلاك الفرد قد حسب علي اساس ان اجمالي
الانتاج المحلي يستخدم كله في الغذاء الآدمي ولكن الواقع ان ٢٠٪ من اجمالي
الانتاج يستخدم في تغذية صغار الماشية ، وبناء علي ذلك فإن استهلاك
الفرد الفعلي يقل عن الارقام المذكورة بالجدول ، حيث يقدر استهلاك الفرد
خلال عامي ٧٤، ١٩٨٢ بنحو ٤١ر٢ ، ٥٨ر٧ كيلو جرام علي التوالي ، ورغم
هذه الزيادة في استهلاك الفرد من الالبان فإنه مازال منخفض كثيراً
بالمقارنة بنصيب الفرد منها بالدول المتقدمة .

فكما تشير بيانات منظمة الاغذية والزراعة ، بلغ متوسط الاستهلاك
العالمي للفرد من اللبن خلال عام ١٩٧٩ نحو ١٠٦ كجم ، يرتفع هذا المتوسط
الي ٢٠٩ر٥ كجم في الدول المتقدمة . ويقدر نصيب الفرد من الالبان
ومنتجاتها لنفس العام في الدول الاشتراكية المتقدمة بحوالي ٢٩٠ كجم .

هذا في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الالبان ومنتجاتها في مصر

عام ١٩٨٢ نحو ٦٧ كجم . أي انه لا يصل الي ربع استهلاك الفرد في الدول

عام ١٩٨٢ نحو ٦٧ كجم . اي انه لا يصل الي ربع استهلاك الفرد في الدول المتقدمة ، بينما يستهلك الفرد في الدول الاشتراكية المتقدمة اكثر من خمسة أمثال مايخص الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها .

والأخطر من ذلك ان استهلاك الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها لا يكفي الحد الأدنى لاحتياجات الجسم منها ، حيث ينضج علماء التغذية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ودول السوق الأوروبية المشتركة بالايقل استهلاك الفرد من اللبن عن نصف الكيلو جرام يوميا أي ١٨٠ كجم في صورة لبن او منتجاته ، كما اوصي معهد البحوث المركزي في الهند بالايقل استهلاك الفرد من اللبن عن ١٠٢ كيلو جرام^(١) ، اي ان نصيب الفرد في مصر من اللبن يقل عن نصف متوسط الحد الأدنى لاحتياجات الجسم منه . ولهذا فإنه من الضروري العمل علي رفع نصيب الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها بزيادة الانتاج المحلي منها والتغلب علي المشاكل والمعوقات التي تعوق تنمية الانتاج اللبني .

(١) المجالس القومية المتخصصة . تقرير المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية - دوره العاشر - ٨٢ - ١٩٨٤ .

١ - ٢ - ٢ النمط الاستهلاكي اللبني :-

يتصف المستهلك المصري بانخفاض الوعي اللبني لديه ، مما ترتب عليه انخفاض كمية الالبان ومنتجاتها التي تستهلك يوميا وتشير الدراسات الي ان مساهمة بروتينات الالبان ومنتجاتها في اجمالي البروتينات التي يتناولها الفرد بلغت نحو ٥٤٪ فقط وذلك خلال عام ١٩٧٩^(١).

وينعكس انخفاض الوعي اللبني لدى المستهلك المصري ايضا في طريقة تداوله للالبان لما تحتاجه من معاملات حرارية معينة واشتراطات خاصة . وقد يرجع عدم إقبال المستهلك المصري علي استهلاك الالبان الطازجه الي ان العديد من سكان المناطق الحاره ومنها مصر لايتوفر لديهم (بالامعاء) الانزيم القادر علي تحليل سكر اللبن (اللاكتوز) ، مما يعرض العديد من مستهلكي الالبان الطازجه الي بعض الاضطرابات المعويه (مثل الاسهال) عند تناولهم الالبان في صورته سائله وذلك نتيجة لعدم هضم هذه ماده .

كذلك يعزي انخفاض نصيب الفرد من الالبان ومنتجاتها الي ارتفاع اسعارها وخاصة في المناطق البعيده عن مراكز الانتاج .

ويشير جدول (٨) الي النمط الاستهلاكي اللبني في مصر ومنه يتبين ان متوسط نصيب الفرد اليومي من الالبان ومنتجاتها (في صورته لبن سائل) بلغ نحو ١٩١ جم فقط خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٢ / ٨٢ ، اي انه لم يصل بعد الي كوب لبن واحد يوميا . يستهلك نحو ٣٤٪ من كمية اللبن علي صورة البان ، يمثل أغلبها اللبن الطازج كامل الدسم (٢١٪) ثم اللبن المحفوظ المركز (٨٦٪) ثم اللبن المبستر (٣١٪) فالزبادي (١٤٪) ويوضح ذلك

(١) المصدر : ابراهيم يسري صابر - دراسة عن متوسط نصيب الفرد المصري من البروتينات الحيوانية مقارنة بالمستوي العالمي - وزارة التخطيط -

جدول رقم (٨)

الكميات المستهلكة من الالبان ومنتجاتها واستهلاك الفرد منها خلال
الفترة ٧٨ - ٨٢ / ٨٢ / ٨٣
بـالـالف طن

البيان	السنوات			المتوسط		نصيب % في صورة الفرد من المنتجات لبـن سائل جم/يوم
	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	
	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
لبـن طازج كامل الدسم	٦٤٣	٦٣٠	٦٨٦	٦٠٣	٧١٦	٦٣٥٨
لبـن مبستر	٧٣	٨٠	٨٦	١٠١	١١٧	٩١٤
زبادي	٣٤	٣٥٧	٣٨٥	٤٠	٤١	٣٧٨
لبـن محفوظ او مركز (٢)	١٨	١٦٣	٢٦	٣٤٣	٣٣٢	٢٥٦
جبـن قريش	١٧٧	٢٠٧	١٧١	٢٥٥	٢٤٠	٢١٠
جبـن ابيض	١٤٨	١٥٦	١٦٥	١٧٤	١٨٥	١٦٦
جبـن جاف	٥	٥	٦٥	٧٥	٧٥	٦٣
جبـن ريكفور	٢٣	٢٤	٢٦	١٩	٢٧	٢٣٨
زبد وسمـن بلدي	٨٤	٩٠	٩٧	١٠٦	١١٣	٩٨
زبد مائده	٢٠	٢	٣	٢	٢	٢
آيس كريم	٣	٤	٤	٦	٦	٤٦
اخرى	١٩٥	١٤٨	١٠٧	٦٨	٤٥	١١٢٦
جملة	٢٩٧٢	١٠٠				

المصدر :-

جمع وحسب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - استهلاك السلع الغذائية في جمهورية مصر العربية - مرجع رقم ٧١ - ١٢٥٢٤ - ٨٤ - ديسمبر ١٩٨٤ .

(١) حسبت علي اساس معاملات التحويل التالية :-

كل ١٠٠ طن لبن تعطي ٩٠ طن زبادي ، ٣٥ طن جبـن قريش ، ٢٥ طن جبـن ابيض ، ١١ طن جبـن جاف ، ١٣ طن جبـن ريكفور ، ٦٣ طن زبد ، ٥ طن سمن ، ١٠ طن لبن مجفف او ٨٠ طن آيس كريم .

(٢) حسب علي انه لبن مجفف .

ارتفاع كمية الالبان التي تستهلك في صورته غير معاملة حراريا مما يعرض العديد للاصابة بالامراض اذا لم تعامل هذه الالبان المعاملة الحرارية الملائمة ، بينما يمثل اللبن المبستر نسبة ضئيلة للغاية ، مما يستلزم معه ضرورة التوسع في انتاج هذه الالبان واصدار التشريعات التي تحد او تمنع تداول الالبان بصورتها الخام ، كما هو معمول به في معظم بلدان العالم وذلك حفاظا علي صحة المستهلك حيث تشير الاحصاءات الي ان الدول المتقدمة تستخدم ٣٠٪ من انتاجها كلبن مبستر او معقم وتصنع ٦٤٪ الي انواع الجبن المختلفة والزبد واللبن المكثف والمجفف والزبادي والآيس كريم وتستخدم هذه الدول ٦٪ فقط من اللبن المنتج لتغذية العجول (١).

هذا ويساهم الجبن بأنواعه المختلفة بنحو ٥١٪ من كمية منتجات الالبان (في صورته لبن سائل) المستهلكة في مصر ، حيث يستهلك نحو ٢٢٪ من الالبان في صورته جبن ابيض و ٢٠٪ علي صورته جبن قريش ونحو ٦٪ ، ١٩٪ جبن ركفور و جبن جاف علي التوالي ، اما المنتجات اللبنيه الاخرى فقسام بنحو ١٥٪ من اجمالي المنتجات اللبنيه . ويوضح ذلك ايضا ارتفاع نسبة الالبان التي توجه الي صناعة الجبن القريش الذي يصنع معظمه بطرق بدائية وبالتالي لا تتوفر به الشروط الصحيه المناسبه وللتغلب علي ذلك فإنه يقترح رفع اسعار توريد الالبان الي القطاع العام من خلال مراكز التجميع او انشاء وحدات تجميع وتصنيع بسيطه تقوم بشراء الالبان من المربين بأسعار ملائمة ثم معاملتها حراريا وذلك لبيعها مباشرة الي المستهلك او لنقلها الي مرحلة اخري من التصنيع ولتحقيق ذلك فإنه لابد من ان يكون السعر الذي يدفع للمربي او المنتج مجزي لتشجيعه علي تسليم البان لهده الوحدات بدلا من تصنيعه او بيعه في صورته الخام .

ويشير كذلك الجدول الي ان متوسط نصيب الفرد اليومي من اللبن الطازج خلال الفترة المذكورة بلغ (٤) جم فقط بينما بلغ نصيبه اليومي من الجبن القريش والجبن الابيض ١٣٥ ، ١٠٧ جم علي الترتيب ، يلي ذلك نصيبه من الزبد والسمن البلدي حيث بلغ ١٢٣ جم ، اما اللين المبستر فقد بلغ نصيب الفرد منه ٩٠ جم / يوم .

ومده الارقام تؤكد مره اخري انخفاض متوسط نصيب الفرد اليومي من منتجات الالبان المختلفة علي المستوي القومي ، وطبيعي ان هناك تباين واضح بين نصيب الفرد من المنتجات المختلفة في كل من الحضر والريف ، نظرا لاختلاف الانماط والعادات الاستهلاكية في كل منهما وكما تؤكد ذلك بحوث ميرانية الاسرة بالعينة .

١ - ٢ تطور الواردات من اللبن ومنتجاته

نظرا لعجز الانتاج المحلي عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة من الالبان ومنتجاتها ، فقد ارتفع حجم الواردات من الالبان ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة ، حيث زادت الواردات من ١٣٨ ألف طن خلال عام ١٩٧٤ (تمثل اكثر من ٥ أمثال ما كانت عليه في السنة السابقة لها مباشرة) الي حوالي ١١١٧ ألف طن خلال عام ١٩٨٣ وبمعدل نمو سنوي قدره ٢٣,٣٪ ، وقد بلغ معدل النمو السنوي خلال النصف الأول من فترة الدراسة ٧٤ - ١٩٧٨ نحو اكثر من ضعف هذا المعدل حيث قدر بحوالي ٤٦٪ سنويا انخفاض الي ٧,٨٪ خلال النصف الثاني ٧٩ - ١٩٨٣ كما يتبين من جدول (٧) .

ويرجع الارتفاع الكبير في واردات الالبان ومنتجاتها بعد عام ١٩٧٤ الي سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الاستيراد بدون تحويل عمله ، وقد صاحب الزيادة في كمية الواردات دخول منتجات لبنية جديدة في قائمة

الواردات لم تكن تستورد من قبل بكميات ملموسة مثل الجبن الدنماركي المعروف
بأسم Feta Cheese والسمن المعروف بأسم Butter Oil وكذا
استيراد الالبان الخام الطازجه .

وتمثل الواردات عبئاً كبيراً علي ميزانية الدولة حيث انها تقريبا
زيادة مضطردة سنويا من ناحية وترتفع اسعار استيرادها بمعدلات تفوق تلك
الزيادة المتحققة في الكمية من ناحية اخري ، كما يتضح من جدول (٩) فبينما
زادت كمية الواردات من ١٢٨ ألف طن خلال عام ١٩٧٤ الي ١١١٧ ألف طن
خلال عام ١٩٨٣ ، قفزت قيمة تلك الواردات من (١٠ مليون دولار الي
٢٣٢٣ مليون دولار خلال نفس العامين علي التوالي) اي ان متوسط معدل النمو
السنوي في كمية الواردات خلال العشر سنوات المذكورة بلغ ٢٢٣٪ بينما
بلغ معدل النمو السنوي في قيمة تلك الواردات ٣٦٩٪ خلال نفس الفترة . هذا
مع العلم بأن هناك كميات كبيرة من واردات الالبان يحصل عليها كمعونة .

يلاحظ من الجدول ايضا ان متوسط سعر طن اللبن المستورد قد تدبب
من عام لآخر ويرجع ذلك الي سياسات الدعم او المنح التي تقدمها الدول
المتقدمة الي مصر .

جدول رقم (٩)

تطور كمية وقيمة الواردات من الالبان ومنتجاتها خلال
الفترة ٧٤ - ١٩٨٣

السنة	الواردات من الالبان ألف طن	القيمة (٢) ألف دولار	متوسط سعر الطن دولار
١٩٧٤	١٢٨	١٠٠٥٨	٧٢٫٩
١٩٧٧	٥٢٥	٦٦٧٦١	١٢٧٫٢
١٩٨٠	١١٣٨	١٢٧٢٠٧	١١١٫٨
١٩٨٣	١١١٧	٢٣٢٢٦٠	٢٠٧٫٩

المصدر :-

(١) وزارة الزراعة - مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
بيانات غير منشورة .

F.A.O., Trade year Book, Several Issues.

(٢)

وتمثل الالبان الجافه والجبن بأنواعه المختلفة والزبد والسمن اهم الواردات من منتجات الالبان وجدول (١٠) يبين كمية وقيمة الواردات المختلفة من الالبان ومنتجاتها خلال عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٥/٨٤ .

يتضح من الجدول ان كمية الواردات من اللبن الحليب الطازج بلغت عام ١٩٨٢/٨١ نحو ٢٣ ألف طن إنخفضت الي ١٤ ألف طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ، كذلك انخفضت واردات الالبان المجففة والسمن من ٤٣ ، ٤٠ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الي ٢٨٨ ، ١٩٥ ألف طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤ علي التوالي ، وقد يرجع هذا الانخفاض الي زيادة الواردات منهما التي يحصل عليها كمعوننة سنويا .

أما الواردات من الزبد فقد تزايدت كميتها من ٣٧ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الي ٧٥ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ وتزايدت واردات الجبن بأنواعه المختلفة بكميات كبيرة خلال السنتين المذكورتين ، حيث ارتفعت من ١٦٨ ألف طن الي ٤٧ ألف طن علي الترتيب ، أي انها زادت نحو ٣ مرات خلال اربع سنوات فقط . وجدير بالاشارة ان الواردات المذكورة بالجدول لا تتضمن الواردات من ألبان الاطفال والتي تتزايد بصورة كبيرة سنويا . وقد بلغت كمية الواردات منها خلال عام ١٩٨١ نحو ٩٠ ألف طن وقدرت بحجم الدعم الذي تحمته الدولة لتثبيت سعر لبن الاطفال خلال هذا العام حوالي ١٠ مليون جنيه .

ورغم تزايد الواردات من العديد من المنتجات اللبنية إلا ان قيمتها انخفضت من ١٤٣٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الي ١٣٢٦ مليون جنيه عام

(١) المصدر : محمد الهامي محمد (د) وهدي محمد صالح (د) - دراسة اقتصادية عن اللبن ومنتجاته في مصر - معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية رقم ١٣٦٥ - ١٩٨٣ .

جدول رقم (١٠)

واردات اللبن ومنتجاته خلال عامي ٨٢/٨١، ٨٤/٨٥

الكمية بالطن - القيمة بالالف جنيه			
١٩٨٥/٨٤		١٩٨٢/٨١	
الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
١ - البان وقشدة طازجه			
غير مركزه ولا محلاه			
أ - البان			
٦٧٢٩	١٢٧٩	٨٢١٠٢	٢٢٠٢
٢	٢٠	١٠٨٠٩	١٤٧
		٨٠٢	٧
ب - قشده			
٢ - البان وقشده			
محفوظه او مركزه			
او محلاه او مجففه			
أ - البان			
١ - مكتسلا			
او مسحوقا			
٢٥٢٢٨٠٢	١٥٢٩٩	٢٢٢٦٤٥٦	١٤٢٧٩
١٤٠٩٢٥	١٢٤٥٨	٢٧٦٧٥٥	٢٨٨١٩
٢ - غيرها			
١ - محلاه			
١٧٢٢٧٨	١٢٤٨	١٤٦٨٧	١٩٤٤
١٠٩٦٢	٦٢١	٦٥٠٧	٧١٥
٢٥	١	١٤٢	٨
ب - قشده			
٢ - ربد وسمن			
أ - ربد			
١ - مهيئة للبيع			
بالتجزئة			
١٥٤٧	٩٧٨	٢٤٤١	١٤٢٩
١١٦٠٠	٤٧١٢	٢٥٠٢	٢٢٩٤
٢٩٢٤٢٩	١٩٤٥٨	٦١٢٤٢٩	٢٩٩٩٨
ب - سمن			
١ - جبن			
أ - ابيض - جوده -			
ايدام - مطبوخ			
١٧٥٨٤٩٩	١٦٢٠٠	١٨٥٦٤	١٥٨٤
٢٦٨٩٥٢	١٩٩٤٨	١٢٧٢٢٦	١١٢٧٠
٢٥٨٥٠٢	١٢٥٢	٦٦١٩٧	٢٦٨٩
١٢٢٥٩٢٢		١٤٢١٨٩٧	
ب - جبن آخر			
١ - ابيض			
٢ - غير			
٣ - جبن آخر			
الاجمالي العام			

المصدر :-

اتحاد الصناعات المصرية - الكتاب السنوي - اعداد مختلفة

١٩٨٥/٨٤ - وقد بلغت قيمة واردات الالبان المجففة وحدها بنحو ٣٩٥ مليون جنيه ، تمثل ٢٩٨٪ من اجمالي قيمة الواردات خلال عام ١٩٨٥/٨٤ . أما واردات الجبن بأنواعه المختلفة بلغت قيمتها (٧) مليون جنيه تعادل نحو ٢٥٥٪ من اجمالي قيمة واردات عام ١٩٨٥/٨٤ ، تمثل قيمة واردات الجبن الابيض وحدها نحو ١٣٣٪ . وقدرت قيمة واردات الزبد والسمن بنحو ٢٥٠ مليون جنيه أي مايعادل ٢٢٪ من اجمالي قيمة الواردات ، تمثل قيمة واردات السمن وحدها نحو ٢٢٪ من اجمالي قيمة واردات نفس العام .

هذا ولا تتمثل خطورة الزيادة السنوية في واردات منتجات الالبان في الاعباء التي يتحملها ميزان المدفوعات سنويا فقط ولكن في المنافسة الغير متكافئة التي تواجهها صناعة الالبان المحلية من كمية واسعار تلك الواردات ايضا كما سيناقش فيما بعد .

وعلي الرغم من زيادة الواردات من منتجات الالبان فإن الصادرات منها لاتمثل حجما يذكر ، حيث بلغت كمية الصادرات خلال عام ١٩٨٣ نحو ٦ طين ألبان وقشده طازجه و ٨١ طن جبن ، قدرت قيمتهم بحوالي ١١٩ ألف جنيه ، في حين قدرت قيمة الصادرات خلال عامي ٨١ ، ١٩٨٢ بنحو ٤٥ ، ١١ ألف جنيه فقط علي التوالي .

الفصل الثاني

٢ - الطاقة الانتاجية من منتجات الألبان

تلعب صناعة الالبان في مصر دور ملموس في الاقتصاد القومي ، حيث تساهم في تكوين الدخل القومي وفي توفير فرص للعماله ، وقد بلغت القيمة النقدية لمنتجات صناعة الالبان في مصر عام ١٩٨٥/٨٤ حوالي ٢٤٦٤ مليون جنيه ، ساهم فيها القطاع العام بحوالي ٧٢٤ مليون جنيه ، تمثل نحو ٢٠٪ من اجمالي قيمة منتجات صناعة الالبان ، بينما ساهم القطاع الخاص بحوالي ١٧٢ مليون جنيه ، أي ما يوازي ٧٠٪ من اجمالي قيمة منتجات صناعة الالبان خلال نفس العام .

ولصناعة الالبان فضلا عن ذلك دور حيوي يتمثل في إطالة مدة حفظ الالبان في صورة منتجات متنوعة نظراً لان الالبان سريعة التلف والتدهور وتحتاج لمعاملات حرارية خاصة لحفظها ويتناول هذا الفصل عرضاً لاهم الوحدات المصنعة لمنتجات الالبان وتوزيعها الجغرافي وكذا تطور كمية وقيمة المنتجات اللبنية المختلفة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص .

٢ - ١) الوحدات المصنعة لمنتجات الالبان :-

وتعتمد صناعة الالبان في مصر علي عدد كبير من الوحدات الانتاجية المنتشرة علي مستوي الجمهورية ، ويمكن تقسيم هذه الوحدات الي وحدات انتاجية تابعة للقطاع الخاص واخري تابعة للقطاع العام .

ويقتصر إنتاج الالبان بالقطاع العام علي شركة مصر للالبان الاغذية ويتبعها تسعة مصانع هي : مصنع القاهرة (بمحافظة القاهرة) ، الاسكندرية (بمحافظة اسكندرية) ، دمياط (بمحافظة دمياط) ، المنصورة (بمحافظة المنصورة)

الدقهلية)، طنطا (بمحافظة الغربية) ، الاسماعيلية (محافظة الاسماعيلية) ، سخا (محافظة الغربية) ، كوم أمبو (محافظة اسوان) ، ومصنع نستو (محافظة القاهرة) ويتركز إنتاجه علي الجبن نستو فقط .

تقوم جميع هذه المصانع بإنتاج اللبن الزبادي والجبن الابيض ، كما يتم إنتاج اللبن المبستر في جميع هذه المصانع فيما عدا مصنع كوم أمبو ، أما اللبن المعقم فيتركز إنتاجه في مصانع كوم أمبو والاسماعيلية وطنطا ، ويقوم بإنتاج الجبن الجاف جميع المصانع فيما عدا مصنعي كوم أمبو والاسماعيلية ، كما يقتصر إنتاج الجبن المطبوخ علي مصانع دمياط ونستو وكوم أمبو والاسكندرية ، أما الآيس كريم فيتركز انتاجه في مصانع القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية .

أما الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص فيبلغ عددها نحو ألفين مصنع مرخص منها بمعرفة وزارة الصناعة نحو ٢٠٠ مصنع فقط^(١) ، في حين يبلغ عدد الوحدات التي يعمل بها عشرة مشغلين فأكثر طبقا لآخر حصر قامت به غرفة الصناعات الغذائية بنحو ٤٦ وحدة إنتاجية ، تتوزع هذه الوحدات بين عشرة محافظات هي محافظة القاهرة (٦ وحدات) ، الاسكندرية (١٠ وحدات) ، دمياط (١٢ وحدة) ، الدقهلية (٧ وحدات) ، المنوفية (٣ وحدات) ، الشرقية والقليوبية والغربية (بكل منهم وحدتين) والسويس والجيزة (بكل منهما وحدة فقط) .

من ذلك يتبين ان صناعة الالبان في مصر تتركز اساسا في المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية وفي شمال الدلتا في كل من دمياط والمنصورة وطنطا وسخا ، حيث تتركز المادة الخام من جهة والسوق من جهة اخري ، أما محافظات وجه قبلي فإن نصيبها مازال محدودا من هذه الصناعة ، حيث

(١) عيون عبد القادر مطاوع (دكتوراه) ، السياسة التموينية من خلال مناقشات ممثلي الامه في مجلس الشعب - معهد التخطيط القومي - مذكرة رقم

لايقام بها غير مصنع كوم أمبو بأسوان .

وفضلا عن الاختلاف في طبيعة ملكية الوحدات المصنعة لمنتجات الالبان علي مستوي الجمهورية ، يوجد تباين واضح في المستوي التكنولوجي المستخدم في هذه الوحدات وحجم رؤوس الاموال المستثمرة فيها وكذلك اختلاف في نوع وجوده الاصناف المنتجة بهذه الوحدات .

٢ - ٢ تطور الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان :-

تتنوع منتجات الالبان المصنعة في مصر ، حيث ينتج نحو عشرة اصناف منها ، يعتبر كل صنف منها صناعة قائمة بذاتها ، وتتمثل هذه الاصناف في اللبن المبستر وكامل الدسم ، الجبن الابيض والجاف والمطبوخ والركفور ، اللبن الزبادي ، زبد المائدة ، المثلوجات اللبنية واصناف اخرى .

وبدراسة تطور الانتاج المحلي لمنتجات الالبان الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٤/٧٤ والتي يبينها جدول (١١) يتضح ان الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان تتزايد سنويا بمعدلات تتباين بين الاصناف المختلفة حيث تضاعف تقريبا انتاج القطاع العام من اللبن المبستر خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥/٨٤، حيث زاد الانتاج من ٢٨٥ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ٧٤٣ ألف طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤ . أما انتاج اللبن الزبادي فقد زاد بما يقرب من ٥ مرات خلال نفس الفترة ، حيث ارتفع الانتاج من ١٩ ألف طن الي ٩٥ ألف طن خلال عام ١٩٧٤ ، ١٩٨٥/٨٤ علي الترتيب . هذا مع العلم بأن الانتاج من اللبن المبستر والزبادي قد أقتصر علي انتاج القطاع العام فقط .

أما الانتاج من الجبن الابيض فقد ارتفع من ١٢٨ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ١٧٧ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ ، وقد زاد الانتاج من الجبن الجاف الي مايقرب من ثلاثة مرات ، حيث ارتفع من ٣٢ ألف طن عام ١٩٧٤ الي نحو ٩ آلاف طن عام ١٩٨٥/٨٤ .

جدول رقم (١١)

تطور إجمالي الانتاج المحلي بالطن لمنتجات الالبان الرئيسية
خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥/٨٤

السنة	(١)	(٢)	لبن مبستر	لبن زبادي	جبن ابيض	جبن مطبوخ	جبن جاف	جبن ركفور	زبد مائده	وملي طبيعي	مثلوجات
١٩٧٤	٣٨٤٩١	١٩٤٧	١٢٦٧٢٠	٤٩٣٠	٣١٨٢	—	١٣١١٩	١٢٢٤			
١٩٧٧	٦٧٧٦٩	٥٢٥٥	١٢٧٠٧٠	٨٢٠٦	٤٣٢٢	١٢٧	١٤٢٨	٢٧٢٥			
٨١/٨٠	٨٦١٥٥	١٠٧٦٧	١٦١٩٢٨	١٠٣٥٢	٦٠٩٦	١٩١	٢٨٤٣	٥٩٧٧			
٨٢/٨٢	١١٦٨٥٦	٩٠٩٨	١٧٣٠١٨	٨١١٥	٨٢٢٢	٢١	١٦٠٠	٦٢٢٨			
١٩٨٥/٨٤	٧٤٣٤٨	٩٤٧٤	١٧٧٢٠١	*٥٩٣٧	٨٩٨٢	*٦٢	١٧٤٠	٦٩٩٩			

المصدر :-

- حسب من سجلات شركة مصر للالبان والاغذية وغرفة الصناعات الغذائية .
- (١) ، (٢) انتاج اللبن المبستر والزبادي قاصر علي انتاج القطاع العام فقط .
- * انتاج القطاع العام فقط .

يتبين من الجدول ايضا ان اعلي زياده في المنتجات اللبنيه قــــد
تحققت في انتاج المثلوجات حيث زادت من ١٢٢ ألف طن عام ١٩٧٤ الي
نحو ٧ آلاف طن عام ١٩٨٥/٨٤ ، وقد اتصف انتاج الجبن الركفور والتذبذب
السني الشديد خلال الفترة المذكورة حيث تراوحت كميته بين ٢١ طن
و ١٩١ طن ، في حين انخفض انتاج زبد المائده والملي الطبيعي خلال
فترة الدراسة .

هذا ويختلف حجم مساهمة كل من القطاع العام والخاص في انتاج
الاصناف المتنوعة من المنتجات اللبنية ، حيث ان انتاج اللبن المبستر يقتصر
علي القطاع العام ، كما ان انتاج اللبن الزبادي والجبن الركفور يتركز ايضا
في القطاع العام ، بينما يتركز انتاج الجبن الابيض والزبد والآيس كريم في
القطاع الخاص .

ويبين جدول (١٢) أنطور في كمية وقيمة المنتجات اللبنية الرئيسية في كل من القطاع العام والخاص خلال عامي ٧٧، ٨٤/١٩٨٥ وتعكس بيانات الجدول التباين في تطور كمية وقيمة المنتجات اللبنية لدى كل من القطاع العام والخاص وكذا في حجم مساهمة كل منهما في إجمالي الانتاج .

ففيما يختص بمنتجات القطاع العام ارتفع انتاج العديد منها بصورة كبيرة ، في حين انخفض انتاج البعض منها خلال الفترة المذكورة ، حيث زاد انتاج اللبن المبستر واللبن الزبادي من ٦٧٨ ، ٢ ره ألف طن خلال عام ١٩٧٧ الي ٧٤٤ ، ٩ ره ألف طن خلال عام ٨٤/١٩٨٥ علي الترتيب ، كذلك ارتفع الانتاج من اللبن الزبادي والجبن الابيض من ٢ ره ، ٧٧ ألف طن الي ٩ ره ، ٢٣٨ ألف طن خلال العامين المذكورين علي التوالي . أما الجبن المطبوخ والركفور فقد انخفض انتاجهما من ٧٦ ، ١٤ ره ألف طن عام ١٩٧٧ الي ٩ ره ، ٠٦ ره ألف طن عام ٨٤/١٩٨٥ ، وقد ارتفع الانتاج من الجبن الجاف وزبد المائده والآيس كريم خلال العامين المذكورين من ٩٧ ، ٠٦ ره ، ٥٢ ره ألف طن الي ٥ ، ٠٩ ره ، ١٤ ره ألف طن علي التوالي .

أي ان الانتاج من الجبن الابيض والجبن الجاف قد زاد بنحو ٣ ، ٥ مرات علي التوالي ، اما اللبن المبستر والزبادي والآيس كريم فقد زاد انتاجهم بنحو ١٨ ، ١ ره ، ٢٦ ره علي الترتيب ، في حين انخفض الانتاج من الجبن الركفور الي النصف تقريبا ، ونقص انتاج الجبن المطبوخ بنسبة ٧٨٪ خلال الفترة ٧٧ - ٨٤/١٩٨٥ .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد ارتفع انتاجه من الجبن الابيض من ١٢٩٤ ألف طن عام ١٩٧٧ الي ١٥٣ ره ألف طن عام ٨٤/١٩٨٥ ، وكذلك ارتفع انتاجه من زبد المائده والآيس كريم خلال العامين المذكورين من ١٤ ره ، ٢٢ ألف طن الي ١٦ ره ، ٩ ره ألف طن علي التوالي . اما انتاجه من الجبن الجاف فلم يرتفع كثيرا ، حيث زاد من ٢٢٧ ره ألف طن الي ٢٩٥ ره ألف طن خلال نفس العامين .

جدول رقم (١٢)

انتاج القطاع العام والخاص من منتجات الالبان الرئيسية خلال عامي ١٩٧٧ ، ١٩٨٥/٨٤

كمية بالالف طن - قيمة بالالف جنيه

المنتجات	١٩٧٧						١٩٨٥/٨٤					
	القطاع العام		القطاع الخاص		جملة		القطاع العام		القطاع الخاص		جملة	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
لبن مبستر	١٧,٧٧	٦,١٨٩	—	—	٦٧,٧٧	٦,١٨٩	٧٤,٣٥	—	—	—	٧٤,٣٥	٢٢,٩٤١
لبن ربادي	٥,٢٨	١,٠٦١	—	—	٥,٢٨	١,٠٦١	٩,٤٧	—	—	—	٩,٤٧	٦,١٧٨
جبن 'بيص'	٧,٧٠	٤,٣٧٤	١٢,٩٢٧	٦,٧٤٦	١٣,٧٠٧	٧,٨٣٥	٢٣,٨١	٢٤,٧١٦	١٥,٢٣٥	١٥,٢٤٧٣	١٧,٧٣	١٧,٨١٨٩
جبن مطبوخ	٧,٥٨	٥,٩٦٧	٦٢	٤٨٦	٨,٢١	٦,٤٥٣	٥,٩٤	٩,٣٥	—	—	٥,٩٤	٩,٣٥
جبن جاف	٩,٦٥	٩,٦٢	٣,٢٢٧	٣,٩٤٢	٤,٣٢٣	٤,٩٠٤	٥,٠٢	٦,٦١٠	٧٩٠,٨	٥,٠٢	٥,٠٢	٦,٦١٠
جبن ركفور	١,٢٧	١,٧٢	—	—	١,٢٧	١,٧٢	٠,٦٢	١,٥٤	—	—	٠,٦٢	٨٠,٦٢
زبد مائدة وملي طبيعي	٠,٦	٧٢	١,٢٢٧	١,٦٧٩	١,٢٢٣	١,٧٥١	٠,٩٢	٢,٨٧	١,٦٢	٤,٨٧٢	١,٧١	٥,٢٥٩
مثلوجات (ايس كريم)	٥,٢	٢,٥٦	٢,٢٢٢	١,٩٩٧	٢,٢٧٤	٢,٢٥٣	١,٢٦	١,٤٥٨	٥,٦٤	٦,٧٧٠	٧	٨,٢٢٨
اجمالي	١٩,١٥٣	٧,٥٥٦٥	١٩,٧١٨	٧,٢٧٧٩	٢٢,٢٢٢	٢٤,٥٨٠٢	٢٢,٢٢	٢٢,٢٢	٢٢,٢٢	٢٢,٢٢	٢٢,٢٢	٢٤,٥٨٠٢

المصدر :-

حسب من سجلات شركة مصر للالبان والاغذية وغرمة الصاعات الغذائية .

أي ان انتاج القطاع الخاص من الجبن الابيض وزبد المائده والآيس كريم
قد زاد بنحو ١٢ر١ ، ١٢ر٢ ، ٢٥ر٢ علي الترتيب .

نستنتج من ذلك ان هناك زياده مستمره في الطاقة الانتاجية لمنتجات
الالبان في كل من القطاع العام والخاص فيما عدا الجبن الرقفور والمطبوخ من
انتاج القطاع العام ، حيث انخفض انتاجهما ويرجع ذلك في الواقع الي
المنافسة الشديده التي تواجهها هذه المنتجات في السوق المحلي كما سيتضح فيما
بعد . تبين ايضا من العرض السابق ان منتجات القطاع العام تزيد بمعدلات
اكبر من معدلات الزيادة في مثيلاتها من منتجات القطاع الخاص .

وجدير بالملاحظة ان هناك تذبذب غير منطقي في البيانات السنوية
الخاصة بمنتجات القطاع الخاص اللبنية ، حيث يقدر انتاج القطاع الخاص
من الجبن الجاف عام ١٩٨٣/٨٢ بنحو ٣٩ ألف طن ، بلغت قيمتها ٧٨٨ مليون
جنيه ، في حين انه لم ينتج اي كمية من هذا الصنف خلال عامي ١٩٨٤/٨٣ ،
١٩٨٥/٨٤ طبقا لبيانات غرفة الصناعات الغذائية ، وكذلك بالنسبة لزبد المائدة
حيث قدر انتاج القطاع الخاص منها خلال اعوام ٧٩ ، ٨٤/٨٣ ، ٨٤/٨٤ بنحو
٥١ر١ ، ١٦ر١ ، ١٦ ألف طن علي التوالي ، بينما لم ينتج اي كمية خلال عامي
١٩٨٣/٨٢ ، ٨٢/٨١ .

وقد يرجع ذلك الي عدم توفر البيانات عن هذه المنتجات وليس الي
عدم قيام القطاع الخاص بإنتاجهم . ورغم قيام القطاع الخاص بإنتاج كميات
كبيرة من اللبن الزبادي سنويا ، إلا انه لا يوجد تقديرات لحجم هذا الانتاج
نظراً لصعوبة حصر الكميات المنتجة منه يوميا لدي آلاف الوحدات الانتاجية
المنتشرة علي مستوي الجمهورية .

يتضح من جدول (١٢) ايضا انه في حين ساهم القطاع الخاص في انتاج
الجبن الابيض بنحو ٩٤٪ من اجمالي الانتاج منها خلال عام ١٩٧٧ ، انخفضت
هذه المساهمة الي نحو ٨٧٪ خلال عام ١٩٨٥/٨٤ . ويرجع ذلك الي الزيادة

السوية الكبيرة في انتاج القطاع العام من الجبن الابيض عنها بالنسبة للقطاع الخاص .

اما مساهمة القطاع الخاص في انتاج زبد المائدة والآيس كريم فهي ثابتة تقريبا خلال عامي ٧٧ ، ١٩٨٥/٨٤ ، وذلك لتقارب الزيادة السنوية في كل منهما ، وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في انتاج زبد المائدة والآيس كريم خلال العامين المذكورين نحو ٩٥ ٪ ، ٨١ ٪ من اجمالي الكمية المنتجة من كل منهما علي التوالي . ويتركز كذلك انتاج الجبن الجاف والجبن الركفور في القطاع الخاص ، حيث ساهم انتاج القطاع الخاص من الجبن الركفور خلال عام ١٩٨٥/٨٤ بنحو ٩٩ ٪ من اجمالي الانتاج منه . كما ساهم القطاع الخاص بدور ملموس خلال السنوات الاخيرة في انتاج اللبن المعقم . هذا ويقتصر انتاج اللبن المبستر علي القطاع العام ، وان كان بعض الشركات الاستثمارية قد بدأت في انتاجه خلال عام ١٩٨٦ ولكن مازالت كمياته محدودة بالمقارنة بإنتاج القطاع العام منه .

أما عن تطور قيمة المنتجات اللبنية خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٥/٨٤ ، فقد زادت بصورة كبيرة بكل من القطاع العام والخاص ، حيث ارتفعت قيمة منتجات القطاع العام اللبنية من ١٩١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ الي ٧٢٨ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ، أما منتجات القطاع الخاص اللبنية فقد زادت قيمتها من ٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ الي ١٧٣ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٥/٨٤ .

يلاحظ ايضا من الجدول ان معدل الزيادة في قيمة المنتجات المختلفة يفوق كثيراً معدل الزيادة في كمية هذه المنتجات خلال الفترة المذكورة فقد بلغت الزيادة في قيمة منتجات القطاع العام كاللبن المبستر والزبادي والجبن الابيض والمطبوخ والجاف نحو ٢٩ ، ٨ ، ٧ ، ١٧ ، ٩٦ مرة علي التوالي . أما قيمة الجبن الابيض والزبد المنتجة بالقطاع الخاص فقد زادت بنحو ٢٩ ، ٢٩ مرة علي الترتيب . وترجع الزيادة الكبيرة في قيمة المنتجات اللبنية الي الارتفاع المتواصل في اسعارها خلال الفترة المذكورة فضلاً عن الزيادة في الكمية .

جدير بالاشارة انه فضلا عن انتاج المنتجات اللبنية بمصانع القطاع العام ومصانع القطاع الخاص تقوم المعامل والمحلات الصغيرة المنتشرة بالريف والمدن سواء المرخص او الغير مرخص لها بتصنيع هذه المنتجات، كما يقوم الكثير من منتجي الالبان بالتصنيع المنزلي لهذه المنتجات وتسويقها . إلا انه من الملاحظ ان معظم المحلات الصغيرة ومعامل تصنيع الالبان وخاصة بالريف تعتبر وحدات بدائية ومتخلفة ولا تتوفر بها الالات والاجهزة الحديثة او الخبرة العلمية والفنية القادرة علي انتاج منتجات لبنية ذات جودة عالية وخالية من الميكروبات الضارة بالصحة . ومن المعروف ان اللبن يحتاج لمعاملات خاصة اثناء التصنيع للمحافظة علي خواصه وضمان عدم تلوثه .

ورغم ان القطاع العام يستخدم احدث الطرق التكنولوجية في تصنيع المنتجات اللبنية فضلا عن توفر العمالة المدربة إلا انه يواجه العديد من العقبات التي تحول دون التوسع في انتاجه ، كما سيناقش فيما بعد .

الفصل الثالث

٢ - المسالك التسويقية للالبان ومنتجاتها

تتباين وتنوع المسالك التسويقية للالبان من حيث طرق التسويق وعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وبالتالي تأثيرهم علي التكاليف التسويقية وسعر المستهلك وجودة اللبن وكمية الفاقد منه . وتمثل المسالك التسويقية اهمية خاصة بالنسبة للالبان عن الاغذية الاخرى نظراً لطبيعة اللبن كسلعه سريعة التلف .

ويتضمن هذا الفصل عرض لاهم الانماط التسويقية بالنسبة للالبان ومنتجاتها ومصادر توريد الالبان الي شركة مصر للالبان .

٢ - ١) الانماط التسويقية اللبنية :-

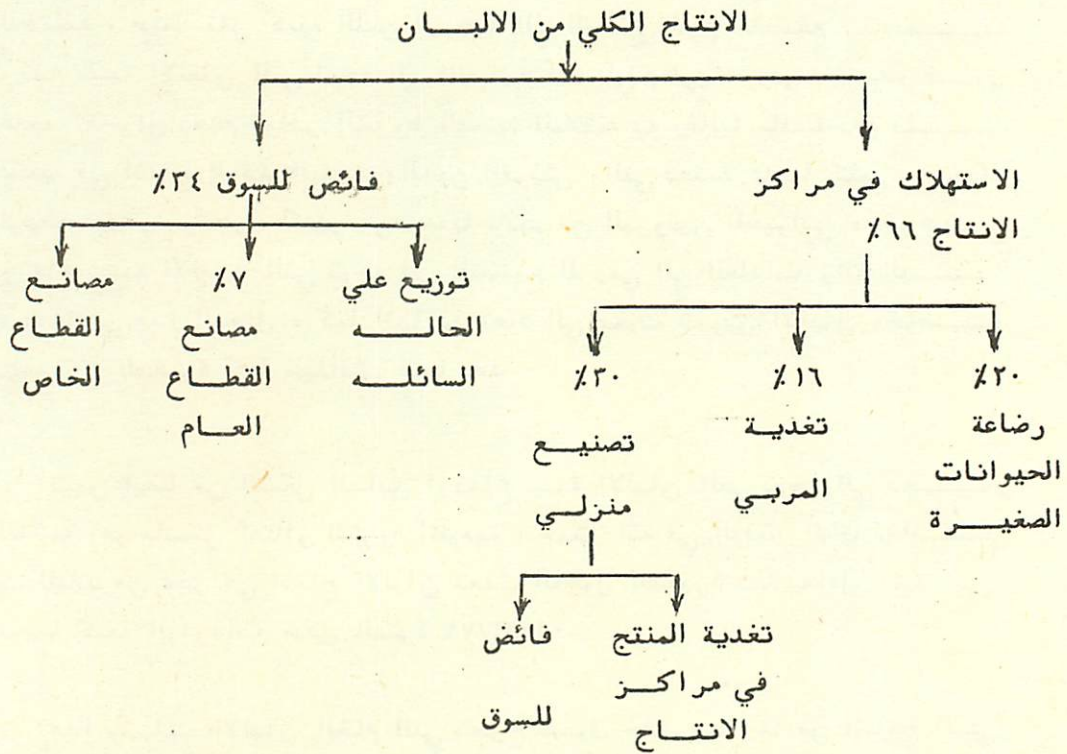
يسلك الناتج المحلي من الالبان والذي يقدر بنحو ٢ مليون طن مجموعة من الطرق عقب إنتاجه وحتى يتم إستهلاكه ، حيث يستهلك مايقرب من ثلثي الانتاج في مراكز الانتاج وذلك في أوجه متعددة ، بينما يطرح الثلث الآخر فقط للسوق المحلي للاستخدامات المختلفة* كما يتبين من شكل رقم (٢) .

* المصدر : إتحاد الصناعات المصرية -- غرفة الصناعات الغذائية - الكتاب

السنوي - ١٩٨٣/٨٢

شكل رقم (٢)

توزيع الناتج اللبني المحلي علي مصادر الاستهلاك



من الشكل يتبين ان نحو ٢٠٪ من اجمالي الانتاج من اللبن توجه لرضاعة صغار الماشيه ، اي مايعادل نحو ٤٠٠ ألف طن ، كما يستهلك ١٦٪ من الانتاج الكلي في مراكز الانتاج ، وتقدر تلك الكمية بنحو ٣٢٠ ألف طن ، بينما يستخدم في التصنيع الريفي للالبان حوالي ٢٠٪ من اجمالي الكمية المنتجة أي مايعادل نحو ٦٠٠ ألف طن وتستغل هذه المنتجات في تغذية المنتج بمراكز الانتاج ويسوق الفائض للسوق . ويعني ذلك ان اجمالي كمية الالبان التي تستهلك في مراكز الانتاج تمثل نحو ٦٦٪ من الانتاج الكلي .

أما الالبان التي توجه الي السوق المحلي فتقدر كميتها بحوالي ٦٨٠ ألف طن وهي تعادل نحو ٢٤٪ من اجمالي كمية اللبن المنتجه ، وتستهلك مصانع القطاع العام

نحو ٧٪ فقط من تلك الكمية بينما يوزع الباقي الي كل من مصانع القطاع الخاص وبائعي اللبن (في صورته السائله) المتجولين .

يتبين من ذلك سوء توزيع اللبن الخام المنتج محليا علي مصادر الاستهلاك المختلفة ، حيث تقل كمية اللبن الموجهة الي القطاع العام للتصنيع ، بينما ترتفع نسبة الالبان التي توجه الي التصنيع المنزلي بالريف وهو مايتصف فـي اغلب الاحوال بعدم توافر الشروط الصحية الملائمة به وغالبا ماتستخدم تلك الكمية في انتاج الزبد البلدي والجبن القريش والتي يعتمد عليها كثير من سكان الريف في توفير جزء كبير من احتياجاتهم من البروتين الحيواني ، ويرجع ارتفاع نسبة الالبان التي توجه الي التصنيع الريفي الي العادات والتقاليد الريفية في هذا المجال ، كما انها قد تعود الي صعوبة تسويق الالبان وخاصة بالمزارع الصغيرة كما سيناقش فيما بعد .

تبين ايضا من الشكل السابق ارتفاع نسبة الالبان التي توجه الي صغار الماشية وهو مايمثل إهدار للثروة القومية ، حيث انه في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من عجز في انتاج الالبان تغذي العجول الصغيرة بما يعادل ٤٠٪ من متوسط كمية الواردات خلال الفترة ١٩٨٣/٧٩ .

هذا وتسلك الالبان الخام التي تطرح للسوق خلال مسارها من المنتج الي المستهلك النهائي او الوسيط طريقين أساسيين هما :-
المسلك المباشر أي نقل اللبن من المنتج الي المستهلك سواء النهائي او الوسيط مباشرة والمسلك الغير مباشر أي نقل وتسويق اللبن من المنتج الي المستهلك من خلال الوسطاء .

ويتم التسويق المباشر في حالة ماتكون المسافة بين المنتج والمستهلك قريبة ، بحيث يمكن نقل اللبن خلال فترة زمنية قصيرة وبدون أي وسيلة تبريد وبالتالي دون تحمل لاي مخاطر نتيجة لتلف الالبان وغالبا مايلجأ الي هذا الاسلوب اصحاب مزارع اللبن (الزرايب) التي تتمركز داخل كردون المدن وتتميز هذه المزارع في معظم الاحوال بإرتفاع تكاليف انتاج اللبن بسبب ارتفاع تكلفة العمالة والتغذية داخل المدن وماحولها^(١) كما يتم نقل

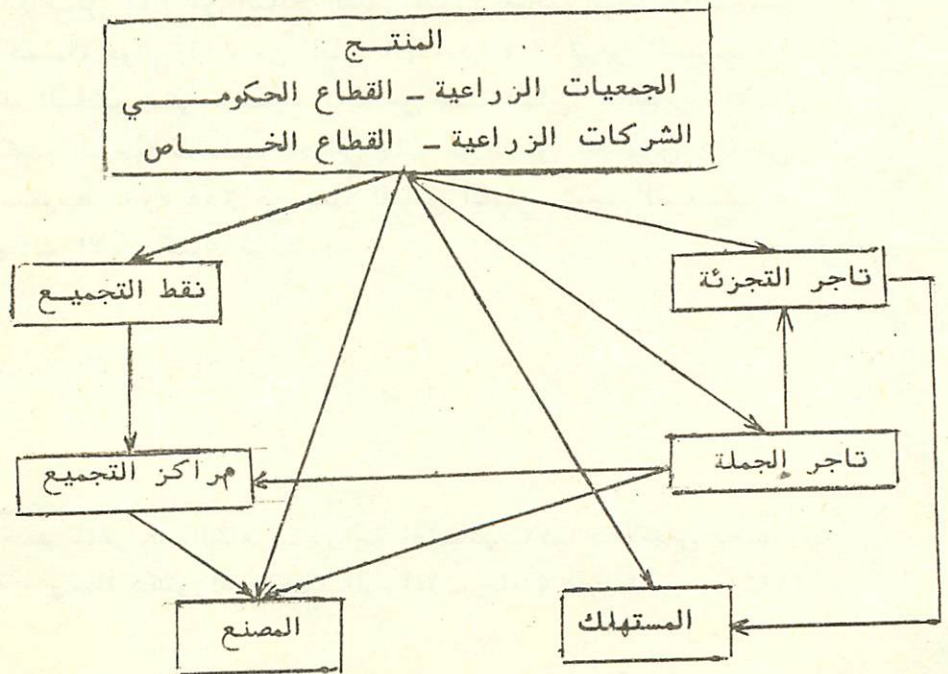
(١) المصدر - ابراهيم بدر ابراهيم - استهلاك الالبان والعوامل المؤثرة علي الطلب عليها ، رسالة ماجستير - كلية زراعة جامعة الازهر - ١٩٧٤ .

اللبن مباشرة من المزارع المتخصصة وشركات القطاع العام والحكومي الي مصانع شركة مصر للالبان والاغذية .

أما التسويق الغير مباشر فقد يتم من خلال وسيط واحد كحلقة وصل بين المنتج والمستهلك وهو تاجر التجزئة او من خلال عدة وسطاء وهو الشائع في تسويق الالبان ، حيث قد يقوم المنتجين بنقل ناتجهم اللبني الي مراكز التجميع (مباشرة او من خلال نقط التجميع) ومنهم الي المصانع او يقوموا ببيع ناتجهم اللبني الي تجار الجملة الذين يقومون بدورهم الي نقله الي مصانع الالبان او يبيعه الي تجار التجزئة ومنهم الي المستهلك النهائي ، كما قد يقوموا بنقل اللبني الي المصانع مباشرة وذلك عن طريق التعاقدات الخاصة بينهم .

والشكل التالي يوضح تلك المسالك التسويقية .

شكل رقم (٢)
المسالك التسويقية للبن الخام



ومن الشكل السابق يتضح ان هناك اربعة مراحل يتم من خلالها تسويق الالبان الخام وهي :-

- من المنتج الي المستهلك مباشرة .
- من المنتج الي تاجر التجزئة مباشرة او من خلال تاجر الجملة ومنه الي المستهلك .
- من المنتج الي تاجر الجملة او نقاط ومراكز التجميع ومنهم الي المصنع .
- من المنتج الي المصانع مباشرة .

ونظراً لتعدد وحدات انتاج اللبن الخام وسيادة صغار المنتجين الذين يملكون من رأس الي ثلاثة رؤوس من الماشية ويساهموا بنحو ٨٨٪ من إعداد ماشية اللبن وبحوالي ٨٢٪ من اجمالي الانتاج من اللبن الخام فإنه يصعب التعرف علي كمية الالبان المسوقة خلال كل مرحلة علي وجه الدقة .

هذا وقد اوضحت احدي الدراسات^(١) ان القطاع الاهلي الذي يعتمد علي الجاموس في انتاج اللبن يسوق حوالي ٦٠٪ من البان للمستهلك مباشرة ، أما الجزء الآخر والذي يمثل ٤٠٪ من الناتج اللبني فيباع لتاجر التجزئة، أما القطاع التقليدي فيسوق حوالي ٢١٪ من البان الجاموس و ١٧٪ من البان الابقار علي حاله السائله بمتوسط قدره ١٢٪ من جملة البان الجاموس والابقار، في حين تقدر الكمية الموجهة للتصنيع بحوالي ٦١٪ من البان الجاموس و ٤٦٪ من البان الابقار ، بمتوسط قدره ٥٨٪ من جملة الناتج اللبني وتوجه النسبة المتبقية الي استهلاك الاسر كلبن شرب .

(١) المصدر :- محمد طاهر عبدالظاهر - دراسة اقتصادية لانتاج الالبان بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة - جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .

٢ - ٣ مصادر توريد الالبان :-

تتزايد سنوياً كمية الالبان المورده من المصادر المختلفة الي شركة مصر للالبان والاعذية حيث ارتفعت من ٢٩٩ ألف طن عام ١٩٧٩ الي ٧٥٥ ألف طن خلال عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم قفزت الي ١١٨ ، ١٣٠ ألف طن خلال عامي ٨٤/٨٢ ، ١٩٨٥/٨٤ . ورغم هذه الزيادة في كمية الالبان الموردة إلا انها مازالت تمثل نسبة محدودة من اجمالي الالبان المنتجة محلياً ، كما انها اقل من احتياجات الشركة .

وتتمثل مصادر توريد الالبان الي شركة مصر للالبان في كل من :-
مراكز التجميع والتبريد ، الشركات الزراعية ، الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية ، القطاع الحكومي المنتج للالبان وكبار المنتجين .

وتمثل مراكز تجميع وتبريد الالبان حلقة الوصل بين المنتج الصغير ومصانع شركة مصر للالبان . وتمتلك الشركة ٦٤ مركزاً للتجميع منتشرة حول مصانع الالبان بالمحافظات المختلفة . وقد اختيرت مواقع مراكز التجميع ليخدم كل منها ٥ قري ، تقدر طاقة كل مركز بنحو ٥ طن / طرف (الحلبه) ، أي ١٠ طن / يوم، علي أن يتم نقل اللبن مره او مرتين يوميا الي مصانع الشركة حسب كمية اللبن المورده يوميا . ويتم توريد اللبن الي مراكز التجميع من نقاط التجميع العديده المنتشرة في القري والعزب المختلفة والتي تقوم بتجميع الالبان من صغار المنتجين وتقدر الطاقة اليومية لنقطة التجميع بنحو $\frac{1}{2}$ طن لبن ، كما قد يورد الي مراكز التجميع ايضا كبار التجار والمنتجين . ورغم عدم التعدد الكبير للوسطاء في هذا النمط التسويقي إلا انه يواجه الكثير من العقبات التي ترتب عليها عدم الاقبال علي التوريد لهذه المراكز ، ويرجع ذلك لعديد من الاسباب التي ستناقش فيما بعد .

ولتشجيع المنتجين علي التوريد لمصانع الالبان تقوم الشركة بصرف واحد كيلو جرام علف صيفاً بحد أقصى ٥ كجم يوميا . ونصف كيلو جرام علف شتاء بحد أقصى ٢ كجم يوميا وذلك عن كل كيلو جرام لبن يورد الي نقط ومراكز التجميع ، كما قامت الشركة بتركيب وحدات تسخين بالطاقة الشمسية في بعض مراكز تجميع وتبريد الالبان لتوفير الماء الساخن اللازم لعمليات النظافة والتعقيم .

أما الشركات الزراعية فهي مجموعة من محطات إنتاج اللبن التابعة للهيئات أو الهيئات ، بالإضافة الي الشركات الزراعية التابعة للهيئة العامة للتنمية الزراعية . كما يتمثل القطاع الحكومي في المحطات التابعة لمعهد بحوث الانتاج الحيواني . أما الجمعيات التعاونية فتضم المزارع الكبيرة المتخصصة في إنتاج اللبن .

هذا وتنبأين سنويا كمية الالبان المورده من كل مصدر بسبب عوامل كثيرة منها عدم وجود تعاقد طويل المدي بين الشركة والعديد من مصادر التوريد ، فضلا عن ثبات اسعار التوريد علي الرغم من تزايد تكلفة إنتاج اللبن واسعار السوق الحر للبن ، اجتذاب العديد من اصحاب الشركات الخاصة للموردين عن طريق رفع اسعار استلام الالبان وغير ذلك من العوامل كما سيناقش فيما بعد .

وفيما يلي نستعرض كمية اللبن الموردة الي مصانع شركة مصر للالبان من المصادر المختلفة خلال عام ١٩٨٥/٨٤ والتي يبينها جدول رقم (١٢) .

يتضح من الجدول ان كمية اللبن الخام المورده من مراكز التجميع الي مصانع الشركة عام ١٩٨٥/٨٤ بلغت نحو ٤٢٩ ألف طن ، أي ما يوازي ٢٢٪ من اجمالي كمية اللبن المورده وإن كانت هذه النسبة تختلف من مصنع لآخر حيث تراوحت نسبة التوريد من ٥٥٪ من كمية اللبن المورده الي مصنع المنصوره الي ٢٤٪ من كمية اللبن المورده الي مصنع القاهرة . وكما تبين من الجدول يبلغ متوسط سعر بنط اللبن (١٪ دهن) المورد الي الشركة من هذه المراكز ١٦٦٠ مليم ويمثل ذلك أقل متوسط سعر للبنط بالنسبة لمصادر التوريد الأخرى رغم ارتفاع نسبة الدهن بهذه الالبان ويرجع ذلك في الواقع الي ان متوسط سعر بنط اللبن لا يتوقف فقط علي نسبة الدهن ولكن يتحدد علي اساس عوامل كثيرة أخرى ، منها جودة اللبن ومحتواه الميكروبي . وتشير الاختبارات علي الالبان المورده الي ان البان مراكز التجميع منخفضه الجوده عن البان مصادر التوريد الأخرى نظرا لانها تجمع من صغار المنتجين الذين لا يملكون الآلات والاجهزة اللازمة لإنتاج البان نظيفة ، فضلا عن انخفاض الوعي الصحي لدي العديد منهم . وبناء علي انخفاض سعر بنط اللبن بلغ متوسط سعر كيلو اللبن المورد الي مراكز التجميع ٢٣ قرشاً . ومن الملاحظ تذبذب كميات اللبن المورده سنويا الي المراكز ويرجع

جدول رقم (١٣)

كمية اللبن المورده الي مصانع القطاع العام خلال عام ١٩٨٥/٨٤

البيانات	الكمية بالطن	القيمة بالالف جنيه	نسبة الدهن %	متوسط سعر البنط بالمليم	نسبة التوريد %
مراكز التجميع	٤٣٩٤١	١٠٢٠٢٣	٤٦	٥١ر٦	٢٢
المنتجين	١٥٧٨٤	٤٩٤٥٨٤	٤٧	٦٦ر٨	١٢ر٢
الجمعيات التعاونية	٤٧٤٨٣	١٢٣٦٣٧	٢٥	٨٠ر٧	٢٦ر٥
القطاع الحكومي	٥٨٦٩	١٢٩٦٤	٢٦	٦٥ر٩	٤ر٥
الشركات الزراعية	١٨٠١٨	٤١٩٩٥	٢٣	٧٠ر٩	١٢ر٨
الاجمالي	١٢٠٠٩٤	٢٤١٠٧٣	٤	٦٥ر٥	١٠٠

المصدر :-

شركة مصر للالبان والاعذية - الميزانية العمومية ١٩٨٥/٨٤ .

جدول رقم (١٣)

كمية اللبن المورده الي مصانع القطاع العام خلال عام ١٩٨٥/٨٤

البيانات	الكمية بالطن	القيمة بالالف جنيه	نسبة الدهن %	متوسط سعر البنط بالمليم	نسبة التوريد %
مراكز التجميع	٤٢٩٤١	١٠٢٠٢٣	٤٦	٥١ر٦	٢٢
المنتجين	١٥٧٨٤	٤٩٤٥٨٤	٤٧	٦٦ر٨	١٢ر٢
الجمعيات التعاونية	٤٧٤٨٣	١٢٢٦٣٧	٢٥	٨٠ر٧	٢٦ر٥
القطاع الحكومي	٥٨٦٩	١٢٩٦٤	٢٦	٦٥ر٩	٤ر٥
الشركات الزراعية	١٨٠١٨	٤١٩٩٥	٢٣	٧٠ر٩	١٢ر٨
الاجمالي	١٢٠٠٩٤	٢٤١٠٧٣	٤	٦٥ر٥	١٠٠

المصدر :-

شركة مصر للالبان والاعذية - الميزانية العمومية ١٩٨٥/٨٤ .

ذلك لعديد من الاسباب اهمها عدم وجود تعاقد بين المنتج ومراكز ونقط التجميع مما أدى الي عدم الالتزام بالتوريد . أما منتجي الالبان فقد ساهمت ألبانهم بنحو ١٥٨ ألف طن ، تمثل نحو ١٢.٢٪ من اجمالي كمية اللبن المورد الى الشركة ، وتراوحت كمية البان المنتجين المورد للمصانع بين ٩٤٪ و ١٨.٨٪ من اجمالي كمية اللبن المورد الى مصنع كوم أمبو ومصنع المنصورة مع الترتيب وقد بلغ متوسط سعر البنط من تلك الالبان نحو ٦٦.٨ مليم علي اساس متوسط نسبة دهن ٤.٧٪ ، وتعتبر هذه النسبة أعلي نسبة دهن في الالبان المورد الى الشركة من المصادر المختلفة ، ويرجع ذلك الي ان معظم البان المنتجين مصدرها الجاموس الذي يتصف بإرتفاع نسبة الدهن حيث تتراوح من ٥.٨٪ الي ٨.٨٪ ، قدر متوسط سعر الكيلو جرام من هذه الالبان ٢١.٤ قرشا .

ساهمت ايضا المزارع التابعة للجمعية التعاونية العامة للثروة الحيوانية في توريد الالبان الي مصانع الشركة ، حيث بلغت تلك الكمية نحو ٤٧.٥ ألف طن ، تعادل نحو ٣.٦٪ من اجمالي كمية اللبن المورد الى الشركة ، وقد بلغ متوسط سعر البنط لتلك الالبان ٨٠.٧ مليم وهو اعلي متوسط سعر دفعته الشركة للالبان الوارده من المصادر المختلفة رغم انخفاض نسبة الدهن الي ٣.٥٪ ، ويرجع انخفاض نسبة الدهن الي ان مصادر ألبان تلك الجمعيات هي الابقار المستورده كالفريزيان والتي تتميز بإرتفاع إنتاجها اللبني وانخفاض نسبة الدهن بتلك الالبان عن الجاموس المحلي . كما يرجع ارتفاع متوسط سعر البنط لتلك الالبان الي الارتفاع الكبير في جودتها نظرا لاستخدام تلك الجمعيات للاجهزة والآلات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والخبره العلمية المرتفعة . وقد بلغ متوسط سعر كيلو البان هذه الجمعيات ٢٨.٣ قرشا . وتراوحت كمية اللبن المورد الى مصانع الشركة بين ٦٦٪ و ٣.٣٪ من اجمالي الكمية المورد الي كل من مصنع القاهرة ومصنع دمياط علي التوالي .

أما القطاع الحكومي فقد ساهم بأقل نسبة توريد ، حيث بلغت كمية اللبن المورد منه الي مصانع الشركة نحو ٩.٥ ألف طن وبنسبة توريد ٤.٥٪ من اجمالي الكمية المورد الي مصانع الشركة ، وتراوحت نسبة توريد اللبن للمصانع

المختلفة بين ١٦٨ و ١٤٠٪ من اجمالي كمية اللبن المورد الى كل من مصنع الاسماعيليه ومصنع القاهرة علي الترتيب . وقد بلغ متوسط سعر البنط ٦٥٩ مليم في حين بلغ متوسط نسبة الدهن ٢٦٪ ويعتبر متوسط سعر البنط منخفضاً نوعاً وقد يرجع ذلك ايضا الي انخفاض جودة البان مزارع هذا القطاع . وقد بلغ متوسط سعر توريد كيلو جرام اللبن من هذه المزارع نحو ٢٣٧ قرشاً .

تساهم ايضا الشركات والمحطات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة في توريد الالبان الي مصانع شركة مصر ، حيث بلغت كمية اللبن المورد من هذه الشركات نحو ١٨ ألف طن تمثل ما يوازي ١٣٨٪ من اجمالي كمية اللبن المورد للشركة . وقد تراوحت نسب توريد ألبان هذه الشركات الي المصانع المختلفة بين ٦٢٪ و ٢٦٪ من كمية اللبن المورد الى كل من مصنع الاسماعيليه ومصنع القاهرة .

هذا وتقوم الشركة بالتعاقد مع جميع المحطات الحكومية والمزارع التابعة للجمعية العامة للثروة الحيوانية والشركات الزراعية لتوريد كامل إنتاجهم يومياً الي الشركة ، كما قامت الشركة ايضا بإمداد المحطات بتنكات اللبن الخام وأجهزة التبريد علي نفقتها وتتولي أيضا صيانة آلات التبريد القائمة بهذه الوحدات حتي تضمن وصول اللبن سليماً ومبرداً لرفع جودة المنتجات النهائية ، فضلاً عن صرف الاعلاف لكل من موردي مراكز التجميع والجمعيات التعاونية مقابل توريدهم للالبان . ورغم هذه الخدمات التي تقدمها الشركة فإن سعر توريد الالبان الي الشركة مازال غير مجزي للعديد من الموردين كما يتبين فيما بعد .

ومن المعروف ان تسعير الالبان المورد من المصادر المختلفة يتم طبقاً لنظام محاسبي وفني معين حيث يؤخذ في الاعتبار كل من :- نوع اللبن ، نسبة الدهن ، قراءة اللاكثومتر ، طريقة الحلب ، تبريد اللبن ، نقل اللبن ، المحتوي الميكروبي .

ومع اختلاف المسالك التسويقية تتنوع كذلك طرق ووسائل نقل الالبان الخام فبالنسبة للمنتج الصغير مازالت طريقة للنقل بدائية حيث يتم نقل اللبن

علي الدراجات او العربات وفي اقساط معدنية حتي نقط التجميع ومن نقط التجميع يتم نقل الالبان الي الشركة بواسطة عربات مجهزة . أما المنتج الكبير فغالبا ماينقل البان بالتريسكلات أو الجرارات الزراعية الي مراكز التجميع او المصنع مباشرة ، وبالنسبة للقطاع الحكومي والعام والتعاوني فغالبا ما يتم نقل الالبان الي المصنع مباشرة بواسطة عربات النقل المجهزة التابعة لهم او للمصنع .

٢ - ٢ المسالك التسويقية للمنتجات اللبنية :-

- ١ - يتم توزيع منتجات شركة مصر للالبان من خلال عدة قنوات هي :-
 - ١ - قنوات التوزيع التابعة للشركة وهي مراكز واكشاك البيع ويبلغ عددها نحو ١٨٠ منفذاً في جميع انحاء الجمهورية وتبلغ نسبة مبيعاتها نحو ٢١,٤٪ من اجمالي مبيعات الشركة . ويتم نقل المنتجات الي مراكز التوزيع بواسطة عربات الشركة مباشرة وبالتالي لا يوجد وسطاء خلال هذا النمط التوزيعي .
 - ٢ - متعهدو التوزيع وتجار الجملة المتعاقدين مع الشركة في المدن المختلفة وتبلغ مساهمتهم في التوزيع نحو ٤,٥٪ من اجمالي المبيعات ويتم نقل المنتجات بواسطة عربات المتعهدين والتجار والتي غالبا مالاقتوفيرفيها الشروط الملائمة للمحافظة علي خواص المنتجات وخاصة اللبن المبستر والزبادي كما سيتبين فيما بعد .
- ٢ - الهيئات الحكومية والمستشفيات والمصانع والتي تقوم بشراء نحو ٢٣,٢٪ من اجمالي مبيعات الشركة وقد يتم النقل اليها مباشرة أو من خلال الوسيط (وكيل) .
- ٤ - شركات المجمعات التابعة لوزارة التموين وتبلغ نسبة استلامها ١٠,٤٪ من اجمالي المبيعات .

الفصل الرابع

مشاكل ومعوقات صناعة الألبان

تواجه صناعة الالبان في مصر بصفة عامة وصناعة الالبان بالقطاع العام بصفة خاصة العديد من المعوقات التي تحول دون النهوض بهذه الصناعة علي الوجه الاكمل، وتتركز هذه المعوقات في المشاكل الانتاجية التي تقف عقبه في سبيل زيادة الانتاج من اللبن الخام والمتاح منه للتصنيع ، مشاكل تصنيعيه ترتبط بتكنولوجيا التصنيع وجودة المنتج والطاقة الانتاجية ، مشاكل تسويقية تتمثل في انخفاض الكفاءة التسويقية للالبان ومنتجاتها ، مشاكل سعرية ناتجة عن الاختلالات السعرية بين سعر كل من مستلزمات الانتاج والمنتج النهائي ، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية والتي اهمها سياسة التأمين علي الماشية ، السياسة العلفية ، السياسة الاقتراضية ، السياسة النقدية ، السياسة المالية والسياسة الاستيرادية . وفيما يلي نستعرض هذه المشاكل .

٤ - ١ مشاكل انتاجية :-

يتوقف انتاج اللبن علي عدد الحيوانات المنتجه للبن وانتاجية الوحدة منها ، كما يتأثر هذان المحددان بعدديد من العوامل البيئية والوراثية والفدائية الاخرى ، وكما تبين مما سبق يعجز الانتاج المحلي من الالبان عن الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة ، مما يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الالبان وارتفاع اسعارها ونقص المتاح للتصنيع منها وزيادة الواردات من الالبان ومنتجاتها . ويعزي القصور في الانتاج المحلي من الالبان الي العديد من المشاكل والمعوقات المرتبطة بالعوامل المحددة للانتاج والتي تعترض سبيل زيادته . وتتمثل اهم هذه المشاكل فيما يلي :-

٤ - ١ - ١ قلة اعداد حيوانات اللبن :-

نظرا للثبات النسبي في اعداد ماشية اللبن والزيادة الكبيرة في

اعداد السكان فإن نصيب الفرد من هذه الماشية يتناقص سنوياً . وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من ماشية اللبن خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ بنحو ٠٤٥ رأس . ومن الثابت انه لا يمكن اعتبار نصيب الفرد من حيوان اللبن مؤشراً كافياً للتعرف علي مدى كفاية اعداد ماشية اللبن لانتاج الاحتياجات منه بدون أخذ انتاجية الرأس من هذه الماشية في الاعتبار . وبمقارنة نصيب الفرد من ماشية اللبن في مصر بمثيلة بالدول المتقدمة وخاصة البلدان الاوربية التي تتميز ماشيتها بالانتاجية المرتفعة تبين انه يقل كثيراً عن نصيب الفرد بهذه البلدان ، حيث بلغ نصيب الفرد من ماشية اللبن خلال عام ١٩٨٢ في كل من الدنمارك وفرنسا والمانيا الغربية والمملكة المتحدة نحو ١٩ ، ١٩ ، ٠٩ ، ٠٦ رأس علي الترتيب (١) .

وبيعني ذلك ان اعداد ماشية اللبن في مصر يعتبر قليلة جداً بالمقارنة بأعداد السكان وذلك في ظل الانتاجية الحالية للرأس من هذه الماشية مما أدى الي انخفاض الانتاج اللبني في مصر . أما اذا تم رفع انتاجية الماشية المحلية الي المستوي السائد في الدول المتقدمة ، فإن العدد الحالي من الماشية سيكون كافياً لتوفير الاحتياجات من الالبان ، كما هو الحال في المملكة المتحدة حيث يتقارب نصيب الفرد فيها من ماشية اللبن بمثيلة في مصر حالياً .

هذا فضلاً عن انخفاض اعداد ماشية اللبن فإن تشييتها الحالي يحول دون تقدير دقيق لاعدادها وعمل سجلات خاصة بهذه الحيوانات وبالتالي عدم إمكانية رسم سياسة قومية للنهوض بهذه الثروة . ولذا فإنه يقترح التوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة في انتاج الالبان ، وتوجيه الاهتمام الي التنمية الرأسية للماشية أي رفع انتاجية الرأس منها مع عدم زيادة الاعداد الحالية من ماشية اللبن نظراً للانخفاض الكبير في إنتاجية الرأس من جهة ومحدودية الارض الزراعية من جهة اخري علي ان يتم استبدال تدريجي للماشية الضعيفة ومنخفضة الانتاجية بأخري سليمة وذات إنتاجية مرتفعة .

٤ - ١ - ٢ انخفاض الكفاءة الانتاجية :-

تتصف السلالات المحلية من الماشية بضعف إنتاجيتها من الالبان ،

(١)

حيث يقدر متوسط انتاجية الرأس من ماشية اللبن خلال الفترة ١٩٨٢/٧٩ بنحو ٦٦٧ كجم في السنة للابقار و١١٢٧ كجم في السنة للجاموس وقدر المتوسط السنوي لانتاجية الرأس من الجاموس والابقار خلال الفترة المذكورة بنحو ٩١٦ كجم في السنة . وتقل هذه الانتاجية كثيراً عن مثيلتها في الدول المتقدمة حيث بلغت انتاجية الرأس من ماشية اللبن في كل من الولايات المتحدة الامريكية والدنمارك والمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٢ نحو ٥٥٥، ٤٥٤، ٤٠٨، ٣٧٤ طن على التوالي كما تقل كذلك انتاجية الرأس من ماشية اللبن المحلية عن مثيلتها الاجنبية والخليطة التي تربى في مصر .

ويعزي انخفاض انتاجية الرأس من ماشية اللبن الي عدة اسباب اهمها ضعف سلالتها نظرا لعدم احتواء التراكيب الوراثية لهذه الماشية علي العوامل المسؤولة عن الادوار اللبني المرتفع ، فضلاً عن ان معظم الماشية المحلية ثنائية الغرض (اي تربى بغرض اللحم واللبن معاً) وبالتالي فهي غير متخصصة في انتاج اللبن ، كما يوجه الشطر الاكبر من طاقتها في العمل الحقلية وخاصة الابقار ، وتتصف الماشية المحلية كذلك بطول فترة الجفاف ، كما تتأثر الانتاجية بسوء التغذية والاصابة بالامراض .

وما يبرهن علي ان جزء كبير من انخفاض انتاجية الابقار يرجع الي استخدامهما في العمل الحقلية وسوء التغذية والاصابة بالامراض هو ارتفاع انتاجيتها كثيراً في مزارع القطاع العام والهيئات الحكومية حيث لا تتوافر تلك الظروف والجدول التالي يبين متوسط انتاجية الرأس بهذه المزارع .

من الجدول يتبين ان متوسط انتاجية الرأس من الابقار والجاموس لـدي مزارع القطاع العام تزيد بنحو ٦٥ ٪ ، ٨ ٪ عن انتاجية الرأس من الابقار والجاموس علي مستوي الجمهورية . وترجع الزيادة الكبيرة في انتاجية الابقار عن الجاموس الي ان الابقار غالباً ماتستخدم في العمل الحقلية ، كما انها اكثر عرضة للامراض عن الجاموس وبالتالي فإن انتاجيتها ارتفعت كثيراً لـدي مزارع القطاع العام حيث الرعاية البيطرية والتغذية السليمة . إما انتاجية الرأس من

الابقار الاجنبية والخليطة فقد بلغت نحو ٢١٨ ، ١٥٣ طن علي الترتيب ، أي بزيادة قدرها ٢٢٧ % ، ١٢٩ % عن إنتاجية الرأس من الابقار البلدية علي مستوى الجمهورية .

جدول رقم (١٤)

متوسط اعداد الماشية الحلوب وتقدير كمية الانتاج المحلي من اللبن ومتوسط انتاجية الرأس بالهينئات وشركات القطاع العام خلال الفترة ١٩٨٣/٨٠

البيان	عدد الماشية الحلوب رأس	الانتاج من اللبن طن	متوسط انتاجية الرأس كجم
الابقار			
بلدي	٢٥٣	٢٦٠	١٠٢٨
اجنبي	٣٧٩٢	٨٢٨٣	٢١٨٤
خليط	٣٠٢٣	٤٦٣٧	١٥٣٤
جملة	٧٠٦٨	١٣١٨	١٨٦٥
جاموس	١٦٧٥	٢٠٥١	١٢٢٥

المصدر :-

جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية - مارس ١٩٨٤ .

- ولذا فإنه يقترح لرفع إنتاجية السلالات المحلية من الالبان مايلي :-
- اعفاء حيوان اللبن من العمل الحقل لتوجيه الي الغرض الاصلي المخصص من أجله وهو انتاج اللبن وذلك بالتوسع في إدخال الميكنة وإحلال الماكينات والجرارات وآلات الحرث بدلاً من الابقار .
- يجب العمل علي التحسين الوراثي للماشية وذلك بتهجين الابقار المحلية

بالسلالات الاجنبية عالية الانتاج اللبني وتقليل استيراد ابقار الفريزيان للتربية وانتاج اللبن ، حيث أثبتت التجارب انها غالبا ماتصاب بمرض الاجهاض المعدي (البروسيل) مما يؤثر كذلك علي الماشية المحلية .

- التوسع في مشروعات التحسين الوراثي للجاموس عن طريق الانتخاب والاهتمام بالجاموس ترجع ضرورته الي إنتاجيته المرتفعة من الالبان والتي تزيد عن مثيلتها من الابقار البلدية بنحو ٧٠٪ ، فضلا عن ارتفاع نسبة الدسم والبروتين بألبانه ، كما انه يقاوم العديد من الامراض ولايصاب كثيرا بمرض الطاعون البقري وعفن الحافر وبالتالي فإن فرص انخفاض انتاجيته نتيجة للاصابة بالامراض أقل منها في الابقار المحلية .

وتعكس الفجوة اللبنية المتوقعة بين الانتاج والاستهلاك اهمية العمل علي رفع انتاجية الرأس من ماشية اللبن . حيث انه اذا ظلت معدلات نمو الانتاج والاستهلاك من الالبان التي سادت خلال الفترة ١٩٨٣/٧٤ حتي عام ١٩٩٠ فإن ذلك يعني ان الانتاج من الالبان سيصل ٢٢٢٠ ألف طن فقط بينما سيصل الاستهلاك الي ٤٧٠٣ ألف طن ، أي أن الفجوة ستصل الي ٢٤٨٣ ألف طن بدلاً من ١١١٧ ألف طن خلال عام ١٩٨٣ . ولتحقيق الاكتفاء الذاتي فإنه يستلزم رفع إنتاجية الجاموس الحلوب (مع ثبات الإعداد) الي ثلاثة أطنان علي الاقل ليصل انتاجه الي ٣٣١٨ ألف طن ومضاعفة انتاجية الابقار الحلوب ليصل انتاجه الي ١٢٩٨ ألف طن . أما اذا ثبت متوسط انتاجية الرأس عند المستوى الحالي وهو ٩١٦ كجم / سنه فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي يستلزم إضافة ٣٦ مليون رأس وهو أمر غاية في الصعوبة في ظل محدودات انتاج الاعلاف الحالية .

ولذا فإن رفع إنتاجية الرأس من ماشية اللبن يعتبر ضرورة ملحة . ويستلزم ذلك وضع خطة قومية لتحسين السلالة ورفع الانتاجية مع الاهتمام بوضع الحلول الحاسمة لمشكلة العلف .

٤ - ١ - ٢ ذبح صغار الاناث :-

تعتبر إناث الماشية رأس المال الثابت والعامل بالنسبة لانتاج

الالبان ، ولذا فإن اي اضرار بالاناث يمثل اضرار بإنتاج اللبن . وحفاظاً علي
إناث الماشية صدرت عدة تشريعات تحذر من ذبح صغار إناث الماشية ، بل
وفرضت عقوبة علي من يضبط بذبح الإناث الصغيرة التي تصلح للتربية .

وعلي الرغم من ذلك تشير البيانات الي استمرار ذبح إناث الماشية
الصغيرة ، كما يتبين من جدول رقم (١٥)

جدول رقم (١٥)

الوزن الصافي الاجمالي للحوم من صغار الماشية حسب الجنس خلال

الفترات ١٩٨٢/٨٠ ، ٧٩/٧٧ ، ٧٦ /٧٤

الوزن بالالف طن

البيان	١٩٧٦/٧٤		١٩٧٩/٧٧		١٩٨٢/٨٠	
	صغار	جملة %	صغار	جملة %	صغار	جملة %
ابقار						
ذكور	٢٣	٦٤	٥١٦	٢٧	٦٤	٢٧
إناث	٢٦	٥٩	٤٤١	٣٢	٥٩	٣٢
جاموس						
ذكور	١٦	٣٢	٥٠	١٨	٣٤	١٨
إناث	٢٧	٧٣	٣٧	٢١	٧٨	٣١

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية -
اعداد متفرقة .

من الجدول يتبين ان متوسط وزن لحوم صغار إناث الابقار يتزايد سنوياً حيث

ارتفع من ٢٦ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٧/٧٤ الي ٣٤ ألف طن خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ كما ارتفعت نسبة مساهمتها في اجمالي المذبوحات من الإناث من ٤٤٪ الي ٥٨٫٦٪ خلال الفترتين المذكورتين علي التوالي ، أي ان إناث الأبقار تساهم بأكثر من نصف المذبوحات . ارتفعت كذلك مذبوحات صغار إناث الجاموس وان كانت تقل عن مثيلتها من الأبقار ، حيث ارتفعت من ٢٧ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٧/٧٤ تمثل ٧٣٪ من جملة مذبوحات الإناث الي ٣٥ ألف طن خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ تمثل نحو ٤٢٫٢٪ من جملة مذبوحات الإناث . ورغم انخفاض نسبة مساهمة لحوم إناث الجاموس في اجمالي المذبوحات فإنها مازالت مرتفعة .

ترجع خطورة ذبح الإناث الي صغر اوزانها عند الذبح كما يتبين من جدول رقم (١٦) ، حيث بلغ متوسط وزن الرأس الصغيرة المذبوحة خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ نحو ١٠١ كجم للأبقار و ٧٥ كجم للجاموس ، وإذا ما افترض ان معدل التصافي (الوزن الصافي من اللحم) يعادل ٥٥٪ من الوزن القائم^(١) فإن ذلك يعني ان اوزان صغار المذبوحات والتي تضم الإناث تقدر بنحو ١٨٤ ، ١٣٦ كجم لكل من الأبقار والجاموس علي التوالي . ويعني ذلك ان الإناث مازالت في بداية إنتاجها اللبني ولم تنتج بعد . ويعكس ذلك الفقد الكبير في مصادر انتاج اللبن نتيجة لذبح الإناث .

وتتمثل خطورة ذبح الإناث بصفة عامة والصغار منها بصفة خاصة ليس فقط في انتهاء عمرها الانتاجي ولكن في ضعف معدل الزيادة في اعداد الماشية وبالتالي انخفاض معدل الزيادة في انتاج اللبن مستقبلاً.

(١) معهد التخطيط القومي - التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها - الجزء الثاني ، الانتاج الزراعي ، يوليو ١٩٨٠ .

جدول رقم (١٦)
متوسط وزن الرأس المذبوحه وفقاً للنوع والسن خلال
الفترة ١٩٨٢/٨٠

البيان	العدد بالآلف رأس	الوزن بالآلف طن	متوسط وزن الرأس كجم
ابقار			
كبيرة	١٧٢	٣٦	٢٦٧
صغيرة	٧١٤	٧٢	١٠١
إجمالي	٨٨٦	١٠٨	١٣٣
جاموس			
كبيرة	١٧٩	٧٠	٢٩١
صغيرة	٧٠٧	٥٣	٧٥
إجمالي	٨٨٦	١٢٣	١٢٩

المصدر :-

حسب وجمع من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات
الثروة الحيوانية - مارس ١٩٨٤ .

ولذا فإنه لابد من تحريم عملية ذبح الإناث التي تصلح للانتاج والتربية
وتشديد العقوبة عليها ووضعها موضع التنفيذ ، فضلا عن إحكام الرقابة علي عمليات
الذبح ، علي ان يسبق ذلك دراسة الاسباب الحقيقية وراء ذبح الإناث والتي
تتركز أساساً في نقص الاعلاف ومشاكل تسويق الالبان والعمل علي حلها .

٤ - ١ - ٤ الإصابة بالامراض :-

تعتبر الإصابة بالامراض احدا اسباب انخفاض الانتاج اللبني من
الماشية المحلية والمستوردة ، ويرجع ذلك الي ان الإصابة بالامراض قد تؤدي
الي انخفاض معدلات الولادات او الاجهاض المعدي ، او خفض الانتاجية او تؤثر

علي تركيب اللبن ، كما انها قد تؤدي الي وفاة الحيوان .

ويقدر مايفقد سنويا نتيجة اصابة الحيوانات بالطفيليات نحو ٢٨١ مليون جنيه وهي قيمة المفقود من اللحوم والالبان التي كان من الممكن الحصول عليها لولا هذه الاصابات^(١) ولا تظهر الاحصائيات عدد ونوع الاصابات التي تعرضت لها حيوانات اللبن خلال الفترة الاخيرة ولكنها تبين اجمالي الاصابات التي تعرضت لها الماشية بصفة عامة كما يتبين من جدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٧)

عدد الاصابات التي ظهرت خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨١ بأهم الامراض المعدية

البيـان	١٩٧٩		
حمي قلاعية	٥١	٣٤	١٥
طاعون بقري	—	—	—
اجهاض معدي	١٢١	١٢٣	٢٨
مرض السراجة	٢	٨	٣
التهاب الجلد المعدي	٤٣	٤٥	١٢
الكوكسيديا	٤٢٢	٤٢٩	١٦٥
السل البقري	٤٨	٥١	٤٣٨
الاسهال الابيض	٣	٣٠	—
الاكياس الهوائية	١٥٨	٣٩٢	١٤٨
جملة الاصابات	٨٤٨	١١٠٢	٨٠٩

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات امراض الحيوان - مارس ١٩٨٤ .

(١) الاهرام في ١٧/١٠/١٩٨٨ .

- وتتمثل أهم الأمراض التي تصيب حيوان اللبن فيما يلي :-
- السل البقري . ويعتبر من الأمراض الخطيرة التي تصيب ماشية اللبن والتي تنتقل الي الانسان عند استعمال لبن الحيوانات المصابه به ، كما تصل العدوي عن طريق الجهاز التنفسي .
 - الإجهاض المعدي . ويطلق علي هذا المرض البروسيلا ويسبب إجهاض الماشيه خاصة أثناء الشهر السابع او الثامن من الحمل علاوة علي فقد الجنين فإنه يؤثر تأثيراً سيئاً علي محصول اللبن ، ويتوقف النقص في محصول اللبن نتيجة لهذا المرض علي ميعاد ووقت الإجهاض اثناء الحمل اذ يزداد النقص كلما كان الإجهاض مبكراً والعكس صحيح . وتتعرض الابقار الفريزيان المستوردة كثيراً للإصابة بهذا المرض ولذا فإن من الضروري ان تفحص هذه الابقار جيداً قبل دخولها الي البلاد لأنها غالباً ماتكون حامله للمرض .
 - التهاب الضرع . ويعتبر من اخطر الامراض التي تواجه ماشية اللبن ، حيث ان البعض منه معدي ويسبب خساره كبيره في انتاج اللبن ، كما لاتوجه البان الحيوانات المصابه الي الاستهلاك الآدمي لخطورتها .

فضلاً عن ذلك قد تصاب حيوانات اللبن بأمراض الحوافر والتهاب الرحم التي تؤثر كذلك علي إنتاج اللبن ، والحمي القلاعية التي قد تؤدي الي جفاف الحيوان ، والطاعون البقري الذي يصيب الابقار بصورة كبيرة عن الجاموس ولم تظهر خلال الثلاث سنوات الاخيرة أي اصابة بهذا المرض . ومن المتوقع ان تكون نسبة الإصابة بالامراض اكبر عن تلك المذكورة بالجدول لعدم تسجيلها .

هذا وتتوقف الإصابة بالامراض فضلاً عن العدوي بعوامل كثيرة اهمها :
السلالة ، الظروف البيئية التي يعيش فيها الحيوان والرعاية البيطرية ، كما أن نقص عناصر الغذاء الاساسية قد يسبب الإصابة بامراض .

ولذا فإنه من الضروري تدعيم اجهزة الرعاية البيطرية وتوفير اللقاحات والامصال والادوية اللازمة لرعاية حيوان اللبن ، كما يجب تشديد الرقابة والفحص البيطري علي الابقار المستوردة . وإرشاد المربيين عن طريق مراكز التجميع أو المرشدين الزراعيين بضرورة توفير الايواء الجيد لحيوانات اللبن .

٤ - ١ - ٥ إرتفاع نسبة العقم والتفويت :-

إن إرتفاع نسبة العقم والتفويت بالماشية المحلية قد ترتب عليه ضعف معدل الولادات وبالتالي انخفاض الانتاج اللبني . ويقدر معدل الولادات بين الأبقار المحلية بنحو ٧٢٪ علي حين يقدر بين الجاموس بنحو ٦٥٪ ويعني رفع هذه النسبة إضافة آلاف الأطنان من الألبان الي الانتاج المحلي ، وتقدير وزارة الزراعة والأمن الغذائي كمية الألبان التي تنتج من مشروع علاج العقم والتفويت بالأبقار والجاموس والذي يستهدف رفع الخصوبة بنسبة ٥٪ فقط خلال الفترة (١٩٨٦/٨) بنحو ٤٥ ألف طن لبن بقرى و ٩٧ ألف طن لبن جاموس . ويشير ذلك الي ضرورة الاهتمام برفع خصوبة الماشية المحلية بالتوسع في مشاريع التلقيح الصناعي والرعاية التناسلية لهذه الماشية .

٤ - ١ - ٦ نقص الاعلاف الحيوانية :-

يعتبر قصور كميات الاعلاف الجافة المتاحة عن تغطية إحتياجات تغذية حيوان اللبن وعدم توازن الكميات المتاحة منها علي مدار السنة بالإضافة الي إرتفاع اسعارها من أهم المشاكل التي تحد من التوسع في انتاج الألبان ، ويرجع ذلك لأنها تعد أحد العناصر الرئيسية في انتاج اللبن حيث تمثل الاعلاف حوالي ٨٠٪ من جملة المدخلات اللازمة للانتاج الحيواني^(١).

ويؤدي نقص الاعلاف الي خفض الكفاءة الانتاجية لحيوان اللبن سواء بصورة مباشرة (ضعف عام) او غير مباشرة (ضعف المقاومة) وسهولة إصابة الحيوان بالامراض مما يؤثر علي إنتاجه اللبني ، كما قد يلجأ المربيين الي ذبح بعض إناث الماشية نتيجة لنقص الاعلاف . فضلاً عن تأثر

(١) معهد التخطيط القومي - مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب

كمية اللبن بكمية ونوعية الاعلاف فإن تركيبه الكيماوي يتأثر بهما كذلك (١).

ويحتاج حيوان اللبن لجزء من العليقة لحفظ حياته وتسمي بالعليقة الحافظة ومايزيد عن العليقة الحافظة يستخدم في انتاج اللبن ويسمي بالعليقة المنتجة وكلما أخذ حيوان اللبن إحتياجاته من هذه العليقة كلما زاد إنتاجه من اللبن وتتوقف إحتياجات حيوان اللبن من الاعلاف علي عدة عوامل أهمها سلالة الحيوان ، وزنه وكفاءته التحويلية .

وتتمثل الاعلاف في الاعلاف الخضراء والاعلاف الجافة وتشمل الاعلاف الخضراء كل من البرسيم المستديم والتحريش والحلبه والدراوه والذره السكرية وغيرها من المحاصيل العلفية الخضراء أما الاعلاف الجافة فتشمل العلف المخلوط والاكساب التي أهمها كسب بذرة القطن وكسب بذرة الكتان ، فضلا عن الجزء المخصص للاستهلاك الحيواني من الذره والفلو وغيرها . وتتركز الاعلاف الخضراء في الموسم الشتوي ، ويمثل البرسيم نحو ٩٥٪ من جملة الاعلاف الخضراء ، وقدر متوسط المساحة المنزوعة برسيم خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ نحو ٢٧٢ مليون فدان تمثل نحو ٢٢٪ من المساحة المحصولية وبلغ حجم الانتاج منه خلال نفس الفترة نحو ٥٠٥ مليون طن . وتشير العديد من الدراسات (٢) الي ان كمية المنتج في مصر من الاعلاف الخضراء يزيد عن الطلب عليها (٢) وقدر حجم الفائض بين الانتاج والاحتياجات من الاعلاف الخضراء عام ٨٠ بنحو ٢٢٢ مليون طن (٢).

١- محمد توفيق رجب (د) وعسكر احمد عسكر (د) ، انتاج اللبن من البقر والجاموس - مطبعة عين شمس - الطبعة الثالثة ١٩٦٨ .

(١) محمد توفيق رجب (د) - وعسكر احمد عسكر (د) - انتاج اللبن من البقر والجاموس - مطبعة عين شمس - الطبعة الثالثة ١٩٦٨ .

(٢) مجدي خليفة : تحليل اقتصادي لصناعة الاعلاف في مصر وأثرها علي الميزان التجاري الزراعي - رسالة ماجستير - كلية الزراعة - جامعة القاهرة - ١٩٨٢ .

(٣) مشاكل انتاج اللحوم - مرجع سابق .

ولذا فإن حيوان اللبن لا يعاني من نقص الاعلاف خلال فصل الشتاء حيث تتوفر الاعلاف الخضراء بكثرة مما يعوض نقص الاعلاف المصنعة خلال هذا الفصل ، وقد ترتب علي ذلك كثرة توالد الماشية وبالتالي إدرار اللبن عنه خلال فصل الصيف .

وتتركز مشكلة نقص الاعلاف خلال فصل الصيف حيث تقل كمية الاعلاف الخضراء المعروضه خلال هذا الموسم وتتركز التغذية علي الاعلاف المركزه التي تقل كثيراً عن الاحتياجات ، وقد قدرت الاحتياجات المثلي من علف المواشي خلال عام ١٩٨٠ بنحو ٩٠ ألف طن^(١) في حين قدرت كمية الانتاج منه خلال نفس العام بنحو ٢٢ ألف طن^(٢) فقط اي ان حجم الفجوة بلغ نحو ٢٧ ألف طن وتتسع حجم هذه الفجوة سنوياً . ونظرا لذلك فقد وضعت وزارة الزراعة شروطاً معينه لصرف الاعلاف تتضمن الحد الأدنى لعدد رؤوس ماشيه اللبن لدي المربي ومقررات صرف الاعلاف ، ولكن لم تعطي هذه الشروط للمنتج الصغير حق صرف هذه الاعلاف ، فضلاً عن ان كمية المقررات التي تصرف تقل كثيراً عن الاحتياجات منها وترتفع اسعارها بصورة كبيره سنوياً ، كما سيناقش فيما بعد .

وترجع مشكلة نقص الاعلاف المركزه الي العديد من العوامل أهمها محدودية الارض الزراعية والمنافسة بين الحيوان والانسان في الحصول علي الغذاء ، إعتقاد الاعلاف المخلوطة بنسبة كبيرة علي كسب بذرة القطن الذي يساهم بنحو ٦٥٪ من مكونات هذا العلف وقد اخذت مساحة القطن في الانخفاض خلال الفترة الاخيرة ، كما ان التوسع في الانتاج الداجني قد أدى الي زيادة العبء علي مستلزمات انتاج علف الحيوان ، فضلاً عن ان الكثير من مدخلات صناعة الاعلاف يعتبر نواتج (مخلفات) صناعات اخري كثيرة كصناعة الزيوت ، حيث يؤخذ منها الاكساب ككسب بذره القطن وبذره الكتان وبذره السمسم، وصناعة النشا حيث يؤخذ منها جنين حبه الذره، وصناعة الطحن ويؤخذ منها الرده ورجيع الكون وجنين الارز، وصناعة السكر ويؤخذ منها المولاس وصناعات اخري .

(١) مجدي خليفه : مشكلة نقص الاعلاف المركزه واثرها علي اسعار اللحوم
معهد التخطيط القومي - ١٩٨٠ .
(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - دراسة صناعة اعلاف واغذية
الحيوان - ١٩٨٢ .

- ولذا فإنه من الضروري التوسع في إنتاج الاعلاف لتوفيرها في الوقت وبالكمية والاسعار الملائمين وذلك من خلال الآتي :-
- التوسع في طرق حفظ العلف الاخضر الفائض عن الاحتياجات خلال فصل الشتاء ، سواء في صورة سيلاج أو دريس وذلك لتوفيره اثناء فصل الصيف وسد جزء من العجز في الاعلاف خلال هذا الموسم .
 - العمل علي إدخال محاصيل المراعي الخضراء الي مصر مثل الذره السكريه وعلف الفيل التي تزرع صيفاً .
 - الاستغلال الامثل للخامات المتاحة التي يمكن ان تستخدم كأعلاف كمخلفات المزارع من قش الارز و السرسه وحطب الذرة .
 - التوسع في زراعة محاصيل العلف بالاراضي المستصلحة ورفع انتاجية المزروع منها بأراضي الوادي وخاصة المحاصيل التي تستخدم في الاستهلاك الآدمي والحيواني معاً كالقول والذره الشاميه والرفيعه .
 - زيادة المنتج من الاعلاف المصنعه وتحسين كفاءتها الغذائية يعمل التوليف المتوازن ذات القيمة الغذائية المرتفعة والاكثر ملائمة لاحتياجات لحيوان اللبن .

٤ - ١ - ٧ مشاكل أخرى :-

يرجع انخفاض الانتاج المحلي من الالبان المتاح للاستهلاك الآدمي النهائي وللتصنيع الي ارتفاع نسبة الالبان التي توجه لرضاعة العجول الصغيرة والتي تقدر بنحو ٢٠٪ من اجمالي الانتاج ، إي مايعادل نحو ٤٠٠ ألف طن سنوياً ، في حين لايتجاوز معدل استهلاك الرضاعة ٨٪ من الانتاج القومي في اغلب بلاد العالم (١) ولذا فإنه من الضروري العمل علي توفير بدائل الالبان لاستخدامها في رضاعة العجول لتوفير الالبان الطبيعية للاستهلاك الآدمي ويعني خفض الالبان التي توجه للرضاعة الي ١٠٪ فقط من الانتاج اللبني توفير نحو ٢٠٠ ألف طن لبن سنوياً .

(١) الاهرام في ٢٤/١٠/١٩٨٧ .

ساهم ايضا في عدم زيادة الانتاج المحلي من الالبان عدم وجود جهاز تسويقي او سوق منظمة تشرف علي تسويق وتجارة الالبان مما ترتب عليه وجود العديد من المشاكل التسويقية والسعرية التي تقف عقبة امام التوسع في انتاج الالبان كما سيناقش فيما بعد ، مما يستلزم ضرورة إيجاد مصادر لتسويق الالبان وزيادة إنتشار وكفاءة وحدات تجميع وتبريد الالبان والارتفاع بمستوي الخدمات التسويقية ، مع وضع سياسة سعرية تشجيعية لزيادة انتاج الالبان .

٤ - ٢ مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع :-

تواجه صناعة الالبان بالقطاع العام العديد من المشاكل التي أهمها عدم الاستغلال الكامل للطاقة القصوي والمتاحة للمنتجات المختلفة وارتفاع نسبة المرتجعات والمنتجات المعاد تصنيعها ، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفاقد من الالبان اثناء التصنيع وفيما يلي نستعرض تلك المشاكل والاسباب التي أدت اليها .

٤ - ٢ - ١ عدم الاستغلال الكامل للطاقة :-

تتحدد الطاقة الانتاجية القصوي بعدد الآلات بالوحدة الانتاجية وإنتاجية الآلة وعدد ساعات التشغيل ، وتتأثر هذه المحددات بدورها بالعديد من العوامل الاخرى التي تؤثر علي معدلات الاداء المختلفة للآلات ومنها مدي توفر مستلزمات الانتاج التي أهمها الالبان الخام ومدي توفر العماله بصفة عامة والماهرة منها بصفة خاصة ، انتظام التيار الكهربائي وكفاءة الآلات وغير ذلك من العوامل .

ويعتبر عدم الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية القصوي والمتاحة للمنتجات اللبنية المختلفة من اهم المشاكل التي يعاني منها مصانع القطاع العام في مصر . وقبل التطرق لمدي إستغلال كل من الطاقة القصوي والمتاحة نود الاشارة الي مفهوم كل منهما .

يعرف النظام المحاسبي الموحد الطاقة القصوي بأنها طاقة الانتاج المحدده خلال فترة زمنية معينة - وفقاً لمواصفات عوامل الانتاج ، مع فرض توفر عماله مدربه ذات كفاية انتاجية معينة وتوافر مستلزمات الانتاج بالمواصفات المحددة .

كما يعرف النظام المحاسبي الموحد ايضاً الطاقة الفعلية للانتاج بأنها الطاقة المتاحة للانتاج خلال فترة زمنية معينة مطروحاً منها الطاقة العاطلة خلال تلك الفترة (١).

(١) الجهاز المركزي للمحاسبات - النظام المحاسبي الموحد . الطبعة الثالثة - القاهرة - ١٩٦٩ .

تقدر الطاقة القصوي بشركة مصر للالبان عام ١٩٨٥/٨٤ بنحو ٢٠٨ ألف طن منتج لبنني بينما بلغ الانتاج الفعلي لهذا العام بحوالي ١٢٠ ألف طن فقط ، أي أن هناك فائض في الطاقة غير مستغل قدره ٨٨ ألف طن منتج لبنني .

ويوضح جدول رقم (١٨) نسبة الانتاج الفعلي للطاقة القصوي والمتاحة للمنتجات المختلفة خلال عام ١٩٨٥/٨٤ .

ومن الجدول يتبين ان الطاقات القصوي والمتاحة بالنسبة للمنتجات المختلفة غير مستغلة بالكامل . فقد بلغت نسبة الطاقة الغير مستغلة الي الطاقة المتاحة بالنسبة لانتاج اللبن المبستر نحو ٣٨ ٪ ، أي مايعادل ٤١٣ ألف طن فائض غير مستغل في الطاقة . اما الطاقة الغير مستغلة في انتاج اللبن المعقم فتبلغ نحو ٢١ ٪ من الطاقة المتاحة ، ويعادل ذلك فائض في الطاقة مقداره ١٦٦ ألف طن . وقد بلغت الطاقة الغير مستغلة في انتاج الزبادي والجبن الابيض ٢٢ ٪ ، ١١ ٪ فقط من الطاقة المتاحة ، أي مايعادل ٦٩ ، ١٦ ألف طن فاقده في الطاقة في كل منهما علي الترتيب . وقدرت الطاقة الغير مستغلة في انتاج الجبن الرKFور والآيس كريم بنحو ٦٤ ٪ ، ٤٠ ٪ من الطاقة المتاحة علي التوالي ، وتعادل تلك الطاقة نحو ١٧٨ ، ٦٧٤ طن فائض غير مستغل في كل منهما علي الترتيب .

وباستعراض الطاقة الانتاجية القياسية اي النسبة المئوية بين كل من الطاقة الانتاجية الفعلية والطاقة الانتاجية القصوي^(١) يتضح ان الطاقة الانتاجية القياسية تقل كثيراً عن النسبة بين الطاقة الفعلية والمتاحة . وبدراسة تطور الطاقة الانتاجية القياسية لمنتجات الالبان الرئيسية بالقطاع العام خلال اعوام ٧٥ ، ٨١ / ٨٢ ، ١٩٨٥/٨٤ والتي يبينها جدول (١٩) يتضح ان نسبة الطاقة الفعلية السمي الطاقة القصوي ارتفعت بنسب مختلفة خلال عام ١٩٨٢/٨١ عن ماكانت عليه هذه النسبة خلال عام ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لجميع منتجات شركة مصر للالبان فيما عدا

(١) رجب محمد حفني - دراسة اقتصادية لتصنيع الالبان في جمهورية مصر العربية رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية زراعة جامعة عين شمس - ١٩٨٢ .

جدول رقم (١٨)

الطاقة الانتاجية القصوي والمتاحه والفعليه بالطن لاهم

المنتجات الرئيسية خلال عام ١٩٨٥/٨٤

نسبة الانتاج الفعلي		الانتاج		المنتجات	
الطاقة	الطاقة	الطاقه	الطاقه	المنتجات	
المتاحه	القصوي	المتاحه	القصوي	الفعلي	
%	%				
٦٢	٥٠	١٠٩٥٠٠	١٢٦٨٧٥	٦٨٢٣٧	اللبن المبستر
٧٩	٧١	٧٧١٩	٨٥٧٧	٦١١١	اللبن المعقم
٨٩	٧٦	١٠٥٩٧	١٢٤٦٨	٩٤٧٤	اللبن الزبادي
٧٨	٧٠	٢٠٧١٢	٢٤١٠٠	٢٢٨٠٩	جبن ابيض
٩٧	٩٢	٥١٨٧	٥٤٦٠	٥٠٢٢	جبن جاف
٩٢	٧٨	٦٤٧٧	٧٦٢٠	٥٩٣٧	جبن مطبوخ
٢٦	٢٢	٢٤٠	٢٦٦	٦٢	جبن ركفور
٦٠	٥١	١٧٠٠	٢٠٠٠	١٠٢٦	آيس كريم

المصدر :-

حسب وجمع من شركة مصر للالبان والاغذية - الميزانية العمومية -

١٩٨٥

الجبن المطبوخ حيث انخفضت الطاقة الانتاجية القياسية له ويرجع ذلك الي صدور القرار الوزاري خلال هذا العام بإيقاف تغذية تلاميذ المدارس بهذه النوعية من الجبن التي كانت تقوم الشركة بإنتاجها .

أما خلال عام ١٩٨٥/٨٤ فقد انخفضت نسبة الطاقة الفعلية الي الطاقة القصوي بجميع منتجات الشركة وذلك عما كانت عليه خلال عام ١٩٨٢/٨١ وقد بلغت أقل طاقة انتاجية قياسية نحو ٥٠٪ ، ٥١٪ في كل من انتاج اللبن المبستر والآيس كريم . أما الطاقة الانتاجية القياسية لكل من الجبن الابيض واللبن الزبادي والجبن المطبوخ والجبن الجاف فقد بلغت ٧٠٪ ، ٧٦٪ ، ٧٨٪ ، ٩٢٪ علي الترتيب .

جدول رقم (١٩)

الطاقة الانتاجية القياسية لمنتجات الالبان الرئيسية بالقطاع
العام خلال اعوام ٧٥ ، ٨١ / ٨٢ ، ٨٤ / ١٩٨٥

نسبة مئوية						
السنوات	لبن مبستر	لبن زبادي	جبن ابيض	جبن مطبوخ	جبن جاف	آيس كريم
١٩٧٥	٨٨٫٧	٧٦	١٩٫٦	١١١٫٧	٨٤٫٣	٢٨
١٩٨٢/٨١	٩٨٫٦	٩٨٫١	٩٨٫١	٩٤	١٦٣٫٣	١١٤
١٩٨٥/٨٤	٥٠	٧٦	٧٠	٧٨	٩٢	٥١

المصدر :-

جمع وحسب من شركة مصر للالبان والاغذية - ميزانية الشركة وتقرير تقييم الاداء عن اعوام مختلفة .

هذا وتختلف اسباب عدم استغلال الطاقة القصوي والمتاحه بالنسبة لمنتجات شركة مصر للالبان من عام لآخر ومن منتج لآخر وان كان هناك اسباب عامه ومشتركة ايضا نوجزها فيما يلي :-

٤ - ٢ - ١ - ١ زيادة الاستيراد ومنافسة القطاع الخاص :-

تعتبر زيادة الاستيراد من الجبن المطبوخ والجبن الركفور واللبن المجفف والسائل من اهم الاسباب التي تحول دون تشغيل الطاقات الانتاجية بالكامل لهذه المنتجات . فقد بلغت الطاقة القصوي لانتاج الجبن المطبوخ عام ١٩٨٤/٨٢ نحو ١٢ ألف طن ، بينما قدرت الطاقة الفعلية بحوالي ٦ آلاف طن فقط ، أي أن الفائض الغير مستغل يقدر بنحو ٦ آلاف طن ويرجع ذلك الي زيادة الكمية المستوردة من هذا الجبن ، حيث بلغ اجمالي الكمية المستوردة منه خلال عام ١٩٨٤/٨٢ نحو ٢٢ ألف طن ، تعادل نحو ضعف الطاقة الانتاجية القصوي من هذا المنتج في حين ان الشركة لم تستغل نصف إمكانيتها بعد . ومن المعروف ان هذه المنتجات فضلا عن إعفائها جمركيا فهي تمتاز بجودة عالية مما ترتب عليه زيادة إقبالي المستهلكين علي شراءها وبالتالي عدم قدرة الشركة علي إستغلال طاقتها الانتاجية بالكامل .

والجدول التالي يبين انتاج شركة مصر من الجبن المطبوخ مقارناً بالكمية المستوردة منه خلال عام ١٩٨٤/٨٢ .

جدول رقم (٢٠)

كمية المنتج والمستورد من الجبن المطبوخ خلال عام ١٩٨٤/٨٢ الكمية بالالف طن

الانتاج		الواردات		الاجمالي	
الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
جبن مطبوخ (مثلثات)					
٢٢٤	١٢	١٧٠٦	٨٨	٢٠	١٠٠
جبن مطبوخ (بلوكات)					
٢٢٦	٤٥	٤٠٤	٥٥	٨	١٠٠
٦	٢١	٢٢	٧٩	٢٨	١٠٠
الاجمالي					

المصدر : شركة مصر للالبان والاعذية - بيانات غير منشورة .

من الجدول يتبين ان الانتاج المحلي من الجبن المطبوخ (مثلثات) يمثل نحو ١٢٪ فقط من اجمالي المتاح بالسوق منها . أما الانتاج المحلي من الجبن المطبوخ (بلوكات) تساهم بنحو ٤٥٪ من اجمالي الكمية المتاحة بالسوق .

ويقترح للتغلب علي هذه المشكلة ترشيد الاستيراد من هذه النوعيه من الجبن بحيث يقتصر علي الكميات المطلوبة منه لسد الاحتياجات والتي تزيد عن انتاج الطاقة القصوي للصناعة المحلية من هذا المنتج ، مع فرض رسوم جمركية علي الواردات من المنتجات اللبنية بصفة عامه .

لعبت ايضا الواردات من اللبن الجاف والحليب دوراً كبيراً في عدم استغلال الطاقة القصوي بالنسبة لانتاج اللبن المبستر والمعقم ، حيث قدرت الطاقة القصوي لهما نحو ١٤ره٤ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ في حين بلغ الانتاج الفعلي منهما نحو ٧٤٣ر٢ ألف طن اي ان هناك فائض غير مستغل في الطاقة قدره ٧١ر١ ألف طن لبن ، وقد بلغت كمية الواردات من اللبن المجفف سريع الذوبان خلال نفس العام نحو ١٥ره٤ ألف طن، قدرت قيمتها بنحو ٢٥ره٤ مليون دولار، وتعادل هذه الكمية عند إسترجاعها حوالي ١٥٤ ألف طن لبن سائل ، أي ما يوازي اكثر من ضعف حجم الطاقة الغير مستغله بالنسبة للبن المبستر والمعقم ، كما بلغ حجم الواردات من اللبن السائل خلال عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٤ره٤ ألف طن .

يرجع ايضا عدم استغلال الطاقة الكاملة للبن المبستر بصفة خاصة والمنتجات اللبنية بصفة عامه الي صعوبة استمرارية حصول الشركة علي ألبن خام بمستوي جوده وسعر مناسبين مما أضطرهما الي الاستعانة بكميات كبيرة من اللبن الفرز المجفف لزيادة الانتاج ، فقد بلغت كمية اللبن الخام المستخدم في الانتاج عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٣٠ر٢ ألف طن ، في حين قدرت كمية اللبن الفرز المجفف المستخدم في انتاج نفس العام نحو ١٦ر٢ ألف طن أي ما يعادل ١٦٢ ألف طن . ويعني ذلك ان الشركة تستخدم البن جافه تزيد عن كمية الالبان الخام المستخدمه في الانتاج . ويرجع استخدام الشركة للبن المجفف الي صعوبة الحصول علي اللبن الخام من ناحية كما سبق القول وانخفاض اسعار اللبن الجاف

الذي يتحصل عليه كمعونة وتقوم وزارة التموين بتسليمه للشركة بسعر ١٨٠ جنيهاً فقط للطن .

ساعد كذلك تفضيل الكثير من المستهلكين للبن الخام الطازج المرتفع في نسبة الدهن واللبن المسترجع عن اللبن المبستر المنخفض في محتواه من الدهن رغم الاختلاف الكبير في السعر علي عدم الاستغلال الكامل لطاقة انتاج اللبن المبستر .

وللتغلب علي هذه المشكلة يقترح كذلك ترشيد استيراد الالبان المجففة سريعة الذوبان بحيث يقتصر المستورد منها علي الكميات المطلوبة التي تزيد عن الطاقات القصوي للصناعة المحلية مع زيادة كمية اللبن الخام المورده الي الشركة بالجوده والسعر الملائمين وذلك بالتوسع في انشاء المزارع الانتاجية المتخصصة في انتاج اللبن والعمل علي تشجيع انتاج المنتج الصغير للالبان .

أما ارتفاع الطاقة العاطلة بالنسبة للبن الزبادي والآيس كريم وخاصة خلال الفترة الاخيرة فيرجع الي زيادة الكميات المنتجة منهما لدي شركات القطاع الخاص المنافسة والتي تعطي هامش ربح كبير لتجار التجزئة مما أثر بالتالي علي توزيع منتجات الشركة .

كما ترجع الطاقة العاطلة في انتاج الجبن الابيض الي منافسة القطاع الخاص من ناحية والي زيادة الواردات من ناحية اخري ، فقد بلغت كمية الواردات من الجبن الابيض عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٦٣ ألف طن ، قدرت قيمتها بحوالي ١٧٦ مليون جنيه ، ويعادل حجم هذه الواردات التي تميزت بانخفاض السعر وارتفاع الجودة نحو ٦٨ ٪ من اجمالي انتاج القطاع العام منها خلال نفس العام ، في حين ان هناك فائض غير مستغل في إنتاج الجبن الابيض قدره ١٠٣ ألف طن .

٤ - ٢ - ١ - ٢ الفاقد في الطاقة الانتاجية :-

يعزي احيانا عدم الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية الي الفاقد في هذه الطاقة الذي يعزي لعدد من الاسباب منها انقطاع التيار الكهربائي عن مصانع الالبان التابعة للشركة علي فترات منقطعة وغير منتظمة ، فقد بلغت ساعات الانقطاع خلال عام ١٩٨٢/٨٢ نحو ١١٩٠ ساعة وقد ترتب علي ذلك عجز في الانتاج قدره ١٠٤٠ طن لبن مبستر و ٨٠٦ طن لبن زبادي وعجز قدره ٨٥٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٣ طن في انتاج كل من الجبن الابيض والجبن الجاف والجبن المطبوخ علي الترتيب ، وقد قدرت قيمة هذا الفاقد في الانتاج بنحو ٢ مليون جنيه بأسعار عام ١٩٨٢/٨٢ .

كذلك يرجع بعض الفقد في الطاقة الانتاجية الي اسباب ترتبط بعنصر العمال البشريه والتي تتلخص في انخفاض كفاءة بعض العاملين القائمين علي تشغيل الآلات بالمصانع المختلفة ، فضلا عن انقطاع بعض العاملين عن العمل ، حيث بلغت نسبة ايام الغياب غير العادية الي صافي ايام العمل نحو ٦٠٪ خلال عام ١٩٨٥/٨٤ .

كما قد يرجع عدم استغلال الطاقة الانتاجية لبعض المنتجات الي اضافة طاقات جديدة اثناء العام وبالتالي لم يتم استغلالها بالكامل . كما ان عدم توافر بعض مستلزمات الانتاج (كمواد التشغيل والتعبئة) قد أدت الي عدم استغلال الطاقة المتاحة خلال بعض السنوات في العديد من المنتجات .

وللتغلب علي مشكلة الاعطال يجب علي الشركة القيام بتوفير وحسن خدمات الكهرباء ، اللازمه للتشغيل الجزئي للآلات حتي لا يتعطل الانتاج ، ومن الضروري كذلك التوسع في تدريب العمال الفنية مع إعطائهم الحوافز المجزيه .

وجدير بالاشارة ان عدم استغلال الطاقة المتاحة والقصوي بالنسبة للعديد من المنتجات اللبنيه يترتب عليه وجود طاقات عاطله وبالتالي انخفاض الانتاجية وعدم ملائمة العائد مع التكلفة الاستثمارية ، كما ان للطاقة العاطلة تأثير سلبي

علي خزانة الدولة متمثلا فيما يضيع عليها من قيمة الرسوم الجمركية علي مستلزمات الانتاج التي كان من الممكن تحصيلها لو عملت الآلات بطاقتها القصوي .

٤-٢-٢ ارتفاع نسبة المرتجعات والمعاد تصنيعه :-

ترجع خطورة ارتفاع نسبة مرتجعات المبيعات في العديد من المنتجات اللبنية عن الحد المسموح به وهو ٢٪ الي عدة اسباب منها ان ذلك يمثل تكلفة زيادة للشركة في حالة ما اذا تم اعادة تصنيع هذه المنتجات او اعيد تسويقها ، كما قد يمثل ذلك خسارة او فاقد اذا ماتم اعدام هذه المرتجعات . هذا ويختلف كمية المرتجعات بين المنتجات والمصانع المختلفة . ويبين جدول (٢) كمية مرتجعات المبيعات خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ببعض المصانع .

من الجدول يتبين ان نسبة المرتجعات الي مبيعات مصنع القاهرة تراوحت بين ٢,٨٪ و ١٥,٦٪ وقد تحققت هذه المرتجعات في كل من اللبن كامل الدسم والجبن الابيض كامل الدسم الموزع للجمعيات علي الترتيب ، اما مصنع سيكسلا ففقد تراوحت نسبة المرتجعات الي مبيعاته بين ٣,٤٪ ، ٥٠٪ ، في حين بلغت نسبة المرتجعات الي مبيعات مصنع دمياط بين ٣,٣٪ ، ١٥,٥٪ وهذا يوضح ارتفاع نسبة المرتجعات للمبيعات وبالتالي المعاد تصنيغه من بعض اصناف الجبن الابيض والمطبوخ والجاف وقد يرجع ذلك الي احد الاسباب الآتية :-

- انخفاض جودة بعض المنتجات .
- عدم صلاحية العديد من مواد التغليف والتعبئة المستخدمه في المنتجات اللبنية مع اسلوب التسويق المتبع في تداولها ، فضلا عن انخفاض جودة هذه المواد .
- القصور في اسلوب تسويق المنتجات اللبنية لعدم توافر وسائل نقل وحفظ المنتجات اللبنية لدي العديد من مراكز التوزيع والبيع ، مما يساعد علي سرعة تلف المنتجات اللبنية ، مع عدم وجود الوعي اللبني والتسويقي لدي موزعي وبائعي هذه المنتجات .
- منافسة منتجات القطاع الخاص اللبنية والمنتجات المستوردة ذات الجودة المرتفعة لمنتجات القطاع العام .

جدول رقم (٢١)

كمية مرتجعات المبيعات خلال عام ١٩٨٥/٨٤

في بعض مصانع الألبان

المصنع	الصفة	المبيعات المرتجعات	النسبة المئوية	الكمية بالطن
القاهرة	لبن كامل الدسم	٢٠٢٢	١١٦	٢٠٨
	لبن لايت	٦٠٩٢	٢٥٦	٥٠٨
	جبين ابيض نصف دسم	٢٢٠٢	٩٠	٤١
	جبين ابيض كامل الدسم (جيش)	٢٨٥٥	١٠٦	٥٠٦
	جبين ابيض كامل الدسم (مجمعات)	٢٠٢	٥	١٥٦
	جبين جاف كليوباترا	١٠٦	٢٢٢	١٢٠٨
	جبين رومي بالقلفل	١٥٢	١٠	٦٥
	جبين رومي تركي	٢١٠٢	١٠٦	٧٥
	مش طبيعي مجمعات	٢٠٨	٢٢٢	٨٠٤
سيكلام	جبين جاف سيكلام	٢٩٩	١٧	٥٠٧
	جبين مطبوخ (٢ ك)	٩٢	٢٠٢	٢٠٤
	مسلي (١ ك)	٢٠٢	١٠	٥٠
دمياط	كيس لبن طبيعي ($\frac{1}{2}$ ك)	٢٢٦٦	٧٤	٢٠٢
	جبين مطبوخ ٢٦ قطعة (٢٠ جم)	٥٥	٨٥	١٥٥
	جبين كيفالوتري مقطع (ك)	١٤٢	٩٤	٦٠٦
	جبين مطبوخ ٦٢٠ قطعة (٤٠ جم)	٦٠٤	٤٢	٦٠٦
	كرتونة .			
كوم أمبو	جبين ابيض خزير (قوات مسلحة)	٢٠٢	٢٥	١١٠٦

المصدر :-

جمع وحسب من :

شركة مصر للألبان والاعذية - الميزانية العمومية في ١٩٨٥/٦/٢٠ وتقرير

تقييم الاداء .

٤ - ٢ - ٢ إرتفاع نسبة الفاقد :-

تتعدد صور الفاقد من اللبن اثناء تصنيع اللبن إذ يبدأ الفاقد من مرحلة استلام اللبن حتي مرحلة تعبئة ماراً بمراحل التصنيع المختلفة - ورغم اجماع العديد من العاملين في حقل تصنيع الالبان علي وجود فاقد في الالبان اثناء التصنيع ، إلا أنه لا يوجد تقديرات فعلية عن حجم هذا الفاقد .

هذا ويمثل شرش المنتجات اللبنية الناتج عن التصنيع اهم صور فاقد التصنيع ، نظراً لان هذا الشرش لا يستفاد منه بطريقة اقتصادية حيث يلقي في البالوعات في حين انه يحتوي علي قيمة غذائية مرتفعة . ويقدر حجم كمية الشرش التي تنتج سنوياً من اجمالي انتاج الجبن الابيض بكل من القطاع العام والخاص بنحو (٤١) ألف طن (شرش مملح) ، في حين تبلغ كمية الشرش (غير مملح) الناتجة عن تصنيع الجبن الجاف في كل من القطاعين نحو ١٢٨ ألف طن^(١) .

ويعتبر الدهن، البروتين واللاكتوز من اهم مكونات الشرش ، حيث يحتوي شرش الجبن الابيض علي ٢ ر - ٥٪ دهن، أما شرش الجبن الجاف فيحتوي علي ٤ر - ٧٪ دهن ، كما يبلغ متوسط نسبة كل من البروتين واللاكتوز في الشرش نحو ٤٧٪ . ويستخدم البروتين في صناعة بعض الانواع المتميزة من الجبن (كالريكوتا) كما يستخدم اللاكتوز في بعض الصناعات الدوائية، اما الدهن فيمكن استخدامه كبديل للدهون التي تستورد سنوياً لتعديل مكونات اللبن المجفف الفرز .

ويمكن تقدير قيمة الدهن كؤشر لحجم الخسارة السنوية التي تنتج من عدم الاستفادة من مكونات الشرش . فقد بلغت كمية الشرش الناتجة عن تصنيع الجبن

المصدر : أحمد حسن علي هيكل - دراسة علي بروتينات الشرش واستخدامها في صناعة الجبن - رسالة ماجستير ، كلية الزراعة - جامعة الازهر - ١٩٨٣ .

الابيض والجاف بالقطاع العام نحو ١١٦٤ ألف طن خلال عام ١٩٨٥/٨٤، وحيث أن متوسط نسبة الدهن في الشرش تقدر بنحو ٥٠٪ فيعني ذلك ان حوالي ٥٨٢ طن دهن فقدت في الشرش خلال هذا العام ، تعادل هذه الكمية نحو ٢٠٪ من كمية المسلي والبتراويل المستوردة خلال نفس العام ، واذا اخذ في الاعتبار ان متوسط سعر طن المسلي والبتراويل المستورد خلال عام ١٩٨٥/٨٤ بلغ نحو ٢٦٩٢ جنيه فإنه يمكن القول أن قيمة الدهن المفقود في الشرش خلال هذا العام تبلغ نحو ١٦ مليون جنيه . هذا فضلاً عن قيمة باقي مكونات الشرش الاخرى .

من صور الفاقد كذلك انكماش الجبن الابيض بنحو ٢٥٪ من وزنه أثناء التخزين ويرجع ذلك الي استخدام اللبن المجفف في تصنيع هذا الجبن .

وللتغلب علي هذه المشكلة فإنه من الضروري العمل علي توفير الفيلرازات الكافية ذات الكفاءة العاليه لفصل مكونات الشرش وخاصة الدهن والاستفادة القصوي من هذه المكونات والتوسع في استخدام الشرش المجفف في علائق الحيوانات وانتاج الخمائر علي ان تدرس إقتصديات الاستخدامات المختلفة لإختيار أفضلها . أما بخصوص استخدام الشركة للبن المجفف في تصنيع الكثير من منتجاتها مما ترتب عليه إنكماش الجبن المخزن وإنخفاض جودة العديد من هذه المنتجات فإنه من الصعب الاقتراح بضرورة إقلالها من استخدام اللبن المجفف ، حيث ان الشركة تحصل عليه بأسعار زهيدة اذ يصل سعر الكيلو منه نحو ١٨ قرش ، أي أن كيلو اللبن السائل المسترجع منه تقدر قيمته بنحو ١٨ قرش فقط ، في حين يقدر سعر كيلو اللبن الخام المورد للشركة بنحو ٢٥ قرش ، لذا فإنه يري انه من غير المنطقي استغناء الشركة عن اللبن المجفف مادام هناك تسعير اجباري للعديد من المنتجات اللبنية المصنعه بالشركة ، علي الرغم من ان الشركة تبذل اقصي جهدها وباستخدام افضل الطرق التكنولوجية للتغلب علي مشاكل التصنيع والجوده التي تترتب علي استخدام اللبن المجفف .

وبالنسبة لمشاكل التصنيع التي تواجه القطاع الخاص فقد واجهت الباحثه العديد من الصعوبات للتعرف عليها ، نظرا لعدم وجود بيانات منشورة للاستدلال عليها من ناحية وامتناع العديد من وحدات القطاع الخاص عن الادلاء بأي

معلومات عن تلك المسائل خاصة

معلومات عن تلك المشاكل كالشركة العالمية للثروة الحيوانية (التونسي) والعديد من وحدات تصنيع الالبان . أما البعض الآخر من وحدات التصنيع فقد أكد علي عدم وجود مشاكل لديه تحول دون التوسع في التصنيع كمصنع ميلاكي لاند ، وخاصة ان القطاع الخاص له الحريه في تحريك الاسعار بما يتلائم مع رفع اسعار المستلزمات المختلفة . كما تعتبر صعوبة الحصول علي الاعلاف أو مكوناتها بالنسبة للوحدات التي تقوم بالحصول علي الالبان من مزارعها الخاصة أو ضمان استمرارية الحصول علي الالبان لبعض الوحدات التصنيعية التي لا تنتج اللبن بمزارعها اهم محددات عملية التصنيع لدي العديد من وحدات القطاع الخاص .

أما المشاكل المتعلقة بتصنيع الالبان بالمحلات الصغيرة ومماثل تصنيع الالبان فتتمثل في بدائية وتخلف معظم هذه الوحدات وعدم تزويدها بالآلات والاجهزة الحديثة التي يمكن من خلالها إنتاج منتجات لبنية ذات جودة مرتفعة وخالية من الميكروبات الضارة بصحة الانسان ، فضلاً عن انخفاض الوعي اللبني لدي العديد من العاملين بهذه الوحدات .

ولذا فإن الامر يستوجب تطوير هذه الوحدات الصغيرة بحيث تزود بالآلات والمعدات التي تضمن عدم تلوث اللبن وإنتاج منتجات لبنية نظيفة وذات جودة مرتفعة . مع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوعية اصحاب وحدات تصنيع اللبن والعاملين بها بالاسس العلمية والصحية والفنية لتصنيع الالبان من جهة وتوعية المستهلكين بخطورة استهلاك المنتجات اللبنية الغير معلوم مصدرها من جهة اخرى . وزيادة الرقابة الصحية علي هذه الوحدات الانتاجية .

٤ - ٢ مشاكل سعرية :-

تمثل المشاكل السعرية والتسويقية اهم المعوقات التي تواجه انتاج وصناعة الالبان في مصر وفيما يلي نستعرض تطور كل من سعر المستهلك والمنتج وأثر سعر المنتج علي تصنيع الالبان وكذا المشاكل السعرية الخاصة بشركة مصر للالبان والاغذية .

٤ - ٣ - ١ تطور سعر المنتج للالبان ومنتجاتها :-

من الواضح ان اسعار المنتج للبن الخام ومنتجاته قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً خلال العشر سنوات الاخيرة ، كما يوضح ذلك جدول (٩٢) .

وبدراسة تطور تلك الاسعار تبين ان نسبة الزيادة عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٥ بلغت نحو (٢٧٪) بالنسبة للالبان الطازجة ، أما بالنسبة للمنتجات اللبنية فقد بلغت نسبة الزيادة في اسعار المنتج لها خلال الفترة المذكورة نحو ٢٣٦٪ ، ٢١٣٪ ، ١٩٠٪ ، ١٩٤٪ ، ٢٥٥٪ ، ٢٤٢٪ ، ٢٠٩٪ في كل من الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الابيض المخزن ، الجبن الرومي الجديد ، الجبن الرومي القديم ، المسلي البلدي ، الزبد البلدي والزبد الجاموسي علي التوالي .

أي أن أكبر نسبة زيادة في سعر المنتج كانت في اللبن الخام الطازج ، حيث يزداد سعر الكيلو منه سنوياً بمعدل ٢٧ قرش . ويلاحظ من الجدول ايضاً ان الزيادة في سعر المنتج للبن الخام خلال الفترة ١٩٨٥/٨٠ كانت أعلى كثيراً منها خلال الفترة ١٩٨٠/٧٥ وقد ترتب علي ذلك ايضاً ارتفاع اسعار المنتج للمنتجات اللبنية خلال الفترة ١٩٨٥/٨٠ بمعدلات تزيد كثيراً عنها خلال الفترة ١٩٨٠/٧٥ .

هذا ويرجع ارتفاع سعر المنتج للبن الخام الي سببين رئيسيين أولهما عدم تزايد الانتاج المحلي من الالبان بما يتناسب مع الزيادة السكانية ، مما ترتب عليه زيادة الطلب علي الالبان بمعدلات تفوق الزيادة في المعروض منها ،

جدول رقم (٢٢)

متوسط أسعار المنتج والجملة والمستهلك للمنتجات البنية

البيان	١٩٧٥		١٩٨٠		*** ١٩٨٥		الوحدة كجم السعر بالقرش		نسبة الزيادة خلال الفترة ١٩٨٥/٧٥
	منتج*	جملة	مستهلك**	منتج*	جملة	مستهلك**	منتج	جملة	مستهلك
لبن حليب طازج	١٠	١١٧	١٤٥	٢٥	٢٩	٤٧	٥٦	٥٧	٢٧٠
جبن ابيض كامل الدسم	٤٥	٥١	٥٥	٨٢	٨٩	١٠٢	١٨٥	١٨٧	٢٣٦
جبن ابيض مخزن	٤٨	٦٢	٧٣	٨٥	٩٩	١٢٢	١٩٧	٢٢٨	٢١٢
جبن رومي جديد	١٠١	١١٩	١٢٢	١٧٢	١٨٩	٢٠٤	٢٩٢	٣١٦	٣٦٤
جبن رومي قديم	١١٠	١٢٥	١٤٤	١٧٥	١٩٩	٢٥٠	٣٢٢	٣٦٥	٤١٠
مسلي بلدي	١٢١	١٢٧	١٥٠	٢٦٢	٢٧١	٢٧٧	٤٣٠	٤٩٥	٥٨٧
زبد بقري	١٠١	١٠٧	١١٤	٢٠٩	٢١٨	٢٢٥	٣٤٥	٤١٥	٤٥٧
زبد جاموسي	١١٥	١٢٠	١٣٥	٢١٩	٢٣٠	٢٤٥	٣٥٥	٤٣٥	٤٧٥

المصدر :-

- * الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - النشرة الربع سنوية لاسعار المواد الغذائية - اعداد متفرقة .
- ** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - النشرة الشهرية لاسعار البيع للمستهلك (تجزئة) - اعداد متفرقة .
- *** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - بيانات غير منشورة .

وزاد ايضا من الطلب علي الالبان وبالتالي ارتفاع اسعارها عدم توفر البدائل بأسعار ملائمة .

أما السبب الثاني فهو ارتفاع تكاليف الانتاج ومن اهم مدخلات الانتاج التي ارتفعت اسعارها بصورة كبيرة خلال الفترة الاخيرة الرأس من الماشية ، الغذاء ، العمل والرعاية البيطرية والجدول (٢٢) يبين تطور اسعار كل من الرأس من الماشية والاعلاف ومما يساهمان بالنصيب الاكبر من تكاليف انتاج الالبان .

جدول رقم (٢٢)

تطور اسعار الماشية وبعض انواع الغذاء خلال

السنوات ٧٥ ، ٨١ ، ١٩٨٦

السنوات	ثمن الرأس	طن العلف الحكومي	طن العلف السوق	بالجنيه	
				البرسيم حمله	حشيشه / التبن للفدان
١٩٧٥	٣٠٠	٣٤٥	١٠٠	٧٢	١٦
١٩٨١	٣٥٠	٤٣	١١٠	٩٦	٢٠
(١) ١٩٨٦	١٢٠٠ (٢)	٩٦	٢٥٠	٢٥٠	٢٥
نسبة الزيادة من					
٧٥ - ١٩٨٦	٣٠٠	١٧٨	١٥٠	٢٤٧	١١٩

المصدر :-

معهد التخطيط القومي - مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها - ١٩٨٣ .

(١) تمثل اسعار عام ١٩٨٦ متوسط اسعار السوق السائدة خلال شهر اغسطس

مجمعة من خلال الزيارات الميدانية لبعض مزارع انتاج اللبن .

(٢) يبلغ متوسط سعر رأس الجاموس من ١٢٠٠ - ١٧٠٠ جنيه أما البقر

المحلي فيتراوح سعر الرأس منه من ٨٠٠ - ١٠٠٠ جنيه بينما يبلغ

سعر الرأس من الابقار المتوسطة نحو ١٩٠٠ جنيه ويمثل الرقم المذكور

بالجدول متوسط سعر الرأس من الجاموس والبقر المحلي .

من الجدول يتبين أن أسعار الماشية تزيد باستمرار حيث ارتفع سعر الرأس من ٣٠٠ جنيه عام ١٩٧٥ الي ٣٥٠ جنيه عام ١٩٨١ ثم قفز الي ١٢٠٠ جنيه عام ١٩٨٦ ، أي أن سعر الرأس زاد خلال الفترة ١٩٨٦/٧٥ بنحو ٣٠٠٪ ، أما تكاليف التغذية فقد إتجهت أيضا للزيادة وخاصة خلال الخمس سنوات الاخيرة ، حيث ارتفع السعر الحكومي لطن العلف من ٢٤٥ جنيه عام ١٩٧٥ الي ٩٦ جنيه عام ١٩٨٦ أي بزيادة قدرها ١٧٨٪ أما نسبة الزيادة في سعر طن العلف بالسوق الحرة فقد بلغت نحو ١٥٠٪ خلال الفترة ١٩٨٦/٧٥ .

وكذلك اسعار كل من البرسيم والتبن زادت بنسبة ٢٤٧٪ ، ١١٩٪ خلال عام ١٩٨٦ عن اسعار عام ١٩٧٥ علي الترتيب .

ومن ثم فإن الزيادة في اسعار المنتج للبن الخام يمكن ان تعزي بصفة أساسية الي زيادة اسعار الرأس من الماشية حيث زادت اسعارها خلال الفترة ١٩٨٦/٧٥ بنحو ٤ مرات ، يلي ذلك اسعار مواد التغذية ، حيث زادت اسعارها بنحو ٣٥ ، ٢٨ ، ٢٢ مره لكل من البرسيم والعلف (السعر الحكومي) والتبن علي التوالي .

هذا وقد ترتب علي الزيادة في اسعار اللبن الخام زيادة في اسعار المنتج للمنتجات اللبنية ايضا ، حيث يمثل اللبن المادة الاساسية في هذه المنتجات كما تبين من جدول (٢٢) وان كانت نسبة الزيادة في اسعار تلك المنتجات خلال الفترة ١٩٨٥/٧٥ تقل بنسب مختلفة عن الزيادة في اسعار المنتج للبن الخام وقد يرجع ذلك في الواقع الي عدة اسباب منها اختلاف نسب التحويل للبن الخام في المنتجات المختلفة والاستعاضة عن اللبن الخام باللبن الجاف ، هذا فضلا عن احتمال زيادة اسعار المدخلات الاخرى (أو انخفاضها) بمعدلات أقل منها في اسعار اللبن الخام .

وجدير بالذكر أن هناك تفاوت كبير في سعر المنتج للبن الخام بالمزارع المختلفة عن متوسط الجمهورية ويتوقف هذا الاختلاف علي حجم المزرعة ، نوع ماشية اللبن وإنتاجية الرأس منها ، التكنولوجيا المستخدمة في المزرعة وعلي

مصادر التغذية وغير ذلك من العوامل الاخرى .

ومن المعلوم أنه ليس هناك تسعير للالبان الخام ومنتجاتها من جانب الدولة، فيما عدا الجزء الخاص بشركة مصر للالبان والاعذية وبالتالي فإن زيادة الطلب عليها مع نقص المعروض منها وعدم توفر البدائل بسعر رخيص أدى الي الارتفاع المتواصل في اسعارها .

ونظراً لطبيعة الانتاج اللبني في مصر فإنه من الصعب تسعير اللبن إجبارياً نظراً لصعوبة احتساب التكلفة الحقيقية لانتاج كيلو اللبن وذلك لاستخدام الماشية غالباً في اعمال مزرعية اخرى غير انتاج اللبن مما يصعب معه تقدير ما يخص كيلو اللبن من تكاليف تغذية وخدمة وغيره من بنود التكاليف بالاضافة الي الاختلاف في قيمة اللبن التركيبية^(١) والتباين الكبير في تكاليف إنتاج اللبن بالمزارع المختلفة وكذا سهولة غش اللبن .

وللحد من ارتفاع اسعار المنتج اللبن الخام فإنه من الضروري العمل علي رفع الكفاءة الانتاجية لماشية اللبن وحل مشكلة الاعلاف وخاصة المركزه وتوفيرها بكميات كافية واسعار مناسبة علي مدار السنه كما سيناقش فيما بعد .

جدير بالملاحظة أن ارتفاع اسعار المنتج اللبن الخام قد أدى الي خلق مشكلة سعرية ذات شقين الأول خاص بشركة مصر للالبان والاعذية والثاني خاص بموردي الالبان الي هذه الشركة .

وفيما يلي نستعرض الشق الثاني من المشكلة ، اما الاول فسيناقش فيما

بعد .

(١) سعيد خميس محمود الشامي - دراسة مقارنة عن انتاج وتسويق الالبان -

رسالة ماجستير - كلية زراعة جامعة الازهر - ١٩٧٣ .

تحدد شركة مصر للالبان والاعذية سعر توريد اللبن طبقا لاعتبارات عديدة اهمها حجم اللبن المورد يوميا ، نوع اللبن ، نسبة الدهن ، نسبة المواد الصلبة غير الدهنية ، درجة حرارة اللبن المورد ، العد الميكروبي بالسنتيمتر المكعب أي جودة اللبن . وطبقا لذلك تختلف اسعار توريد اللبن للمزارع المختلفة ، فمثلا يحدد حاليا سعر كيلو اللبن المورد بحد أدنى ١٠٠ كجم يوميا من المزارع المتخصصة علي عدة أسس، حيث يقدر سعر بنط (١٪ دهن) كيلو اللبن البقري المحتوي علي نسبة دهن تتراوح من ٢ - ٢٧٪ بنحو ٦٤ قرش ، يزيد السعر بواقع ٣ قروش / بنط / كيلو إذا زادت نسبة الدهن عن ٢٧٪ . أما ينط كيلو اللبن الجاموسي المحتوي علي نسبة دهن تتراوح من ٥ - ٧٥٪ فيقدر بنحو ٨ قرش ، وإذا زادت نسبة الدهن عن ٧٥٪ يضاف للسعر ٣ قروش / بنط / كيلو . فضلا عن ذلك يضاف الي سعر بنط اللبن علاوات مالية اخري منها اضافة ١ قرش ، ٢ قرش لكيلو اللبن اذا كان محلوب آليا ودرجة حرارته لاتزيد عن ١٠ درجة مئوية علي الترتيب ، هناك كذلك علاوتي جودة وثقل ، تعطي الاولى اذا كان العد الكلي للبكتيريا في السنتيمتر المكعب لاتزيد عن ٥٠٠ ألف ، ٦٠٠ ألف وحده شتاء وصيفاً علي الترتيب وذلك بمقدار ٣ قروش للكيلو ، أما الثانية فتعطي في حالة مايقوم المنتج بنقل البان الى المصنع بوسائله الخاصة . ومقابل ذلك تضع الشركة اسماً معينة لتخفيض السعر في حالات كثيرة منها انخفاض نسبة الدهن عن ٢٪ وإذا زاد العد الميكروبي عن ١٢ مليون وحده في السنتيمتر المكعب وإذا قلت قراءة اللاكتومتر عن ٢٨ درجة .

هذا وقد تغيرت أسس تسعير الالبان خلال السنوات الاخيرة بهدف رفع سعر التوريد ، حيث بلغ متوسط سعر توريد كيلو اللبن عام ١٩٨٠/٧٩ نحو ١٢ قرش ، ارتفع الي ١٧ قرش خلال عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم قفز الي ٢٥ قرش خلال عام ١٩٨٢/٨٢ واستمر عند هذا المستوى تقريبا حتي عام ١٩٨٥/٨٤ ، حيث بلغ متوسط سعر توريد اللبن خلاله ٢٦ قرش للكيلو أي ان اسعار توريد كيلو اللبن الي شركة مصر للالبان قد زادت بنحو ٤٩٪ خلال الفترة ٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ ، بينما زادت اسعار المنتج اللبن الخام خلال نفس الفترة بنحو ٨٨٪ . ويعني ذلك أن معدل الزيادة في اسعار توريد اللبن تقل عنها في اسعار المنتج .

يتبين كذلك من المقارنة ان سعر التوريد يقل كثيراً عن سعر كل من

المنتج والمستهلك النهائي . ولا يعني ذلك ان كل اصحاب مزارع اللبن والمربين الموردين للشركة يخسروا من جراء عملية التوريد وذلك لسببين ، الاول هو ان هناك منتجين يقل سعر إنتاجهم عن متوسط الجمهورية وآخرين يزيد سعر إنتاجهم عن المتوسط وبالتالي فهناك موردين يعتبر سعر التوريد لهم مجزي وآخرين يمثل لهم السعر خسارة .

أما السبب الثاني فهو يرجع الي انه عند مقارنة سعر توريد اللبن بسعر المنتج لابد من الاخذ في الاعتبار الخدمات التي تقدمها الشركة الي مـوردي الالبان والتي اهمها التجميع والنقل للالبان وصرف الاعلاف فالشركة تقوم بتجميع الالبان من المنتجين عن طريق نقط ومراكز التجميع كما تقوم بنقل الالبان بوسائل النقل الخاصة بالشركة من العديد من مناطق الانتاج ومن مراكز التجميع . ويمثل صرف الاعلاف من جانب الشركة بالسعر الرسمي بجانب الاعلاف التي تصرف من وزارة الزراعة - اهم الخدمات التي تقدمها الشركة الي الموردين ، حيث تصرف كيلو علف لكل كيلو لبن يورد صيفا بحد اقصي ٥ كجم في اليوم كما تصرف نصف كيلو جرام علف لكل كيلو لبن يورد شتاء بحد اقصي ٢ كجم يوميا وهذه المعدلات تشجع في نفس الوقت انتاج وتوريد الالبان خلال شهر الصيف وبالتالي تحد من ظاهرة موسمية انتاج وتوريد الالبان وخاصة بالنسبة للمنتج الصغير كما سيناقش فيما بعد .

ورغم الزيادة في اسعار توريد الالبان والخدمات التي تقدمها الشركة فإن هذه الاسعار غير مجزية بالنسبة للعديد من موردي الالبان وخاصة في ظل ارتفاع سعر المنتج اللبن الخام من ناحية والعروض المنافسة التي يقدمها للموردين كبار التجار والقطاع الخاص الاستثماري من ناحية اخري .

ويمكن تصور ذلك عند مقارنة متوسط سعر المنتج اللبن الخام علي مستوي الجمهورية وسعر توريد كيلو اللبن لشركة مصر للالبان خلال عام ١٩٨٥ ، حيث يقدر الاول بنحو ٤٧ قرش للكيلو والثاني بنحو ٢٦ قرش . أي أن الفرق بينهما يقدر بنحو ٢١ قرش للكيلو . ويفرض تجاوزاً ان كل كيلو لبن يورد الي الشركة

وجدير بالاشارة ان البان هذه الجمعيات قد ساهمت بنحو ٢٧٪ من اجمالي كمية الالبان الواردة الي شركة مصر للالبان عام ١٩٨٥، ويبلغ تعداد هذه الجمعيات نحو ٢٨ جمعية . ويعكس ذلك الموقف الحرج الذي تواجهه هذه الجمعيات وغيرها من منتجي الالبان نظراً لارتفاع تكلفة انتاج اللبن وعدم مقابلة ذلك برفع سعر توريد الالبان من جانب الشركة عن ٢٥ قرش للكيلو (بدون اضافة العلاوات) . منذ ثلاث سنوات .

هذا وقد ترتب علي هذا الاختلال السعري للالبان عزوف العديد من المنتجين عن توريد االبانهم الي شركة مصر للالبان ، كما ان العديد من الجمعيات التعاونية (كما أكد بذلك العديد من اعضائها) قد أوشكوا علي تصفية مزارعهم بل أن نحو ٣٠٪ من المزارع قد اوقفت الانتاج فعلاً^(١) نظراً لعدم استجابة الشركة لمطالبهم برفع اسعار التوريد من جهة وعدم مقدرتهم علي تسويق إنتاجهم الي المستهلك بصورة منتظمة من جهة اخري وذلك لعدم وجود هيكل تسويقي محدد ومعروف يمكن من خلاله ضمان تسويق الالبان كما سيناقش فيما بعد .

هذا وقد أكد العديد من اعضاء الجمعيات التعاونية عند مقابلتهم أنهم علي استعداد لاقامة تنكات تبريد للالبان الخام وبيعها مباشرة للمستهلك بأسعار تقل كثيراً عن متوسط سعر السوق السائد للبن الخام ، علي أن يتحقق لهم هامش ربح معقول الا ان وزارة الصحة لم توافق علي هذا المشروع بحجة عدم تداول الالبان بصورة خام ، علي الرغم من انها تسمح بتداول الالبان من خلال الباعة الجائلين .

(١) المصدر : نفس المصدر السابق - ندوة بالتليفزيون المصري ١٣/١٠/١٩٨٧ .

وللتغلب علي هذه المشكلة فإنه من الضروري وضع سياسة سعرية تشجيعية ملائمة لتوريد الالبان وذلك حتي يشجع المنتجين علي التوسع في الانتاج اللبني وذلك بإقتناء حيوانات لبنية متخصصة وعدم ذبح الإناث مما يزيد الانتاج ويؤدي الي تخفيض التكاليف ايضا ، علي ان يتم النظر في نفس الوقت في تحريك اسعار منتجات شركة مصر للالبان بما يتيح لها تغطية فارق سعر توريد الالبان وتحقيق هامش ربح مناسب .

٤ - ٣ - ٢ تطور سعر المستهلك للالبان ومنتجاتها :-

نظراً للزيادة المستمرة في اسعار المنتج للالبان الخام ومنتجاتها فقد زادت ايضا اسعار المستهلك بصورة كبيرة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥ كما تبين من جدول (٢٢) .

فبدراسة تطور اسعار المستهلك للالبان ومنتجاتها يلاحظ ان متوسط سعر المستهلك لكيلو اللبن الخام قد ارتفع من ١٤ر٥ قرش عام ١٩٧٥ الي ٣٢ قرش عام ١٩٨٠ ، ثم قفز الي نحو ٥٧ قرش عام ١٩٨٥ ، أي أن نسبة الزيادة في سعر المستهلك بلغت خلال عام ١٩٨٥ نحو ٢٩٣٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٥ . أما نسبة الزيادة في اسعار المستهلك للمنتجات اللبنية قد بلغت عام ١٩٨٥ بالنسبة لعام ١٩٧٥ نحو ٢٤٠٪ ، ٢١٢٪ ، ١٧٦٪ ، ١٨٤٪ ، ٢٩١٪ ، ٣٠١٪ ، ٢٥٢٪ لكل من الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الابيض المخزن ، الجبن الرومي الجديد ، جبن رومي قديم ، مسلي بلدي ، زيد بقري ، زيد جاموسي علي الترتيب .

وقد زادت اسعار المستهلك للالبان ومنتجاتها خلال الفترة ١٩٨٥/٨٠ بمعدلات تفوق معدلات الزيادة خلال الفترة ١٩٨٠/٧٥ .

ويلاحظ ان نسبة الزيادة في اسعار المستهلك خلال الفترة ١٩٨٥/٧٥ تقل او تزيد في بعض المنتجات عن نسبة الزيادة في اسعار المنتج ، فقد قلت نسبة الزيادة في اللبن الخام والجبن الرومي القديم والجبن الابيض المخزن ، بينما

زادت نسبة الزيادة في اسعار المستهلك عن نسبة الزيادة في اسعار المنتج في كل من المسلي البلدي والزبد البقري والجاموسي والجبن الابيض كامل الدسم . وتعني هذه الزيادة ارتفاع الهامش التسويقي لهذه المنتجات وخاصة الزبد البقري والجاموسي عن المنتجات الاخرى وقد يعزي ذلك الي طبيعة تلك المنتجات وبعد المسافة بين مناطق إنتاجها وإستهلاكها .

يتبين من الجدول ايضا ان الزيادة بين سعر المنتج وسعر المستهلك يتركز معظمها في المرحلة التي تقع بين المنتج وتاجر الجملة أي ان الاخير يستحوذ علي الجزء الاكبر من الهوامش التسويقية للالبان . ويمكن ان تعزي الزيادة في سعر المستهلك للالبان الخام الي كل او بعض العوامل الآتية :-

- الزيادة في اسعار المنتج والمترتبة علي الزيادة في تكاليف الانتاج .
- تعدد الوسطاء في السوق والمغالة في ارباحهم وبالتالي زيادة التكلفة .
- عدم الالتزام بتسعيرة محددة للمستهلك (فيما عدا الجزء المنتج عن طريق شركة مصر للالبان) مما يؤدي الي زيادة الاسعار بدون ضوابط او اسباب حقيقية لهذا الارتفاع .
- محدودية دور القطاع العام في انتاج وتصنيع الالبان مما يقلل من تأثيرهم علي سعر السوق .
- زيادة الطلب علي الالبان ومنتجاتها عن المعروض منها .

وجدير بالاشارة انه في ضوء المعلومات والبيانات الفعلية التي تسـود الاسواق فإن اسعار المستهلك للالبان ومنتجاتها تزيد كثيرا عن تلك المذكورة بالجدول في العديد من المناطق ، حيث يتراوح سعر كيلو اللبن الخام بالقاهرة من ١٠٠ - ١٢٠ قرشاً و كيلو الجبن الرومي القديم من ٤٨٠ - ٥٢٠ قرش - وكذلك كيلو الزبد الجاموسي يصل سعره الي نحو ٥٥٠ قرش وهو ما يشير الي الارتفاع الكبير في الهامش التسويقي للالبان ومنتجاتها والناجم عن تعدد الوسطاء والمغالة في الربح .

وللحد من ارتفاع سعر المستهلك للالبان فإنه يقترح العمل علي التوسيع

في انتاج الالبان وتخفيض سعر المنتج كما سبق القول والاقبال من الوسطاء وذلك بالعمل علي انشاء وحدات تجميعية ملحقة او منفصلة عن مراكز التجميع علي أن تقوم تلك الوحدات بتجميع الالبان من المنتجين وخاصة الصغار منهم ومعاملة تلك الالبان المعاملة الحرارية الكفيلة بمنع تدهور جودة تلك الالبان هذا بالإضافة الي تعبئتها وتسويقها للمستهلك النهائي او الوسيط ومما لاشك فيه أن هذه الخطوة ستؤدي الي خفض السعر النهائي للالبان ومنتجاتها ، وستضمن إختيار الالبان ذات الجودة العالية والخالية من الامراض كما انها ستقضي علي غش الالبان .

٤ - ٣ - ٢ المشاكل السعرية الخاصة بشركة مصر للالبان :-

يمثل ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الخاصة بصناعة منتجات الالبان بمعدلات تفوق الارتفاع في اسعار المنتجات اللبانية اهم المشاكل التي تواجه صناعة الالبان بالقطاع العام .

ويبين جدول (٢٤) اسعار المستلزمات السلعية المحلية والمستوردة المستخدمة في صناعة الالبان بالقطاع العام خلال عامي ٧٥/١٩٨٥ و ٨٤/١٩٨٥ . ومنه يتبين ان اسعار مستلزمات الانتاج قد ارتفعت بصورة كبيرة خلال العشر سنوات الاخيرة ، حيث ارتفعت اسعار اللبن الخام الذي يمثل الخامه الاساسية في صناعة الالبان من ٧٠ جنية للطن عام ١٩٧٥ الي ١٧٦ جنية للطن عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم ارتفعت الي ٢٦٢ جنية للطن عام ١٩٨٥/٨٤ ، أي أن الزيادة في اسعار اللبن الخام قد بلغت نحو ٢٧٤٪ خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ . أما أسعار طن اللبن المجفف كامل الدسم المستورد فقد ارتفعت من نحو ٥٦٣ جنية عام ١٩٧٥ الي نحو ٨٧٠ جنية عام ١٩٨١/٨٠ ثم قفزت الي ١٦١٠ جنية عام ١٩٨٥/٨٤ ، أي أن اسعار اللبن المجفف كامل الدسم قد زادت بنحو ١٨٦٪ خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ . وقد تضاعفت اسعار الزبد المستورده والتي تستخدم كمداخلات في صناعة منتجات الالبان ، حيث ارتفع سعر الطن من ٥٧٤ جنية عام ١٩٧٥ الي ١٧١٩ جنية خلال عام ١٩٨٥/٨٤ . اما اسعار اللبن المجفف الفرز فقد زادت بنحو ٦٢٪ فقط ويرجع ذلك الي ان هذه الاسعار لاتمثل الاسعار العالمية

جدول رقم (٢٤)
المستلزمات السالعية المحلية والمستوردة المستخدمة في صناعة اللبن

بالقطاع العام خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٥/٨٤

كمية بالطن - القيمة بالالف جنيه

المستلزمات السالعية	كمية	قيمة	سعر كمي جنيه/طن	كمية	قيمة	سعر كمي جنيه/طن	الزيادة في القيمة بالالف جنيه
محلية :-							
لبن خام	٢٦١٤٤	١٨٣٤٢	٧٠٢	١٣٠١٥١	٢٤١٢١٢	٢٦٢٢	٢٧٤
لبن مجفف فرز	٢٣٧٢	٧٢١٥	٣٠٤٠	١٦٣٠٨	٢٠٢٩٩	١٨٦٩	٦٢
جبن جاف	١٥٧٠	١١٠٧٦	٧٠٥٥	٧٥	١٢٦٤	١٦٨٥٤	١٢٩
جبن ابيض	٨٣	٢٥٢	٣٠٢٧	—	—	—	—
سكر	٧٨	٢٠٢	٢٥٨٩	٢٨٥	١٠٥٩	٢٧١٦	٤٤
ملح طعام	٦٤٨	٦١	٩٤	٨٦٩٥	٥٠٠٢	٥٧٥	٥١٢
منفحة سائله	١٧	٦٦	٣٨٨٤	—	—	—	—
مستوردة :-							
لبن مجفف كامل	٣٠٩٥	١٧٤٢	٥٦٢٩	١٠٩	١٧٥٥	١٦٦٠	١٨٦
الدهن	٧٢١	٤١٣٨	٥٧٣٩	١٩٢٢	٢٣٠٣٢	١٧١٨٧	٢٠٠
زبدة مستوردة	٢٥٤	١٨٣٤	٧٢٢٢	١٩٥٧	٥٢٧١٠	٢٦٩٣٤	٢٧٢
مسلي وبتر أويل	٨٣٦	٥٦٦٧	٦٧٧٩	٤١٤	٨٦١٩	٢٠٨١٨	٢٠٧
جبن تشيدر	١٧٩	٨٥٧	٤٧٨٨	٢٠٣	٢٢٨٩	١٦٢٠٢	٢٢٨
املاح استحلاب	١٣٦	٤١	٣٢٢	٦٩١	٢٤٢	٢٥	١٧
منفحة جافه	—	—	—	٢٦	٨٩	٢٤٢٣٠٨	—
منفحة سائله	—	—	—	—	—	—	—

المصدر :-

محسوب من شركة مصر للالبان والاغذية - الميزانية العمومية - اعداد مختلفة .

جدول رقم (٢٤)
المستلزمات الساعية المحلية والمستوردة المستخدمة في صناعة اللبن

بالقطاع العام خلال عامي ١٩٧٥، ١٩٨٥/٨٤

كمية بالطن - القيمة بالالف جنيه

المستلزمات الساعية	كمية	قيمة	سعر كمي	قيمة	سعر كمي	الزيادة في
	١٩٧٥	١٩٨٥/٨٤	جنيه/طن	جنيه/طن	%	الزيادة في
محلية :-						
لبن خام	٢٦١٤٤	١٨٣٤٢	٧٠٢	١٣٠١٥١	٢٦٢٢٢	٢٧٤
لبن مجفف فرز	٢٣٧٢	٧٢١٥	٣٠٤٠	١٦٣٠٨	٢٠٢٩٩	٦٢
جبن جاف	١٥٧٠	١١٠٧٦	٧٠٥٥	٧٥	١٢٦٤	١٢٩
جبن ابيض	٨٣	٢٥٢	٣٠٢٧	—	—	—
سكر	٧٨	٢٠٢	٢٥٨٩	٢٨٥	١٠٥٩	٤٤
ملح طعام	٦٤٨	٦١	٩٤	٨٦٩٥	٥٠٠٢	٥١٢
منفحة سائله	١٧	٦٦	٢٨٨٤	—	—	—
مستوردة :-						
لبن مجفف كامل	٣٠٩٥	١٧٤٢	٥٦٢٩	١٠٩	١٧٥٥	١٨٦
الدم	٧٢١	٤١٣٨	٥٧٣٩	١٩٢٢	٢٣٠٣٢	٢٠٠
زبدة مستوردة	٢٥٤	١٨٣٤	٧٢٢٢	١٩٥٧	٥٢٧١٠	٢٧٢
مسلي وبتر أويل	٨٣٦	٥٦٦٧	٦٧٧٩	٤١٤	٨٦١٩	٢٠٧
جبن تشيدر	١٧٩	٨٥٧	٤٧٨٨	٢٠٣	٢٢٨٩	٢٢٨
املاح استحلاب	١٣٦	٤١	٢٢٢	٦٩١	٢٤٢	١٧
منفحة جافه	—	—	—	—	—	—
منفحة سائله	—	—	—	٢٦	٨٩	٢٤٢٣٠٨

المصدر :-

محسوب من شركة مصر للالبان والاغذية - الميزانية العمومية - اعداد مختلفة .

أو سعر السوق الحر ولكن هي تمثل في الغالب تكاليف نقل وشحن وتخزين هذه
الالبان حيث ان الدولة تحصل عليها كمعونة وتعطيها وزارة التموين للشركة فقط
بهذه الاسعار .

وتعكس بيانات الجدول التباين الكبير في الزيادة المتحققة في اسعار
مستلزمات الانتاج الرئيسية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ ، حيث تحققت أعلي
زيادة في الاسعار في كل من اللبن الخام والبتراويل وقد بلغت الزيادة في كل
منهما ٢٧٤٪ ، ٢٧٣٪ علي الترتيب . ، بينما بلغت أقل نسبة زيادة في المنتجات
الرئيسية نحو ٦٢٪ ، ١٣٩٪ لكل من اللبن المجفف الفرز والجبن الجاف الذي
يستخدم ايضاً كأحد مدخلات هذه الصناعة .

وعلي الرغم من هذه الزيادة الكبيرة في اسعار مستلزمات الانتاج فإن
أسعار المنتجات النهائية لم ترتفع بنفس النسبة ، حيث تراوحت نسب الزيادة
في اسعار المنتجات اللبنية المختلفة خلال الفترة ٨٠/٨١ - ١٩٨٥/٨٤ بين ٢١٪ ،
٨٧٪ وقد تحققت الزيادة الاولى في اسعار الجبن الابيض (مجمعات) والزيادة
الثانية في اللبن الزبادي الجاموسي . ويرجع ذلك الي تدخل الدولة في السياسة
السعريه لمنتجات القطاع العام اللبنية بالتسعير الاجباري لبعض هذه المنتجات
لضمان عدم زيادتها وتوفير تلك المنتجات بأسعار رخيصة لتكون في متناول
جميع المستهلكين . ومقابل ذلك تقوم الدولة بتقديم دعم سنوي الي الشركة لتغطية
الفرق بين التكلفة وسعر البيع ، وقد ارتفع حجم هذا الدعم من ٥ مليون جنيه
عام ١٩٨٢/٨١ الي ٦٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ . وترتب علي ذلك عدم تحقيق
خسارة بالشركة حتي عام ١٩٨١/٨٠ نظراً لان الشركة كانت تقوم برفع اسعار
المنتجات اللبنية التي لاتخضع للتسعير ، ولكن نظراً للارتفاع الكبير في اسعار
مستلزمات الانتاج والارتفاع البسيط في حجم الدعم الذي توجهه الدولة للشركة
فقد حققت الشركة خسارة عام ١٩٨٢/٨١ قدرها ٤٥ مليون جنيه ، قفز حجم
الخسارة خلال العام التالي ١٩٨٣/٨٢ الي ١٣ مليون جنيه ، ثم انخفض الي
٧٢ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ ، بينما تحقق خلال عام ١٩٨٥/٨٤ فائضاً قدره
٢٨٢ ألف جنيه .

هذا وقد ترتب علي تراكم هذه الخسائر اختلال الهيكل التمويلي للشركة ،
كما لجأت الشركة الي السحب علي المكشوف من البنوك والذي بلغ عام ١٩٨٥ نحو
٢٢ مليون جنيه فضلا عن الفوائد التي تقوم الشركة بتسديدها سنويا .

ويعكس الفرق بين سعر البيع والتكلفة لبعض المنتجات اللبنية حجم
الخسارة المترتبة علي هذه الإختلالات السعرية خلال عام ١٩٨٥/٨٤ كما يتبين من
جدول (٢٥) . يمثل الجبن الابيض بأنواعه والجبن الجاف بأنواعه والجبن
الريكفور اهم المنتجات اللبنية التي تزيد تكلفة إنتاجها عن سعر بيعها . كما
ان المنتجات الغير مدعمة بميزيد فيها الفرق بين التكلفة والسعر كثيراً عن
مثيلاتها المدعمة . فقد بلغ الفرق بين تكلفة الانتاج وسعر البيع لكيلو الجبن
الابيض المدعم نحو ١ ، ٢٧ ، ٧ قرش لكل من الجبن الطازج وجبن المجمعات
وجبن الاكياس علي التوالي ، بينما تراوح الفرق لكيلو المنتجات الغير المدعمة
بين ٢٤ ، ٩٥ قرش لأنواع الجبن الابيض ، وبين ٧٥ ، ٦٥ قرش لأنواع
الجبن الجاف ، وتزيد كثيراً تلك الفروق عند مقارنة سعر البيع بالتكلفة
الكلية للمنتجات اللبنية كما يتضح من الجدول .

هذا وفلا عن عدم التوازن في الزيادة بين اسعار مستلزمات الانتاج
واسعار المنتجات النهائية نتيجة لتسعير هذه المنتجات فإن منتجات الشركة
تواجه منافسة كبيرة من المنتجات المثلثة المستوردة نظرا لاعفاؤها من الرسوم
الجمركية طبقا للقرار الوزاري رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن اعفاء الالبان
ومنتجاتها المستوردة من الرسوم الجمركية والسماح للقطاع الخاص بإستيرادها ،
في حين تخضع مستلزمات الانتاج المستوردة والمستخدمه في صناعة الالبان
المحلية لرسوم جمركية مرتفعة . كما لاتنافس هذه المنتجات المستوردة
مثيلاتها المحلية في السعر فقط ولكن في الجودة ايضا نظرا لعدم توفر السيولة
النقدية لدي الشركة لتحسين جودة المنتجات اللبنية .

وفي الوقت الذي تحدد فيه الدولة اسعار منتجات القطاع العام اللبني
تترك الحرية للقطاع الخاص لتسعير منتجاته (علي الرغم من وجود تسعيرة ودية)
مما يتيح له الفرصه لتحقيق فائض كبير يستخدم في تحسين جودة المنتجات

جدول رقم (٢٥)

التكلفة الانتاجية والكلية وسعر البيع لبعض المنتجات اللبنية التي
يقبل فيها سعر البيع عن التكلفة عام ٨٤ / ١٩٨٥ بالقرش

المنتج	الوحدة	سعر البيع سعر البيع	التكلفة الانتاجية الكلية	التكلفة الكلية
المنتجات المدعمة :-				
لبن مبستر بقرى	$\frac{1}{2}$ كيلو	٠٨٥ ر	٠٩٣ ر	
جبين ابيض طازج	كيلو	١٠٠	١٠١	
جبين ابيض مجمعات				
٤ جالون	كيلو	١٠٢	١٢٨ ر٧	
جبين ابيض مجمعات اكياس	كيلو	٧٠	٧٧	
المنتجات الغير مدعمة :-				
جبين ابيض خزير	كيلو	١٥٠	١٧٤	١٩٧
جبين ابيض خزير	٢ كيلو	٢٢٥	٣٢٣ ر٩	٣٧٨ ر٣
جبين جاف عاده	كيلو	١٨٠	١٧٢ ر٥	٢١٥ ر٨
جبين جاف بالفلفل	كيلو	٢٠٠	٢٦٥ ر٢	٣٨٠
جبين جاف فاخر	كيلو	٢٨٠	٣٤٠ ر٢	٤١١ ر٩
جبين ريكفور ٢٥٠ جم	قطعه	٦٠	٨٨ ر٤	١٠٧ ر٤
جبين ريكفور ٥٠ جم	قطعه	١٢	١٨	٢١ ر٣
استيك شيكولاته ٦٥ جم	كوب	١٦	٤٩ ر١	٥٨ ر٥
مسلي برطمان ٩٥٠ جم	برطمان	٤٠٠	٤١٨ ر٤	٤٦٠ ر٤

المصدر :-

شركة مصر للالبان والاغذية - الميزانية العمومية وتقرير تقييم الاداء.

وبالتالي منافسة القطاع العام . والجدول التالي يبين الفرق بين متوسط اسعار منتجات القطاع العام والقطاع الخاص خلال عامي ٨٢/٨٣ ، ١٩٨٦ .

جدول رقم (٢٦)

متوسط اسعار القطاع الخاص والقطاع العام لبعض المنتجات
اللبنية خلال عامي ٨٢/٨٣ ، ١٩٨٦

١٩٨٦		١٩٨٢/٨٣		قرش / كيلو	
المنتج	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
	خاص	عام	خاص	عام	خاص
	٪	٪	٪	٪	٪
لبن معقم	٧٠	٢٥	٢٥٧	١٠٠	٤٠
لبن زبادي (٢)	١٥	١٠	٦٦٧	٢٢٥	٥٥٦
جبين ابيض	٢٠٠	١٠٠	٥٠	٢٤٠	٤١٧
جبين جاف	٤٨٠	١٦٠	٢٢٣	٤٩٠	٧٢٥
جبين مطبوخ مثلثات	٢٨٠	١٢٥	٤٤٦	٢٧٥	٢٤٧

المصدر :-

شركة مصر للالبان والاعذية - الميزانية العمومية وتقرير تقييم الاداء - اعداد مختلفة .

(١) حسبت من التجميع الميداني لاسعار السوق السائدة خلال شهر اغسطس .

(٢) الوحدة كوب ١٥٠ جم .

من الجدول يتبين ان اسعار منتجات القطاع العام تراوحت خلال عام ١٩٨٢/٨٢ بين ٢٢,٢٪ ، ٦٦,٧٪ من اسعار منتجات القطاع الخاص ، بينما تحسنت هذه النسب بعض الشيء خلال عام ١٩٨٦ ، حيث تراوحت بين ٤٠٪ ، ٧٣,٥٪ ، وقد قدرت اسعار ١٩٨٦ لمنتجات القطاع العام بنحو ٤٠٪ ، ٥٥,٦٪ ، ٤١,٧٪ ، ٧٢,٥٪ ، ٢٤,٧٪ من اسعار منتجات القطاع الخاص المثلة لها وهي اللبن المعقم واللبن الربادي والجبن الابيض والجاف والمطبوخ علي الترتيب .
وبعكس ذلك الفروق الكبيرة بين اسعار القطاع الخاص والقطاع العام الناتجة عن تسعير منتجات الاخير ، مما جعل الشركة في وضع غير متكافئ للمنافسة ، حيث اصبح من المستحيل علي الشركة لعدة سنوات طويلة إدخال اي تطوير سواء في المنتجات ذاتها او العبوات حتي لاتزيد تكلفة المنتج المسعر جبريا وبأقل من تكلفة انتاجه ، مما يزيد من حجم خسائر الشركة .

وللتغلب علي هذه المشاكل السعريية يجب ان تعمل الحكومة علي تحريك اسعار منتجات القطاع العام اللبنيية او علي اقل تقدير تقوم بزيادة حجم الدعم السنوي الذي يعطي للشركة بما يتناسب مع الزيادة في اسعار مستلزمات الانتاج ، علي ان يتحقق هامش ربح معقول لتطوير الانتاج وتحسين جودته . كما يجب العمل علي ترشيد الاستيراد من المنتجات اللبنيية وفرض رسوم جمركية علي المنتجات المستوردة التي لها مثيل محلي وذلك لحماية الصناعة الوطنية ، علي ان توجه هذه الرسوم لتنمية انتاج وتصنيع الالبان في مصر ، كما يجب العمل كذلك علي إعفاء مستلزمات الانتاج من الجمارك لخفض تكاليف الانتاج .

٤ - ٤ - مشاكل تسويقية :-

يتصف اللبن بخواص طبيعية وكيميائية وبيكتولوجية سريعة التغير مما يستلزم ضرورة المحافظة علي تلك الصفات ابتداء من عملية الحلب وحتى وصوله الي المستهلك النهائي ماراً بمراحل النقل والتسويق المختلفة . الا ان تسويق اللبن في مصر يعترضه العديد من الثغرات مما يعرقل التوسع في انتاج وتصنيع الالبان ويرجع ذلك في الواضح الي ان السياسات التي ترمي الي تشجيع زيادة انتاج وتصنيع اللبن لاتضع الجانب التسويقي للبن في حسابها بالدرجة التي يتطلبها وبالتالي يمكن القول انه لا يوجد في مصر سياسة تسويقية واضحة المعالم للالبان ومنتجاتها . وفيما يلي نستعرض اهم المشاكل التسويقية .

٤ - ٤ - ١ الهامش التسويقي :-

يعتبر الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك أحد المعايير الرئيسية للتعرف علي كفاءة النشاط التسويقي* . ويتوقف حجم الهامش التسويقي علي المسافة بين المنتج والمستهلك وعدد الوسطاء ، وعلي تكاليف العمليات التسويقية التي تجري اثناء مرحلة التسويق كالتخزين والنقل بالإضافة الي هامش الربح لقطاع التسويق .

وبدراسة الهامش التسويقي للبن ومنتجاته خلال عامي ١٩٨٥/٧٥ والتي يوضحها الجدول (٢٧) يتبين ان الهامش التسويقي بلغ خلال عام ١٩٨٥ نحو ٢١.٣٪ ، ٢٣.٨٪ ، ٢٤.٢٪ ، ٢٦.٩٪ لكل من اللبن الخام ، الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الرومي الجديد ، الجبن الرومي القديم علي الترتيب وهذا الهامش يعتبر مقبول ومنطقي وليس هناك مغالاة في مستواه ، اما الهامش التسويقي لكل من المسلي البلدي والزبد البقري والزبد الجاموسي فيمثل مستوي اعلي قليلا عن المنتجات الاخرى (فيما عدا الجبن المخزن) حيث بلغ نحو ٣٦.٥٪ ، ٢٢.٥٪ ، ٢٣.٨٪ علي التوالي ، ويمثل الهامش التسويقي للجبن الابيض المخزن اعلي هامش تسويقي للمنتجات اللبنية حيث يقدر بنحو ٥٢٪ وقد يرجع ذلك الي ظاهرة انكماش الجبن الابيض اثناء التخزين .

* معهد التخطيط القومي - تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثرها علي السياسات الزراعية - ١٩٨٤ .

جدول رقم (٢٧)
اسعار المنتج والمستهلك والهامش التسويقي لبعض المنتجات اللبنية خلال
عامي ٧٥ ، ١٩٨٥

١٩٨٥				١٩٧٥				النوع
الهامش التسويقي النسبي	الهامش المستهلك التسويقي	سعر المستهلك	سعر المنتج	الهامش التسويقي النسبي	الهامش المستهلك التسويقي	سعر المستهلك	سعر المنتج	
٢١ر٢	١٠	٥٧	٤٧	٤٥	٤ر٥	١٤ر٥	١٠	لبن حليب طازج
٢٢ر٨	٢٦	١٨٧	١٥١	٢٢ر٢	١٠	٥٥	٤٥	جبن ابيض كامل الدسم
٥٢	٧٨	٢٢٨	١٥٠	٥٢ر١	٢٥	٧٢	٤ ٨	جبن ابيض مخزن
٢٤ر٢	٧١	٢٦٤	٢٩٢	٢٠ر٧	٢١	١٢٢	١٠١	جبن رومي جديد
٢٦ر٩	٨٧	٤١٠	٢٢٢	٢٠ر٩	٢٤	١٤٤	١١٠	جبن رومي قديم
٢٦ر٥	١٥٧	٥٨٧	٤٣٠	٢٤	٢٩	١٥٠	١٢١	مسلي بلدي
٢٢ر٥	١١٢	٤٥٧	٢٤٥	١٢ر٩	١٣	١١٤	١٠١	زبد بقرى
٢٢ر٨	١٢٠	٤٧٥	٢٥٥	١٧ر٤	٢٠	١٢٥	١١٥	ريد جاموسي

المصدر :-

احتسبت من بيانات جدول (٢٢) .

* الهامش التسويقي النسبي هو نسبة مايمثله الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك الي
سعر المنتج .

هذا وتشير البيانات الفعلية لسعر المستهلك للالبان ومنتجاتها التي تسود الاسواق الي ارتفاع الهامش التسويقي كثيراً عن ذلك المذكور بالجدول وخاصة بالنسبة للبن الخام ، حيث يصل سعر المستهلك له من ١٠٠ - ١٢٠ قرش ويعني ذلك ان الهامش التسويقي يتراوح من ١١٢٪ - ١٥٥٪ وهذا الهامش يعد مرتفع كثيراً ، ويمكن ان يعزي بصفة اساسية الي تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وإنخفاض كفاءة الخدمات التسويقية .

٤ - ٤ - ٢ نقط ومراكز التجميع :-

تبين مما سبق ان مراكز التجميع تساهم بنحو ٢٢٪ من اجمالي كمية اللبن التي تورد الي شركة مصر للالبان، ويتم التوريد الي المراكز من نقط التجميع والتجار وكبار المنتجين ، حيث يقوم الموظف الفني القائم بالعمل في المركز باستلام اللبن واخذ عينة من اللبن ثم يقوم بتقدير اختبار الوزن النوعي والكثافة ويجري الاختبارات الحسية وهي اللون والطعم والرائحة ووزن اللبن ثم يقوم بتفريغه في احواض الاستقبال المبردة وتتم المحاسبه علي اللبن اسبوعيا علي اساس نسبة الدهن .

الا ان هذا النظام يشوبه الكثير من العيوب منها عدم وجود اي اجهزة تبريد بنقط التجميع ومن المعروف ان اللبن به مواد ذاتية (ألفاكتين) تساعد علي حفظه لمدة ساعتين فقط بعد حليبه وغالبا مايمكث اللبن بالنقط مدة تزيد عن الساعتين مما يعرض جودة اللبن الي التدهور. ويتم استلام اللبن من النقط علي اساس نسبة الدهن فقط وليس هناك اي معيار لقياس المحتوي الميكروبي او الجوده بمراكز او بنقط التجميع، فضلاً عن ذلك فإن هناك العديد من مراكز التجميع معطلاً ولايعمل مما يعني عدم توريد الالبان من المناطق القريبة من تلك المراكز ، كما ان العديد ايضا من المراكز لايعمل بطاقتهم الكاملة حيث ان عدد المراكز يبلغ ٦٤ مركز تقدر طاقة المركز اليومية بنحو ١١٧ ألف طن لبن في حين ان كمية اللبن التي وردت الي شركة مصر للالبان من مراكز التجميع خلال عام ١٩٨٥/٨٤ بلغت نحو ٤٣ ألف طن أي ان الكفاءة التجميعية لمراكز التجميع تبلغ بنحو ٢٧٪ فقط . ويرجع ذلك ايضا الي موسمية الانتاج والتي تنشأ من العادات السائدة في الريف والتي ترتب مواعيد ولادة الابقطام والجاموس مع بداية او خلال موسم البرسيم (نوفمبر - فبراير) لضمان توفر العلف الاخضر اللازم لتغذية الماشية وحتى يربي عليه النتاج وقد ترتب علي ذلك زيادة انتاج اللبن خلال فصل الشتاء والربيع ونقص المعروض منه خلال فصل الصيف (يوليو - اكتوبر) نظراً لجفاف معظم الماشية استعداداً للوضع التالي . قد يرجع ايضا انخفاض طاقة مراكز التجميع الي عدم ملائمة موقع المركز بالنسبة للمنطقة التي يخدمها ونقص نقط التجميع التي تغذية ويرجع

ذلك في الواقع الي ان مراكز التجميع كانت تخضع للمحليات وتشغل جزء من مبني الوحدات المجمع بالريف ، ثم نقلت تبعيتها الي شركة مصر للالبان وبالتالي فإن الشركة لم تقم بأي دور في التخطيط لاقامة هذه المجمعات مما ترتب عليه عدم ملائمة العديد من المراكز للمنطقة المقامه بها . كما ينقص العديد من المراكز والاجهزة والمعدات الحديثة وخاصة اجهزة التبريد ، ويعاني العديد منها من الاعطال المتكررة ونقص الصيانة وينعكس ذلك علي جودة اللبن المجمع كما قد يؤثر علي جودة تلك الالبان ، كما ان عادت اهل الريف في التصنيع الذاتي للالبان ومنتجاتها وانتشار المعامل البلدية والعروض المجزية التي يقدمها الوسطاء وتجار الجملة والشركات الاستثمارية قد أثروا الي حد ما علي الكميات المورده الي مراكز التجميع .

فضلاً عن ذلك فإن قدم اجهزة القياس والتبريد بالمراكز من ناحية وعدم دقة التقدير لجودة اللبن من جانب بعض العاملين بالمراكز (سواء كان ذلك عن قصد او غير مقصود) والقصور في اسلوب المحاسبة علي الالبان المورده من ناحية اخري قد أدى الي فقدان الثقة بين المنتجين ومراكز التجميع وبالتالي تحول العديد منهم عن التوريد الي شركة مصر للالبان .

٤ - ٢ - تلوث وغش الالبان :-

من مشاكل التسويق ايضاً تلوث اللبن الخام اثناء مرحلة الانتاج ويرجع ذلك الي جهل الكثير من المنتجين الصغار بالشروط الصحية التي يجب توفرها في ماشية اللبن وفي المربي نفسه وخاصة اثناء عملية الحليب ، فأفراض الماشية من الممكن ان تنتقل الي الانسان من خلال تناوله للالبان ، كما قد تحمل الالبان بعض المضادات الحيوية التي تتناولها الماشية مما يعرض مستهلكي الالبان وخاصة الاطفال للمناعه ضد الاستجابة للمضادات الحيوية عند تناولهم لها ، كما ان جهل المربي الصغير بأساليب نظافة الماشية قبل الحليب وتعقيم الايدي والاواني لمنع تلوث الالبان قد أدى الي ارتفاع العد البكتيري فلي الالبان ، حيث يتراوح هذا العد بين ٢ - ٥ مليون وحده في سم من البان مراكز التجميع ، بينما يقل العد الميكروبي عن ذلك كثيراً في البان مزارع الالبان

المتخصصة التي تستخدم الحلب الآلي ، هذا في حين تمنع الدول المتقدمة كهلندا وامريكا بيع اللبن الخام للمصانع اذا زاد العد الميكروبي فيه عن ١٠٠ ألف و ٣٠٠ ألف في النسب المئوية المسموح علي التوالي ، حيث ان تلوث اللبن يسبب العديد من المشاكل اثناء تصنيع المنتجات اللبنية ويؤثر علي جودتها .

كما ان كثرة الوسطاء والباءه الجائلين للالبان وإتصاف البعض منهم بعدم الضمير أدي الي تعرض الالبان لطرق عديدة من الغش، حيث يقوم البعض منهم بإضافة اللبن الفرز او الماء الي اللبن لزيادة ارباحهم مما يعرض اللبن للتلوث، كما يمثل ذلك إهدار لحصيلة جهد المنتج ومغافلة المستهلك في نفس الوقت ، كما ان بعض الباءه الجائلين يقوم ببيع الالبان المبستره التي تنتجها شركة مصر للالبان (وتباع بأسعار مدعاه) علي انه لبن بقري او جاموسي وذلك بعد تفريغه في اقساط اللبن ، وذلك فضلاً علي انه نوع من الغش والسرقة فهو يعرض الالبان المعقمة للتلوث ويضيع فرص كثيرة علي مستحقي الدعم من مستهلكي هذه الالبان .

٤ - ٤ - ٤ بدائية الاساليب التسويقية للالبان الخام :-

إن تعدد الوسطاء في سلعة سريعة التلف وسهولة الغش كالبقرين يعتبر من مساوي نظام تسويق اللبن في مصر، حيث يترتب علي ذلك تلوث اللبن وارتفاع الهامش التسويقي . كما أن عدم توافر الطرق المعبده بالعديد من القري أدي الي صعوبة تجميع اللبن من المنتجين .

من المشاكل التسويقية ايضا بدائية وسائل النقل والتداول وعدم توافر سيارات النقل الحديثة المجهزة لنقل الالبان والمحافظة علي سلامتها ، حيث انه مازال حتي الان يتم نقل الالبان من نقط التجميع الي المراكز بواسطة العربات الكارو ، كما يتم نقل الالبان من المنتجين بواسطة الدراجات والجرارات معبأة في اقساط من المعدن مما يعرض الالبان في الظروف الجوية الغير ملائمة للفساد .

أما عن نقل وتوزيع المنتجات اللبنية النهائية فإنه يتم كذلك بطرق بدائية وغير سليمة فنقل المنتج النهائي قد يتم عن طريق الشركة أو بواسطة الموزع وفي الحالة الأخيرة غالباً يتم نقل المنتجات بعربات نقل غير مجهزة ، كما ان حفظ المنتجات بمراكز التوزيع لا يتم بصورة ملائمة ، حيث لا تحفظ هذه المنتجات في درجات الحرارة المناسبة مما يعرض جودة هذه المنتجات للتدهور ويقلل في نفس الوقت من إقبال المستهلكين علي شراء هذه المنتجات ، ويرجع ذلك في الواقع الي أن عملية توزيع المنتجات اللبنية علي مراكز التوزيع تتم بطريقة عشوائية ، بمعنى انه ليس هناك أي شروط أو قواعد تحدد مواصفات مراكز التوزيع ، والدهش رغم ذلك انه عند وجود أي منتجات ابلنية لا تتوافر فيها المواصفات القياسية لدي موزعي الالبان تقع المسؤولية القانونية علي الشركة المنتجة لهذه المنتجات ولا تقع علي الموزع .

ومن ناحية أخرى فإن هذه المراكز لا تخضع لاي اشراف تسويقي يرشد أصحابها ويقدم لهم التوجيه التسويقي الذي يساعد علي المحافظة علي جودة تلك المنتجات .

من العرض السابق تبين عدم وجود جهاز تسويقي قادر علي تسويق الالبان ومنتجاتها ، كما ان النظام التسويقي الحالي يشوبه العديد من الثغرات ، وهذا الوضع يستدعي ضرورة التفكير في سياسة تسويقية لبنية رشيدة تعالج نواحي القصور والنقص في النظام التسويقي الحالي وذلك عن طريق ما يأتي :-

- وجود تعاونيات اختيارية للمنتجين الصغار لتسويق الالبان تمول ذاتياً ، مع تشجيع الدولة لهذه التعاونيات بتقديم قروض ميسره لها تمكنهم من رفع انتاجية الرأس من الماشية وزيادة الانتاج وتوفير الخدمات التسويقية الملائمة .

- التوسع في إنشاء نقاط ومراكز لتجميع الالبان في القرى المختلفة وذلك حتي يمكن تجميع اكبر كمية ممكنه من الالبان ، علي ان تزود هذه النقاط والمراكز بأجهزة التبريد الحديثة وتجري لها عمليات الصيانة الدائمة ، كذلك فإنه من الضروري تشديد الرقابة والمتابعة علي العاملين بهذه المراكز .

وضع سياسة سعرية مرنة للالبان التي تورد الي مراكز توريد الالبان والي المصانع المختلفة علي ان تأخذ هذه السياسة في الاعتبار المستوي العام للاسعار والزيادة السنوية في بنود تكاليف انتاج اللبن الخام . يقترح ايضا في هذا المجال تحديد سعر مرتفع لتوريد الالبان خلال شهر الصيف عن ذلك السعر السائد خلال فصل الشتاء والربيع وذلك للقضاء علي مشكلة موسمية الانتاج وخاصة في ألبان مراكز تجميع وتبريد الألبان، حيث أن مزارع الألبان المتخصصة لاتظهر في إنتاجهم هذه الموسمية بوضوح نظراً لاستخدامهم الطرق العلمية والفنية الكفيلة بالقضاء علي هذه الظاهرة . ومما لاشك فيه ان هذه السياسة السعرية ستشجع منتج اللبن علي زيادة إنتاجه وإستمرارية توريده للالبان .

من الضروري كذلك إلحاق وحدات بستره وتعبئة بمراكز التجميع لبسترة وتعبئة جزء من اللبن الخام وبيعه الي المستهلك القريب من هذه الوحدات او نقله الي المصانع القريبة لإجراء العمليات التصنيعية المختلفة . وهذه الخطوة ستقلل من تعدد الوسطاء من ناحية وتحافظ علي جودة الالبان ومنع تلوثها من ناحية أخرى .

كما يجب إنشاء مراكز فنية إرشادية تخدم مجموعات محدده من القري تكون مهمتها إرشاد المنتجين الي طرق إنتاج اللبن النظيف والي خطورة تلوث اللبن وحلب الماشية المريضة علي صحة الانسان .

إصدار تشريع يمنع تداول اللبن الخام تدريجيا علي ان يحسم انتاج الالبان المبستره والمعقمه ، مما يستدعي ضرورة العمل علي تغيير العادات الاستهلاكية وإقناع المستهلك المصري بخطورة الالبان السائلة الموزعة عن طريق الباعة الجائلين . وجدير بالاشارة ان كمية اللبن الخام التي توزع عن طريق الباعة الجائلين تفوق كثيراً كمية اللبن المبستر المسوقه سنويا ، ويرجع ذلك الي ان العديد من المستهلكين يفضلوا الالبان كاملة الدسم وخاصة اللبن الجاموسي الذي تتراوح نسبة الدهن به من ٥ - ٨ ٪ ، في حين ان اللبن المبستر تتراوح نسبة الدهن به من ١ - ٢ ٪ دهن . ويستلزم ذلك ضرورة إنتاج اصناف متعددة من اللبن المبستر والمعقم مختلفة في نسبة الدهن وذلك لتلبية الأذواق المتباينة للمستهلكين .

فضلا عن ذلك فإن اجهزة الاعلام يجب ان تقوم بدور ملموس في توعية المستهلك وتغيير عاداته الاستهلاكية اللبينة الحالية .

من الضروري كذلك إصدار تشريع يحدد مواصفات وسائل نقل المنتجات

اللبنية ومراكز توزيعها ونوع الاجهزة الواجب توافرها ، علي ان يكون هناك اشراف تسويقي علي هذه المراكز .
كما يجب العمل علي إنشاء اتحاد (بورء) يمكن له تخطيط وربط سياسات واسلوب كل من انتاج وتسويق وتصنيع الالبان ومنتجاتها ومايصاحب ذلك من إقتراح او إقرار تشريعات تضمن الاسلوب الامثل لنقل وتداول الالبان الخام ومنتجاتها المصنعة وكذلك اسلوب عرض هذه المنتجات ، مع فرض سياسة سعرية مناسبة وعادله تحقق نسب الربح الملائمة لكل مرحلة من مراحل الانتاج والتسويق والتصنيع وبالتالي يتم القضاء علي الخلل الحالي الموجود بين هذه المراحل .

٤ - ٥ مشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية :-

تمثل السياسات الاقتصادية والزراعية في احيان كثيرة احد المعوقات التي تحد من التوسع في انتاج وتصنيع الالبان ويمكن ايجاز اهم هذه السياسات فيما يلي :-

٤ - ٥ - ١ سياسة التأمين علي الماشية :-

استهدفت سياسة التأمين علي الماشية تحقيق الرعاية الصحية والبيطريية للحيوانات ، فضلاً عن دعم المربيين عن طريق التقليل من تأثير المخاطر التي يمكن مواجهتها ، ولكن نظراً لإرتباط التأمين علي الماشية بصرف الاعلاف وذلك بعد صدور القرار الوزاري رقم ٦٦ لعام ١٩٧٦ بشأن نظام صرف وتوزيع الاعلاف ومع وجود مشكلة نقص الاعلاف وارتفاع اسعارها ، اصبح التأمين وسيلة لصرف الاعلاف وليس لتحقيق الرعاية الصحية كما كان الهدف منه .

ورغم ان التشريعات والقرارات المنظمة للتأمين علي الماشية لم تحدد اعداد الحيوانات التي يمكن التأمين عليها إلا انه نظراً لارتباط التأمين بصرف الاعلاف وتحديد حد أدنى للرؤوس المؤمن عليها لصرف الاعلاف من ناحية وقصور نظام التأمين نفسه من ناحية اخري ، فإن اعداد ماشية اللبن المؤمن عليها مازال قليل ، حيث بلغ اعداد ماشية اللبن المؤمن عليها خلال عام ١٩٨٠ نحو ٢٧٢٤ ألف رأس ، تمثل نحو ١٨٪ فقط من إجمالي ماشية اللبن خلال نفس العام ، إرتفعت اعداد رؤوس ماشية اللبن المؤمن عليها الي ٥٢٣٤ ألف رأس خلال عام ١٩٨٥ بزيادة قدرها ٤٠٪ عن الاعداد المؤمن عليها عام ١٩٨٠ .

ومن الظواهر التي تؤكد ارتباط التأمين علي ماشية اللبن بنظام صرف الاعلاف هو انخفاض عدد الرؤوس المؤمن عليها بإنخفاض معدلات صرف الاعلاف ، حيث ان عدد الرؤوس المؤمن عليها بلغت نحو (٥٧٣ ألف رأس عام ١٩٨٢) ، حيث كان الحد الأدنى لصرف الاعلاف هو ٥ رأس جاموس او ابقار اجنبيه او خليطة و ٢٠ رأس لتجمعات الابقار البلديه وبلغت معدلات صرف الاعلاف للرأس من الجاموس والابقار البلدي ١٤٠ كجم شهرياً صيفاً ، ١٠٠ كجم شهرياً شتاءً ، أما الابقار البلدي فصرفت لها ٧٥ كجم شهرياً صيفاً وشتاءً بينما في عام ١٩٨٤

انخفضت اعداد رؤوس الماشية المؤمن عليها الي ٥٠٢٠٦ ألف رأس وقد يعزي هذا الانخفاض الي الزيادة في الحد الادني لاعداد الرؤوس المؤمن عليها لصرف الاعلاف خلال هذا العام ، حيث ارتفع الحد الادني بالنسبة للجاموس والابقار الاجنبية والخليط الي ١٠ رؤوس ، كذلك إنخفضت كمية الاعلاف التي تصرف شهرياً للرأس بمعدل ٢٠ كجم للجاموس والابقار الاجنبية والخليط وبمعدل ٢٥ كجم للابقار البلدية عن ما كانت عليه خلال عام ١٩٨٢ .

كذلك يرجع إنخفاض اعداد الرؤوس ماشية اللبن المؤمن عليها الي قصور نظام التأمين ، حيث ان القيمة المؤمن علي أساسها لا تتناسب وحقيقة القيمة الفعلية لحيوان اللبن ، هذا فضلاً عن التعقيدات الروتينية والمكتبية الخاصة بإجراءات التأمين والرعاية البيطرية وكذلك الاجراءات الخاصة بالحصول علي التعويضات الملائمة .

ولذا فإنه يجب العمل علي التغلب علي تلك المشاكل لتشجيع المربيين علي الاقبال علي التأمين والاهتمام بحيوان اللبن .

٤ - ٥ - ٢ السياسة العلفية :-

تحدد وزارة الزراعة سنوياً بعض قواعد وأسس توزيع العلف المركب نظراً لزيادة الطلب عليه بمعدلات تفوق الزيادة في الانتاج ، وتمثل السياسة العلفية اهم المعوقات التي تحد من التوسع في انتاج الالبان سواء من حيث شروط صرف الاعلاف أو كميتها أو اسعارها أو نوعيتها أو تقلب هذه السياسة بفرض شروط التأمين علي الماشية بهدف صرف الاعلاف قد حدثت من صرف الاعلاف للاغلبية العظمي من المزارع والتي تمتلك من ١ - ٢ رأس وتساهم بالنصيب الاكبر في انتاج اللبن علي مستوي الجمهورية والجدول التالي يبين الحد الادني لاعداد رؤوس ماشية اللبن المؤمن عليها لصرف الاعلاف ومعدلات الصرف ومنه يتبين مايلي :-

بلغ الحد الادني لاعداد رؤوس الابقار البلدية ٥٠ رأساً خلال عامي ٧٨ ، ١٩٧٩ ، انخفض الي ٢٥ رأس عام ١٩٨٠ ثم الي ٢٠ رأس خلال عام ١٩٨١ وظل عند هذا المستوي حتي عام ١٩٨٥ ، اما بالنسبة للجاموس والابقار الاجنبية والخليطة فقد بلغ الحد الادني ١٠ رؤوس في اعوام ٧٨ ، ٧٩ ، ١٩٨٠ ، انخفض الي ٢ رؤوس

معدل صرف العلف الشهري للرأس المؤمن عليها والحد الأدنى للاعداد المؤمن عليها لنشاط إنتاج اللبن خلال الفترة من ١٧٨ الى عام ١٩٨٥

النشاط	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	الحد الأدنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري / كجم رأس	الحد الأدنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري / كجم رأس	الحد الأدنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري / كجم رأس	الحد الأدنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري / كجم رأس	الحد الأدنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري / كجم رأس	الحد الأدنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري / كجم رأس	الحد الأدنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري / كجم رأس	الحد الأدنى للعدد	معدل صرف العلف الشهري / كجم رأس
تجمعات الابقار البلدية	٥٠	١٢٠ صيفاً ٩٠ شتاء	٥٠	٩٠ صيفاً ٦٠ شتاء	٣٠	٩٠ صيفاً ٦٠ شتاء	٣٠	١٢٠ شتاء ١٠٠ شتاء	٢٠	١٠٠ صيفاً ٨٠ شتاء	٢٠	١٠٠ صيفاً ٨٠ شتاء	٢٠	١٢٠ صيفاً ٨٠ شتاء	٢٠	١٠٠ طول العام
الجاموس أو الابقار الاجنبية او الخليط	١٠	١٢٠ صيفاً ٩٠ شتاء	١٠	٩٠ صيفاً ٦٠ شتاء	١٠	٩٠ صيفاً ٦٠ شتاء	٣	١٥٠ صيفاً ١٢٠ شتاء	٥	١٥٠ صيفاً ١٢٠ شتاء	٧	٧٥ صيفاً ٥٠ شتاء	١٠	٥٠ صيفاً ٥٠ شتاء	١٠	٥٠ صيفاً ٥٠ شتاء
ماشية توريد اللبن الي شركة مصر للالبان	—	١ كجم لكل لبن صيفاً بحد اقصى ٥ كجم، ٥ كجم لكل كجم لبن شتاء نجد اقصى ٥ كجم يومياً شتاء ٥ كجم يومياً صيفاً	—	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة	نفس المعدلات السابقة

المصدر :-

وزارة الزراعة - الادارة العامة للاعلاف والتغذية - مجلات الاعلاف والتغذية - بيانات غير منشورة
هذه المعدلات للابقار الاجنبية و الخليطة فقط اما المعدلات الخاصة بالجاموس فهي نفسها المعدلات التي تصرف للابقار البلدي هذا العام

خلال عامي ٨١ ، ١٩٨٢ ثم عاود الارتفاع خلال عام ١٩٨٣ حيث بلغ الحد الأدنى
٥ رؤوس ثم تضاعف الي ١٠ رؤوس خلال عامي ٨٤ ، ١٩٨٥ .

أما بالنسبة لمنتجي الالبان الذين يقوموا بتوريد إنتاجهم الي شركة مصر
للالبان والاعذية فقد شجعتهم السياسة العلفية علي زيادة إنتاجهم من الالبان رغم
ان السياسة السعرية لم تشجعهم علي ذلك (كما سيتضح فيما بعد) حيث لم تحدد
العدد الأدنى للرؤوس ولكن إشتطت لصرف الاعلاف ان تكون ماشية اللبن مؤمن
عليها .

وهذا يبين انه كان هناك إتجاه لخفض الحد الأدنى لاعداد رؤوس ماشية
للبن المؤمن عليها لصرف الاعلاف وذلك حتي عام ١٩٨١ بالنسبة للابقار البلدية ،
وحتي عام ١٩٨٢ بالنسبة للجاموس والابقار الاجنبية والخليطة حيث انخفض الحد
الأدني الي ٢ رؤوس ثم عاود الارتفاع حتي وصل الي ١٠ رؤوس خلال عامي ٨٤ ،
١٩٨٥ . وقد يرجع الارتفاع في الحد الأدنى للرؤوس المؤمن عليها لصرف الاعلاف
الي العجز الكبير في الاعلاف وارتفاع اسعارها خلال الفترة الاخيرة ، كما قد
يرجع الي طرق التحايل علي اسلوب التأمين من جانب المربين ، للحصول علي
الاعلاف إما لتغذية ماشيتهم بها او لبيعها في السوق السوداء .

وحتي مع وجود هذه الاسباب ، فإن ذلك لايعتبر سبباً مقبولاً لهذا الارتفاع
في الحد الأدنى للتأمين علي ماشية اللبن لصرف الاعلاف ، لان ذلك يعني حرمان
الثالبية العظمي من المنتجين من الاستفادة من العلف الحكومي المدعم ، مما يضطرهم
الي شراء الاعلاف من السوق الحرة (السوداء) بأسعار تفوق اضعاف سعر العلف
الحكومي مما يترتب عليه الاقلال من كمية الاعلاف اللازمة للماشية وبالتالي انخفاض
انتاجيتها من اللبن من ناحية وزيادة تكلفة انتاج اللبن من ناحية اخري كما يكون
له تأثيراً ضاراً علي التوسع في النشاط اللبني لدي هذه المزارع والتي تمثل
القاعده الرئيسية لهيكل إنتاج الالبان في مصر .

تحدد السياسة العلفية بالاضافة الي الحد الأدنى للرؤوس المؤمن عليها

لصرف الاعلاف مقررات صرف الاعلاف خلال العام للانواع المختلفة من الماشية فكما يتضح من جدول (٢٨) اخذت هذه المقررات في التناقص خلال الفترة ٨٠/٧٨ ، حيث انخفضت المعدلات الشهرية للرأس من ١٢٠ كجم صيفاً ، ٩٠ كجم شتاءً خلال عام ١٩٧٨ الي ٩٠ كجم صيفاً ، ٦٠ كجم شتاءً خلال عامي ٧٩ ، ١٩٨٠ ، ثم ارتفعت هذه المقررات الي ١٢٠ كجم صيفاً ، ١٠٠ كجم شتاءً للرأس من الجاموس و الابقار البلدية ، والي ١٥٠ كجم صيفاً ، ١٢٠ كجم شتاءً للابقار الاجنبية والخليطة وذلك خلال عام ١٩٨١ .

وجدير بالذكر ان القرارات المنظمة لمقررات صرف الاعلاف لنشاط انتاج الالبان خلال عام ١٩٨١ ، اشترطت وجود حيازة زراعية لدي المستفيد مهما قلت مساحتها ، بينما في حالة عدم وجود حيازة زراعية فإن صرف الاعلاف يتم وفقاً لمعدلات عام ١٩٨٠ وهذا وقد ظلت مقررات صرف الاعلاف ثابتة خلال عام ١٩٨٢ ايضاً ، فيما عدا مقررات الابقار البلدية ، حيث انخفضت الي ١٠٠ كجم شهرياً صيفاً ، ٨٠ كجم شتاءً .

اما خلال الفترة ١٩٨٥/٨٣ ، فقد اخذت المقررات في التناقص مرة اخرى حيث انخفضت بالنسبة للابقار البلدية من ١٤٠ كجم صيفاً و ١٠٠ كجم شتاءً خلال عام ١٩٨٣ الي ١٠٠ كجم صيفاً و شتاءً خلال عام ١٩٨٥ ، أما بالنسبة للمقررات الجاموس او الابقار الاجنبية او الخليطة فقد انخفضت من ٧٥ كجم شهرياً خلال عام ١٩٨٣ الي ٥٠ كجم شهرياً خلال عام ١٩٨٥ .

وبخصوص مورد مصر للالبان والاعذية فكان نصيبهم من التذبذب في المقررات أقل كثيراً عنه بالنسبة لمنتجي الالبان الآخرين ، حيث تصرف لهم الاعلاف وفقاً لكميات اللبن المورد ، علي اساس كيلو جرام علف لكل كيلو جرام لبن يورد صيفاً ونصف كيلو جرام لكل كجم لبن يورد شتاءً بحد اقصى يومي ٥ كجم علف صيفاً و ٢٥ كجم علف شتاءً لكل رأس منتج ، وهذه المقررات ثابتة خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٥ وان كان قد الغيت الحدود الاقصى لكمية اللبن المورد خلال عام ١٩٨١ ثم عادت مرة اخرى خلال السنوات التالية .

تستنتج من ذلك ان معدلات صرف الاعلاف لماشية اللبن قد اخذت إلتجاما عاما متناقصا خلال فترة الدراسة ، هذا فضلا عن ان المقررات الحالية لصرف الاعلاف تقل كثيراً عن الاحتياجات المثلي منها وخاصة في فصل الصيف ، حيث تقدر إحتياجات الرأس من حيوان اللبن صيفا من الاعلاف المركزه بنحو ١٩٨٥ كـيلو جـرام يوميا^(١) ، بينما بلغت حصة العلف الحكومي خلال عام ١٩٨٥ بنحو ٢٢٠ كيلو جرام يوميا للابقار البلدية ، و١٧٠ كيلو جرام يوميا فقط بالنسبة للجاموس والابقار الاجنبية والخليطة كما اتضح من الجدول السابق . وهذا يعني ان ماشية الجاموس والتي تساهم بالنسبة الاكبر في انتاج اللبن في مصر عـلاوة علي مميزات اللبن الجاموسي كإرتفاع نسبة الدهن عنها بالنسبة للبن البقري تصرف لها مقررات علفيه تقل بنحو ٦٩٪ من إحتياجاتها اليومية . ومع إنخفاض المقررات العلفية يضطر منتجي اللبن المتمتعين بحصص العلف الحكومي الي شراء الاعلاف من السوق الحرة لتوفير إحتياجات الرأس من الاعلاف او الاكتفاء بهذه الحصص مما يؤثر علي إنتاجية الرأس من الالبان ، هذا فضلا عن اعتماد أغلبية المنتجين والذين لاتسمح حوزتهم من اعداد الماشية بصرف الاعلاف الحكومية علي شراء الاعلاف من السوق الحرة والتي ترتفع اسعارها كثيراً عن اسعار العلف الحكومي والذي يتمتع بالدعم .

وقد اوضحت احدي الدراسات ان السياسات السعرية الحالية تشجع علي وجود سوق سوداء للعلف المركز ، حيث انه في ظل الاسعار المحلية فإن العائد للطن علف مركز المستخدم في أنشطة التسمين ومزارع ألبان الجاموس التجارية وانتاج اللبن من الجاموس في المزارع التقليدية أعلي من سعر العلف المركز في السوق السوداء . ويعني ذلك ان هذه الأنشطة قادرة علي طلب العلف المركز (فوق الحصص المخصصة لها) من السوق السوداء^(٢) .

(١) المصدر : كمال أبو ريه - (دكتور) - تغذية الحيوان والدواجن - الاسس

العلمية الحديثة - العلائق والاعلاف - دار المعارف - الطبعة الاولى ١٩٦٧

(٢) المصدر : المجالس القومية المتخصصة - استراتيجية توفير البروتين للحيوان

في مصر - ١٩٨٤ .

وخلاصة القول هناك قصور شديد في السياسة العلفية بالنسبة لحيوان اللبن سواء من حيث تحديد الحد الأدنى من رؤوس الماشية لصرف الأعلاف لما تنطوي عليه من عدم عدالة في التوزيع ، حيث يقتصر صرف الأعلاف على كبار المربين دون صغارهم الأكثر احتياجا للدعم ، أو من حيث المقررات التي تصرف للرأس من الماشية حيث أنها تقل كثيرا عن الاحتياجات الحافظة منها . وطبيعي أن يؤثر ذلك في النهاية على معدلات نمو الانتاج اللبني في مصر وعلى اسعار المنتج النهائي وخاصة إذا اخذ في الاعتبار الارتفاع في اسعار العلف في الآونة الأخيرة ، فقد بلغ متوسط سعر طن علف انتاج الالبان (الدعم) خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨١ نحو ٤١٢٣ جنيها ، قفز هذا المتوسط خلال الاربع سنوات التالية ١٩٨٥/٨٢ الى حوالي ٨١٥٥ جنيها وقد تركزت هذه الزيادة خلال عامي ١٩٨٦/٨٥ حيث ارتفع خلالهما سعر طن العلف الحكومي من ٤٥ جنيها في ابريل ١٩٨٥ الى ٩٦ جنيها خلال اغسطس ١٩٨٦ ويرجع هذا الارتفاع في الاسعار الى الارتفاع في الاسعار العالمية من ناحية والى الارتفاع في اسعار الصرف من ناحية اخرى . ورغم ارتفاع اسعار العلف الحكومي فإنها مازالت تقل كثيرا عن اسعار الاستيراد وعن اسعار السوق الحرة ، حيث بلغ متوسط سعر طن العلف بالسوق الحرة خلال الفترة ١٩٨٥/٨٢ نحو ٢٠٠ جنيها وصل الي ٢٥٠ جنيها خلال شهر اغسطس ١٩٨٦ .

وبفرض ان هذا السعر يقارب سعر استيراد طن العلف يمكن إستنتاج الاعباء المالية التي تتحملها خزانة الدولة نتيجة لدعم علف ماشية اللبن .

ولذا فإنه يجب العمل على التوسع في انتاج الأعلاف المركزة بالاتجاه الى استزراع الصحراء بمحاصيل الأعلاف وإستنباط اصناف جديدة منها تتميز بإنتاج وفير ، مع رفع إنتاجية محاصيل الأعلاف الحالية وذلك من اجل تخفيض الحد الأدنى لاعداد ماشية اللبن اللازم لصرف الأعلاف وزيادة معدلات صرف الأعلاف بما يتلائم مع الاحتياجات المثلى لماشية اللبن منه .

٤ - ٥ - ٢ السياسة الاقتراضية :-

من اهم القروض التي تعطي لانات الماشية القروض متوسطة الاجل

وتعطي لشراء وتربية اناث الماشية ومدتها خمس سنوات والقروض طويلة الاجل وتعطي لانشاء مزارع انتاج اللبن ومدتها عشر سنوات . وقد اتجهت قيمة القروض متوسط الاجل للارتفاع خلال السنوات الخمس الاخيرة حتي وصلت الي ٢٥٠ ، ٥٠٠ جنيه لابقار البلدية والجاموس المحلي علي الترتيب و ٦٠٠ ، ١٠٠٠ جنيهه لابقار الفريزيان الخليطة والمستورده علي التوالي . اما سلف الاعلاف فقد تراوحت قيمتها من ٧٥ الي ١٠٠ جنيهها .

وتشجع هذه الفئات التسليفية كما نري علي انتاج اللبن من ابقار الفريزيان المستورده ولكنها لاتشجع انتاج اللبن من الابقار البلدية ، حيث ان انتاجها اللبني اقل كثيرا من الناتج اللبني للجاموس المحلي او الابقار المستورده ، فضلا عن ان الجزء الاكبر منها يستخدم في الاعمال الحقلية . كما قد يؤخذ علي هذه السياسة انخفاض الفئات التسليفية للجاموس المحلي عنها بالنسبة للفريزيان الخليط او الاجنبي ، علي الرغم من ان الجاموس يمثل حاليا المصدر الرئيسي لانتاج اللبن في مصر ، كما انه يقاوم الكثير من الامراض التي قد تصيب الابقار المستورده والمحلية .

ولذا فإنه يجب علي هذه السياسة ان تعطي مزيداً من العناية للجاموس المحلي برفع الفئات التسليفية لشراءه بما يتناسب مع الارتفاع الكبير في اسعاره .

أما القروض طويلة الاجل والخاصة بإنشاء مزارع اللبن فتعطي بضمنها عقار او ارض مملوكة للمقترض وبنسبة ثلثي قيمة الانشاءات والمباني . ويعاب علي هذه السياسة انها لم تشجع منتج اللبن المتوسط علي التوسع في انتاجه ، حيث تقدر الفائدة علي القروض التي تزيد عن ٢٠ ألف جنيه بنحو ٧٪ ، بينما تقدر بنحو ١٤٪ للقروض التي تقل عن ٢٠ ألف جنيه . فضلا عن ذلك فإن طرق تقدير حجم القروض وشروطها يشوبها العديد من العيوب والثغرات التي تخرج مناقشتها عن نطاق هذا البحث .

ومن الطبيعي ان يكون للقصور في هذه السياسة أثراً لا يمكن تجاهلها

علي نشاط انتاج اللبن في مصر . ويستلزم ذلك اعادة النظر في السياسة الاقراضية بالنسبة لهذا النشاط من اجل القضاء علي الثغرات العديدة في السياسة الحالية وبالتالي تشجيع المربين علي التوسع في الانتاج اللبني .

٤ - ٥ - ٤ السياسة النقدية :-

تؤثر السياسة النقدية علي قطاع إنتاج وتصنيع الالبان في مصر شأنها في ذلك شأن اي قطاع انتاجي آخر ، حيث يؤثر الارتفاع في اسعار صرف الدولار علي السياسة الاستيرادية بالنسبة لمستلزمات انتاج الالبان كالأعلاف والحلابات ومستلزمات تصنيع الالبان كالألات وغيرها .

وقد اتضح خلال السنوات الماضية ارتفاع اسعار صرف الدولار وتعدد تلك الاسعار ، فبعد ان ظل سعر الصرف الرسمي مستقرًا عند ٤٢ قرشًا للدولار حتي منتصف عام ١٩٧٨ ، ارتفع الي ٧٠ قرشًا خلال النصف الثاني من نفس العام ، واعتمد الصرف خلال السبعينات بالاضافة الي سعر الصرف الرسمي علي السعر التشجيعي الذي ارتفع من ٧٥ قرشًا خلال نهاية السبعينات الي ٨٤ قرشًا خلال عام ١٩٨١ ثم ارتفع هذا السعر تدريجيا خلال النصف الاول من الثمانينات حتي وصل الي ١٢٤ قرشًا للدولار . وبالإضافة الي سعر مجمع البنك المركزي وهو ٧٠ قرشًا للدولار والسعر التشجيعي وهو ١٢٤ قرشًا للدولار هناك ايضا سعر مجمع البنوك التجارية وهو ٨٤ قرشًا وسعر السوق الحرة والذي وصل الي نحو ١٩٠ قرشًا للدولار .

وجدير بالاشارة ان حصص الاستيراد للقطاع الحكومي والقطاع العام تقدر علي اساس السعر الرسمي ، بينما تقدر حصص الاستيراد للقطاع الخاص علي اساس السعر التشجيعي للدولار .

وتعكس تعدد اسعار الصرف ، فضلا عن إتجاهها خلال العشر سنوات الماضية الي الارتفاع تدهور قيمة الجنيه المصري ، وهذا يعني ارتفاع القيمة الاستيرادية

لمستلزمات انتاج وتصنيع الالبان ، مما يترتب عليه ارتفاع اسعار المنتجات اللبنية النهائية وذلك بالنسبة لمنتجات القطاع الخاص او تحمل شركة القطاع العام المصنعة للالبان لاعباء (خسارة) مالية كبيرة نتيجة لعدم سهولة تحريك اسعار منتجاتها (بما يتمشي مع الارتفاع في التكلفة الاستيرادية) نظرا لتدخل الدولة في تسعير هذه المنتجات .

وجدير بالذكر انه طبقا للقرارات الاقتصادية الاخيرة والتي صدرت خلال شهر اغسطس ١٩٨٦ ، ألغي التعامل بأسعار صرف جميع البنوك التجارية والذي يقيم فيه سعر الدولار بنحو ٨٤ قرشا ، كما تضمنت هذه القرارات تقييم سعر الصرف للواردات الجمركية بسعر ١٢٥ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا للدولار ، ومن المتوقع ألا يترتب علي ارتفاع سعر الصرف للدولار الذي يحاسب عليه جمركيا طبقا لهذه القرارات ارتفاع ملموس في اسعار المنتجات اللبنية حيث واكسب هذه القرارات تخفيض التعريفة الجمركية الي نحو ٥٠% مما كانت عليه قبل ارتفاع سعر صرف الدولار .

٤ - ٥ - ٥ السياسة المالية :-

تتمثل السياسة المالية في الرسوم الجمركية علي الواردات من المنتجات اللبنية ومستلزمات الانتاج والسياسة الضريبية علي نشاط انتاج اللبن . ورغم ان هدف السياسة العامة للدولة من اعفاء السلع الغذائية المستوردة من الرسوم الجمركية هو تخفيف العبء علي المواطنين وتوفير السلع بأسعار ملائمة ، الا ان ذلك اصبح في نفس الوقت احد المعوقات التي تحد من التوسع في انتاج وتصنيع الالبان وخاصة بالنسبة للقطاع العام ، حيث ان ذلك ساعد علي خلق منافسة غير متكافئة بين المنتجات اللبنية المستوردة والمنتجات المحلية ، ويزيد من خطورة هذا الوضع انه في الوقت الذي تعفي فيه الدولة المنتجات اللبنية المستوردة من الرسوم الجمركية تغرضها علي مستلزمات الانتاج المستوردة التي تدخل في صناعة الالبان ، حيث تدفع شركة مصر للالبان والاعذية رسوما جمركية تصل الي ٦٢% علي الجبن الشيدر ورقائق الالومنيوم المستخدم في تعبئة الجبن المطبوع

كذلك تدفع الشركة رسوما جمركية علي البولي ايثلين المستخدم في تعبئة اللبن تصل الي ٦٥٪ من قيمته ، هذا فضلا عن الرسوم الجمركية علي بعض الالات وقطع الغيار المستوردة .

يتضح من ذلك ان السياسة الجمركية الحالية لم تراعي حماية الصناعة الوطنية ، بل يمكن القول انها قد شجعت المنتج الاجنبي علي حساب المنتج المحلي . وهو مايستلزم ضرورة اعادة النظر في هذه السياسة والعمل علي إعفاء مستلزمات الانتاج المحلي من الرسوم الجمركية ، علي ان تفرض رسوما علي الواردات من المنتجات اللبنية .

وجدير بالذكر ان القرارات الاقتصادية الاخيرة التي صدرت خلال شهر اغسطس ١٩٨٦ ، قد تضمنت اخضاع الواردات من السلع الغذائية الاساسية لفئة ضريبية (٪ فقط) قرار جمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٦ بشأن التعريفة الجمركية) وان كانت هذه التعريفة مازالت في حاجة للزيادة وذلك لتحقيق الحماية الملائمة للمنتجات المحلية .

ويؤيد المسئولون* عدم زيادة التعريفه الجمركية بحجة ان الحماية العالية للمنتجات المحلية تؤدي الي تواكل الصناعة الوطنية ، وهذا الرأي مردود عليه بأن مايحدث الآن هو عكس ذلك ، حيث ان الاعفاء الجمركي للواردات من المنتجات اللبنية وفي نفس الوقت الرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة علي مستلزمات الانتاج ، قد ترتب عليهم وجود طاقة عاطلة كبيرة بشركة مصر للالبان لعدم قدرتها علي العمل بالطاقة الكاملة ، نظراً للمنافسة التي تواجهها الشركة من الواردات التي تتمتع بجودة عالية وسعر منخفض معاً .

وقد ترتب علي ذلك رفض الشركة لقبول كميات كبيرة من الالبان الخام التي توردها المربين والمنتجين ، مما أوقع العديد منهم في مشاكل كثيرة

* حديث للسيد وزير المالية بجريدة الاهرام الرسمية في ٢٩/٨/١٩٨٦ .

أدت الي تصفية عدد كبير من مزارع انتاج اللبن خلال الفترة الاخيرة،تضمن ايضا هذا القرار اخضاع العدد والالات الرأسمالية اللازمة للانتاج للحد الأدنى لفئات الضريبة وهو ٥٪ وتمثل هذه النقطة خطوة إيجابية لازالة الاختلالات الكثيرة في السياسة الجمركية المرتبطة بإنتاج وتصنيع الالبان .

ومن ناحية اخري فإنه علي الرغم من وجود فرص للمنافسة داخلياً بين القطاع العام والقطاع الخاص ، فإن كليهما غير قادر علي منافسة المنتجات المستوردة وخاصة بالنسبة للقطاع العام التي تقوم الدولة بتسعير منتجاته جبرياً ، بينما نترك للقطاع الخاص الحرية للتسعير الودي لمنتجاته اللبنيه .

ولذا فإن الامر يستوجب اعفاء مستلزمات تصنيع الالبان بالقطاع العام من الرسوم الجمركية مع فرض رسوم جمركية علي الواردات من الالبان ومنتجاتها .

أما بالنسبة للسياسة الضريبية فهي علي النقيض من السياسة الجمركية حيث انها قد شجعت علي التوسع في إنتاج وتصنيع الالبان نظراً لتمتع هذه المشاريع خلال سنواتها الاولى بالاعفاء الضريبي شأنها في ذلك شأن المشروعات الغذائية الاخرى ، حيث انه طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يعفي من الضريبة ارباح شركات وحظائر المواشي لمدة عشر سنوات إعتباراً من تاريخ مزاولة النشاط .

٤ - ٥ - ٦ السياسة الاستيرادية :-

نظراً للعجز الكبير في الألبان والناجم عن قصور كميات الانتاج المحلي من الالبان عن مواكبة إحتياجات الاستهلاك ، فقد شجعت الدولة استيراد المنتجات اللبنيه لسد هذا العجز كما تبين فيما سبق . ولكن يؤخذ علي ذلك عدم وجود سياسة واضحة المعالم بالنسبة لاستيراد المنتجات اللبنيه ، فمن الملاحظ عدم إنتظام عملية الاستيراد ، فضلاً عن عدم وجود قيود علي الأنواع

والكميات المستوردة .

فمن غير المنطقي انه في الوقت الذي تعاني فيه بعض مناطق انتاج الالبان من مشكلة فائض الالبان وعدم القدرة علي تسويقها ، نجد ان هناك استيراد للالبان الخام (كما تبين من جدول (١٠) ورغم ان اسعار هذه الالبان كانت تزيد بعض الشيء عن الاسعار المحلية ، حيث انه وفقا لاسعار شهر ابريل ١٩٨٤ بلغ سعر كيلو اللبن المحلي ٧٠ قرش في حين بلغ سعر زجاجة كيلو اللبن السائل المستورد ٨٥ قرشا^(١) الا انها وجدت إقبالا كبيرا من المستهلكين نظرا لفارق الجودة والتعقيم .

ترتب ايضا علي سياسة تشجيع الاستيراد من المنتجات اللبنية ارتفاع حجم الواردات من الجبن المطبوخ (مثلثات) عام (١٩٨٤/٨٤) الي نحو سبعة امثال حجم الانتاج المحلي منها ، في حين ان شركة مصر للالبان والاعذية لديها طاقة عاطلة في انتاج الجبن المطبوخ وكما انها لديها من الامكانيات والطاقت التي تمكنها من زيادة الانتاج للحد من الاستيراد كذلك زادت الواردات من الجبن الابيض وطرحتم للمستهلك بأسعار تقل عن نصف اسعار الانتاج المحلي منها . فضلا عن ذلك ارتفعت الواردات من الالبان المجففه الي ان بلغت خلال السنوات الاخيرة الي مايقرب من ثلاثة امثال حجم مدخلات شركة مصر للالبان والاعذية من الالبان الطازجة .

وتتمثل مشكلة زيادة الواردات من الالبان الجافه (وكذلك معظم الواردات من منتجات الالبان) في ان اسعارها تقل كثيرا عن سعر الالبان الخام

(١) المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية - دراسة المشكلة التموينية اسبابها وواجه علاجها مع تطبيقات مقترحة لمجموعة السلع التموينية ١٩٨٢ .

الطازجة ، مما يزيد من الاقبال عليها . فقد أشارت احدي الدراسات^(١) الي ان ثمن كيلو اللبن الجاف كامل الدسم المسترجع بنسبة ١ : ٧ (قريبا من تركيب اللبن البقري) يصل طبقا لاسعار عام ١٩٨٣ الي نحو ٢٠٤٥ قرش ، فبي حين ان كيلو اللبن الجاف كامل الدسم المسترجع بنسبة ١ : ٤ (قريبا من تركيب اللبن الجاموسي) يصل سعره الي نحو ٦٧٧ قرش للكيلو ، وبمقارنة تلك الاسعار بأسعار اللبن المحلي الطازج السائده خلال نفس العام وهي ٧٥ قرشا للكيلو ، اتضح ان سعر كيلو اللبن المسترجع من اللبن المجفف ارخص كثيرا عن مثيله من اللبن المحلي الطازج ؛ ولكن هذا السعر كان اعلي من سعر كيلو اللبن المبستر لعام ١٩٨٣ .

هذا وقد أدى ذلك الي الحد من الاقبال علي الالبان الطازجه والمبسترة ايضا ، نظرا لانخفاض جودة الاخيرة في حالات كثيرة لسوء طريقة تداولها وتخزينها .

نستنتج مما سبق ان السياسة الاستيرادية الحالية تمثل عبية امام حماية ونهوض صناعة الالبان الوطنية ، نظرا لان هذه السياسة لم توضع علي اساس دراسة سليمة لحجم الانتاج المحلي من الالبان ومنتجاتها وإحتياجات السوق المحلي منها ، مما وضع هذه الصناعة في ظروف منافسة غير متكافئة من المثليل المستورد ، حيث ان معظم واردات الالبان ومنتجاتها تتصف بالجودة المرتفعة فضلا عن انخفاض اسعارها في احيان كثيرة عن مثيلتها المحلية نظرا لاعفاؤها جمركيا ، علاوة علي ان معظم هذه المنتجات كانت قد دعمت في البـلاد المنتجة لها .

(١) محمد الهامي محمد (د) وعدي محمد صالح (د) . مرجع سابق .

وجدير بالاشارة ان القرارات الاقتصادية الجديدة التي صدرت خلال شهر اغسطس ١٩٨٦ قد تضمنت حظر استيراد بعض منتجات الالبان منها الالبان والقشده الطازجه غير المركزه والالبان والقشده المحفوظه المركزه او المحلاه او المجففه والجبن فيما عدا الجبن جوده وايدام وشيدر والجبن الابيض، وان كان من غير الواضح في هذه القرارات ما المقصود بالالبان المجففه امي العبوات المنزلية ام شكاير الالبان الجافه؟؟

وعلي اي الاحوال تمثل هذه القرارات خطوه علي الطريق السليم لتشجيع صناعة الالبان في مصر .

كما تضمنت هذه القرارات ايضا الغاء الاعفاءات الجمركية وإخضاع السلع الغذائية الاساسية لفئة ضريبية بواقع ١٪ فقط وان كانت هذه النسبة لاتحقق الحماية الكافية لصناعة الالبان كما سبق الذكر .

نخلص مما سبق انه يجب ان يعاد النظر في السياسة الاستيرادية لمنتجات الالبان وتعديل بحيث تدخل في الاعتبار الطاقات الانتاجية الحالية والمتوقعة لهذه المنتجات وإحتياجات السوق منها ، حتي يمكن رسم مياسة ثابتة واضحة للانواع والكميات الواجب إستيرادها لتغطية إحتياجات المستهلك ، علي ان تدعم تلك السياسة بالتعريفه الجمركية الكفيلة بتحقيق الحماية للصناعة الوطنية .

موجز وتوصيات

تعتبر الالبان من اهم مكونات الانتاج الحيواني ، حيث ساهمت بنحو ٢٥ ٪ من اجمالي القيمة النقدية للانتاج الحيواني خلال عام ١٩٨٢ ، وقد بلغت القيمة النقدية لانتاج الالبان خلال هذا العام حوالي ٨٨٦ مليون جنيه بالاسعار الجارية . واللبن فضلاً عن اهميته الاقتصادية يعتبر غذاء شبه كامل ، فهو مصدر للبروتين الحيواني مرتفع القيمة الغذائية لإحتوائه علي الاحماض الامينية الضرورية كما يحتوي دهن اللبـن علي الاحماض الدهنية الاساسية ، فضلاً عن إحتوائه علي الاملاح المعدنية والفيتامينات اللازمة لجسم الانسان ، كما يعتبر ماده خام لكثير من الصناعات الغذائية .

ورغم الاهمية الكبيره للالبان فإن جمهورية مصر العربية مازلت تعاني من عجز الانتاج المحلي من منتجات الالبان المختلفة عن الوفاء بإحتياجات الاستهلاك المحلي منه ، الامر الذي أدى الي وجود فجوة بين الانتاج والاستهلاك يتزيمد حجمها سنوياً وتقوم الدولة بسد هذه الفجوة عن طريق استيراد منتجات الالبان من الخارج .

ومن ناحية اخري فإن الكميات المنتجة من الالبان المحلية لا يـوجـهـه للتصنيع منها إلا نسبة صغيره جداً ، في حين تسوق وتباع باقي الكمية المنتجة بالطرق البدائية التي يترتب عليها عدم توافر الاشتراطات الصحيه باللبـن ومن منتجاته وخاصة التي تصنع منه في المعامل الصغيره المنتشرة في الريف . ومن ثم فقد نبعت اعمية تلك الدراسة من خطورة ذلك الوضع وما يترتب عليه من إضرار بصحه الانسان وإهدار للثروة اللبـنية في مصر .

ويهدف هذا البحث الي التعرف علي المشاكل والمعوقات التي تحول دون تجميع ومعامله او تصنيع الكميات المنتجة محلياً من الالبان بصفه عامه ولـدي وحدات القطاع العام بصفه خاصه . وقد اشتملت الدراسة علي اربعة فصول عدا مقدمه والموجز والتوصيات .

موجز وتوصيات

تعتبر الالبان من اهم مكونات الانتاج الحيواني ، حيث ساهمت بنحو ٢٥ ٪ من اجمالي القيمة النقدية للانتاج الحيواني خلال عام ١٩٨٢ ، وقد بلغت القيمة النقدية لانتاج الالبان خلال هذا العام حوالي ٨٨٦ مليون جنيه بالاسعار الجارية . واللبن فضلاً عن اهميته الاقتصادية يعتبر غذاء شبه كامل ، فهو مصدر للبروتين الحيواني مرتفع القيمة الغذائية لإحتوائه علي الاحماض الامينية الضرورية كما يحتوي دهن اللبـن علي الاحماض الدهنية الاساسية ، فضلاً عن إحتوائه علي الاملاح المعدنية والفيتامينات اللازمة لجسم الانسان ، كما يعتبر ماده خام لكثير من الصناعات الغذائية .

ورغم الاهمية الكبيره للالبان فإن جمهورية مصر العربية مازلت تعاني من عجز الانتاج المحلي من منتجات الالبان المختلفة عن الوفاء بإحتياجات الاستهلاك المحلي منه ، الامر الذي أدى الي وجود فجوة بين الانتاج والاستهلاك يتزيد حجمها سنوياً وتقوم الدولة بسد هذه الفجوة عن طريق استيراد منتجات الالبان من الخارج .

ومن ناحية اخري فإن الكميات المنتجة من الالبان المحلية لا يـوجـه للتصنيع منها إلا نسبة صغيره جداً ، في حين تسوق وتباع باقي الكمية المنتجة بالطرق البدائية التي يترتب عليها عدم توافر الاشتراطات الصحيه باللبـن ومنتجاته وخاصة التي تصنع منه في المعامل الصغيره المنتشرة في الريف . ومن ثم فقد نبعت اعمية تلك الدراسة من خطورة ذلك الوضع وما يترتب عليه من إضرار بصحه الانسان وإهدار للثروة اللبـنية في مصر .

ويهدف هذا البحث الي التعرف علي المشاكل والمعوقات التي تحول دون تجميع ومعامله او تصنيع الكميات المنتجة محلياً من الالبان بصفه عامه ولـدي وحدات القطاع العام بصفه خاصه . وقد اشتملت الدراسة علي اربعة فصول عدا مقدمه والموجز والتوصيات .

إستعرض الفصل الاول الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للالبان ، وقسم هذا الفصل الي ثلاثة اقسام تناول اولها الطاقة الانتاجية ، وتناول ثانيها الطاقة الاستهلاكية وتناول آخرها تطور الواردات من الالبان ومنتجاتها . ومن خلال القسم الاول تم التعرف علي حجم الثروة الحيوانية المنتجة للبن ، تطور الطاقة الانتاجية ، التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من الالبان ونظم انتاج اللبن ، حيث تبين ان اعداد الجاموس المحلي تتزايد سنويا بمعدل قدره ٢٣ ألف رأس ، فقد ارتفعت من ٢٢ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي ٢٢٩ مليون رأس عام ١٩٨٢ . أما اعداد الابقار فقد انخفضت اعدادها سنويا بمعدل ٤٠ ألف رأس ، حيث انخفضت من ٢١٤ مليون رأس عام ١٩٧٥ الي ١٨٣ مليون رأس عام ١٩٨٢ . أما إناث الماشية الحلوب فقد زادت اعدادها بنسبة بسيطة خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من ١٩٨ مليون رأس خلال الفترة ١٩٧٨/٧٥ الي ٢٠٨ مليون رأس خلال الفترة ١٩٨٢/٧٩ .

وبدراسة تطور الطاقة الانتاجية من الالبان تبين ان الانتاج المحلي من الالبان ارتفع من ١٧٤ مليون طن عام ١٩٧٤ الي ١٩٧ ألف طن خلال عام ١٩٨٢ ، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١.٢٥ % ، تساهم إلبان الجاموس بالنسبة الأكبر في اجمالي الالبان ، حيث تساهم بنحو ٦٥.٢ % ، بينما تساهم ألبان الابقار والماعز بنحو ٢٤.٤ % ، ٤.٤ % من متوسط اجمالي الالبان المنتجة خلال الفترة ١٩٨٢/٧٤ علي الترتيب ، وقد تبين معدل النمو السنوي بين كل من مصادر اللبن الثلاثة المذكورة خلال فترة الدراسة حيث بلغ حوالي ١.٦ % ، ٢.٥ % ، ٢.٥ % لكل من ألبان الجاموس والابقار والماعز علي التوالي .

كما تبين من الدراسة ثبات إنتاجية الرأس من الالبان خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ متوسط إنتاجية الرأس نحو ٦٦٧ ، ١١٢٧ كجم / سنه لكل من الابقار والجاموس علي التوالي ، بمتوسط سنوي قدره ٩١٦ كجم ، اي مايعادل (علي اساس ان موسم الحليب يقدر بنحو ٢٠٥ يوم) نحو ٢ كجم في اليوم .

ومن الامور الجديرة بالذكر وكما اوضحت الدراسة ان تقديرات الانتاج المحلي من اللبن الخام تخضع لقواعد ثابتة لايراعي فيها التغيرات السنوية للعوامل الخارجية المؤثرة علي انتاج الالبان كالعوامل البيئية والوراثية والصحية

والتغيرات المتلاحقة في السياسات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي انتاج الالبان .

ونظراً لارتفاع معدل النمو السكاني السنوي عن الزيادة السنوية المتحققة في الانتاج اللبني فقد تناقص نصيب الفرد من الانتاج المحلي من الالبان ، حيث انخفض من ٤٦٨ كجم/ سنة عام ١٩٧٤ الي ٤٢٩ كجم / سنة عام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي قدره - ٠.٩٪ سنوياً . هذا وقد إنخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الالبان ومنتجاتها من ٩٨.٨٪ عام ١٩٧٤ الي ٦٥.٦٪ خلال عام ١٩٨٢ ، أي أن الانتاج المحلي من الالبان اصبح يغطي ثلثي الاحتياجات فقط بعد ان كان هناك شبه إكتفاء ذاتي منه منذ عشر سنوات .

وبدراسة التوزيع الجغرافي للانتاج المحلي من اللبن الخام في محافظات الجمهورية عام ١٩٨٢ تبين ان انتاج اللبن الخام يتركز بصفة عامة في محافظات الشرقية والدقهلية والمنوفية والبحيرة والغربية وسوهاج ، حيث بلغت مساهمة تلك المحافظات الست مجتمعة حوالي ١١.٣ ألف طن، تمثل نحو ٥٦.١٪ من اجمالي انتاج اللبن الخام في جمهورية مصر العربية خلال هذا العام والبالغ ١٩٦٧ ألف طن .

وقد تبين من دراسة نظم انتاج اللبن ان هناك عدة انماط مختلفة من الانظمة الانتاجية يتم من خلالها انتاج اللبن في مصر . يمثل القطاع التقليدي النمط الانتاجي الشائع ، حيث يساهم بنحو ٨٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان ، وتتميز مزارع هذا القطاع بصغر حجمها حيث تضم واحد أو اثنين من الماشية فقط . اما القطاع الاهلي فغالبا ماتضم قطعانه الجاموس فقط ويساهم انتاج هذه المزارع بنحو ١٧٪ من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان . أما القطاع الحكومي ويتمثل في الهيئات والمؤسسات والشركات فيساهم بنحو ١٪ فقط من اجمالي الانتاج المحلي من الالبان وتتكون قطعان هذا القطاع من الابقار الاجنبية والخليطة والبلديه بالإضافة الي الجاموس .

وأوضحت الدراسة ان المستويات الدنيا للانتاجية من الجاموس والابقار قد تحققت بالمزارع التقليدية والتي تملك نحو ٨٨٪ من عدد رؤوس ماشية اللبن

أما الانتاجية المرتفعة للرأس من الابقار والجاموس فقد تحققت بين المزارع الحكومية والاملية ، ويشير ذلك الى اهم المشاكل التي تعوق تصنيع الالبان في مصر وهي تشتت الوحدات الانتاجية لدى مزارع القطاع التقليدي، مما ترتب عليه صعوبة تجميع الالبان الصالحة للتصنيع من مئات الألوف من صغار المنتجين يومياً وذلك لعدم وجود الجهاز التسويقي القادر علي تجميع وحفظ وتسويق هذه الالبان .

وتناول القسم الثاني من الفصل الأول الاستهلاك المحلي من الالبان ومنتجاتها وقد تبين ان اجمالي الاستهلاك القومي ارتفع من ١٨٢ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ٢٠٨٨ ألف طن عام ١٩٨٢ أي ما يعادل نمو سنوي قدره ٤.٥ % ، ويزيد هذا المعدل عن ثلاثة أمثال معدل النمو السنوي في الانتاج المحلي من الالبان ، مما ادي الي تزايد حجم الفجوة بين الانتاج والاستهلاك سنوياً . وقد تباين معدل النمو السنوي للاستهلاك القومي من الالبان تبايناً كبيراً خلال النصف الاول والثاني من فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٧٤/٧٧ نحو ٨.٢ % ، انخفض الي ٣.٤ % خلال الفترة ١٩٨٢/٧٩ . وتعزي الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من الالبان خلال النصف الاول من فترة الدراسة الي تطبيق سياسة الإنفتاح وماتبعتها من سياسات إقتصادية ساعدت علي زيادة الاستيراد من الالبان ومنتجاته و التوسع في المشاريع الاستثمارية المنتجة والمصنعة لمنتجات الالبان . فضلاً عن تزايد كميات الالبان ومنتجاتها المقدمه في صوره معونه ، وقد ساهمت الزيادة السكانية بنحو ٢٣ % فقط من الزيادة التي حدثت في الاستهلاك القومي خلال هذه الفترة ، بينما ساهمت العوامل الاخرى المؤثرة علي الاستهلاك الفردي والتي اهمها الزيادة في الدخل والتغير في الانماط الاستهلاكية بنحو ٧٧ % من هذه الزيادة . أما خلال الفترة الثانية ١٩٨٢/٧٩ فقد ساهمت الزيادة السكانية بنحو ٦٨ % من الزيادة السنوية في الاستهلاك القومي بينما ساهمت الزيادة في استهلاك الفرد والعوامل المؤثرة عليه بحوالي ٣٢ % فقط .

وقد أوضحت الدراسة ان استهلاك الفرد من الالبان ارتفع من ٥٠.٦ كجم عام ١٩٧٤ الي ٦٧.٢ كجم خلال عام ١٩٨٢ ، ورغم ذلك فهو مازال منخفض كثيراً بالمقارنة بنصيب الفرد منها بالدول المتقدمة ، حيث لا يصل الي ربع استهلاك الفرد في الدول المتقدمة ، بينما يستهلك الفرد في الدول الاشتراكية المتقدمة أكثر من خمسة أمثال مايخص الفرد في مصر من الالبان ومنتجاتها ، كما أن نصيب الفرد في مصر من الالبان يقل عن نصف متوسط الحد الادني لاحتياجات

الجسم منه ولذا فإنه من الضروري العمل علي رفع نصيب الفرد في مصر — من
الالبان ومنتجاتها بزيادة الانتاج المحلي منها والتغلب علي المشاكل والمعوقات
التي تعوق تنمية الانتاج اللبني في مصر .

تناول هذا القسم كذلك عرضاً للنمط الاستهلاكي اللبني في مصر ، حيث
تبين ان متوسط نصيب الفرد اليومي من الالبان ومنتجاتها (في صورة لبن سائل)
بلغ نحو ١٩١ جم فقط خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٢/٨٢ ، أي انه لم يصل بعد الي كوب
لبن واحد يومياً ، يستهلك نحو ٢٤٪ من كمية اللبن علي صوره ألبان ، يمثل
أغلبها اللبن الجازج كامل الدسم (٢١٪) ثم اللبن المحفوظ المركز (٨٦٪) ثم
اللبن المبستر (٢١٪) فالزبادي (١٤٪) ، ويوضح ذلك ارتفاع كمية الالبان
التي تستهلك في صوره غير معاملة حرارياً مما يعرض العديد من المستهلكين
للإصابة بالامراض اذا لم تعامل هذه الالبان المعاملة الحرارية الملائمة بينما
يمثل اللبن المبستر نسبة ضئيلة للغاية، مما يستلزم معه ضرورة التوسع في انتاج

هذه الالبان واصدار التشريعات التي تحد او تمنع تداول الالبان بصورتها الخام
كما هو معمول به في معظم بلدان العالم .

هذا ويساهم الجبن بأنواعه المختلفة بنحو ٥١٪ من كمية منتجات الالبان
(في صوره لبن سائل) ، حيث يستهلك نحو ٢٢٪ من الالبان في صوره جبين
ابيض و ٢٠٪ علي صورة جبن قريش ونحو ٦٪ ، ١٩٪ جبن ركفور وجبن جاف
علي التوالي . اما المنتجات اللبنية الاخرى فتساهم بنحو ١٥٪ من اجمالي
المنتجات اللبنية . ويوضح ذلك ارتفاع نسبة الالبان التي توجه الي صناعة
الجبن القريش الذي يصنع معظمه بطريق بدائية وبالتالي لا تتوفر به الشروط
الصحية المناسبة : وللتغلب علي ذلك فإنه يقترح رفع أسعار توريد الالبان

الي القطاع العام من خلال مراكز التجميع او إنشاء وحدات تجميع وتصنيع

بسيطة تقوم بشراء الالبان من المربين بأسعار ملائمة ثم معاملتها حرارياً

وذلك لبيعها مباشرة الي المستهلك او لنقلها الي مرحلة اخري من التصنيع

ولتحقيق ذلك فإنه لابد من ان يكون السعر الذي يدفع للمربي او المنتج مجزي

لتشجيعه علي تسليم ألبانه لهذه الوحدات بدلاً من تصنيعه أو بيعه في صورتـــــــــــــــــه

الخام .

أما القسم الثالث من هذا الفصل فقد تناول تطور الواردات من اللبن ومنتجاته حيث تبين ان الواردات من الالبان ومنتجاتها قد زادت من ١٢٨ ألف طن خلال عام ١٩٧٤ الي حوالي ١١١٧ ألف طن عام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي قدره ٢٢,٢٪ . وتمثل الواردات عبأ كبيراً ميزان المدفوعات حيث انها تقتراب من زيادة مضطردة سنوياً من ناحية وترتفع اسعار إستيرادها بمعدلات تفوق تلك الزيادة المتحققة في الكمية من ناحية اخرى ، حيث بلغ معدل النمو السنوي لقيمة الواردات من الالبان ومنتجاتها نحو ٢٦,٩٪ خلال الفترة ١٩٨٢/٧٤ . تتمثل كذلك خطورة تلك الواردات في المنافسة الغير متكافئة التي تواجهها صناعات الالبان المحلية من كمية اسعار تلك الواردات .

وقد تناول الفصل الثاني من الدراسة الطاقة الانتاجية من منتجات الالبان ، وشمل عرضاً لاهم الوحدات المصنعة لمنتجات الالبان وتوزيعها الجغرافي وكذا تطور كمية وقيمة المنتجات اللبنية المختلفة في كل من القطاع العشام والقطاع الخاص ، وقد تبين ان انتاج الالبان بالقطاع العام يقتصر علي شركة مصر للالبان والاعذية ويتبعها تسعة مصانع هي : مصنع القاهرة (بمحافظة القاهرة) ، مصنع الاسكندرية (بمحافظة الاسكندرية) ، مصنع دمياط (بمحافظة دمياط) ، مصنع المنصورة (بمحافظة الدقهلية) ، مصنع طنطا (بمحافظة الغربية) ، مصنع الاسماعيليه (بمحافظة الاسماعيليه) ، مصنع سخا (بمحافظة الغربية) ، مصنع كوم أمبو (بمحافظة اسوان) ومصنع نستو (بمحافظة القاهرة) ، أما الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع الخاص فيبلغ عددها نحو ألفين مصنع مرخص منها بمعرفة وزارة الصناعة نحو ٢٠٠ مصنع فقط ، في حين يبلغ عدد الوحدات التي يعمل بها عشرة مشغولين فأكثر نحو ٤٦ وحدة إنتاجية ، تتوزع هذه الوحدات بين عشرة محافظات هي محافظة القاهرة (٦ وحدات) ، الاسكندرية (١٠ وحدات) ، دمياط (١٢ وحدة) ، الدقهلية (٧ وحدات) ، المنوفية (٢ وحدات) ، الشرقية والقليوبية والغربية (بكل منهم وحدتين) والسويس والجيزة (بكل منهما وحدة فقط) . ويتبين من ذلك ان محافظات وجدة قبلي

نصيبها محدود من صناعة الالبان ، حيث لايقام بها غير مصنع كوم أمبو بإسوان .

وبدراسة تطور الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان تبين ان الطاقة الانتاجية لمنتجات الالبان تتزايد سنوياً بمعدلات تتباين بين الاصناف المختلفة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ فيما عدا الجبن الرقفور (حيث تذبذب الانتاج منه بصورة كبيرة سنوياً) ، فقد تضاعف تقريباً انتاج اللبن المبستر حيث زاد من ٢٨٥ ألف طن الي ٧٤٢ طن ، اما انتاج اللبن الزبادي فقد زاد بما يقرب من ٥ مرات خلال نفس الفترة، حيث ارتفع من ١٩٩ ألف طن الي ٩٥٠ ألف طن ، هذا مع العلم بأن الانتاج من اللبن المبستر والزبادي قد اقتصر علي انتاج القطاع العام فقط . اما الانتاج من الجبن الابيض فقد ارتفع من ١٢٧ ألف طن الي ١٧٧ ألف طن ، وقد تضاعف الانتاج من الجبن الجاف حيث ارتفع من ٢٠٢ ألف طن عام ١٩٧٤ الي ٧٦٠ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ . وهذا ويختلف حجم مساهمة كل من القطاع العام والخاص في إنتاج الاصناف المتنوعة من المنتجات اللبنية ، حيث يقتصر انتاج اللبن المبستر علي القطاع العام ، كما يتركز انتاج اللبن الزبادي في القطاع العام . بينما يتركز انتاج الجبن الابيض والرقفور والزبد والآيس كريم في القطاع الخاص .

تبين كذلك ان معدل الزيادة في قيمة المنتجات اللبنية المختلفة يفوق كثيراً معدل الزيادة في كمية هذه المنتجات خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت الزيادة في قيمة منتجات القطاع العام كاللبن المبستر والزبادي والجبن الابيض والمطبوخ والجاف نحو ٢٠٩ ، ٨٠ ، ٧٠ ، ١٧٠ ، ٩٠ مره علي التوالي ، بينما زادت بنحو ٢٠٢ ، ٢٠٩ مره قيمة الجبن الابيض والزبد المنتج بالقطاع الخاص علي الترتيب .

أما الفصل الثالث من دراسته فقد تناول المسالك التسويقية للالبان ومنتجاتها ، حيث تضمن عرضاً لكل من الانماط التسويقية للبنية ، مصادر توريد الالبان والمسالك التسويقية لمنتجات الالبان . فيما يتعلق بالانماط التسويقية فقد تبين ان الناتج المحلي من الالبان والذي يقدر بنحو ٢ مليون طن يسلمك مجموعة من الطرق عقب إنتاجه وحتى إستهلاكه ، حيث يستهلك مايقرب من ثلثي الانتاج في مراكز الانتاج وذلك في أوجه متعددة ، بينما يطرح الثلث الآخر فقط للسوق المحلي للاستخدامات المختلفة ، فقد تم توجيه نحو ٤٠٠ ألف طن

أي مايعادل ٢٠٪ من اجمالي الانتاج من اللبن الي رضاعة عجول الماشيه ، في حين استهلك في مراكز الانتاج نحو ٢٢٠ ألف طن أي مايعادل ١٦٪ من الانتاج الكلي ، واستخدم في التصنيع الريفي (غالبا مايكون في صوره جبن قريش وزبد) نحو ٦٠٠ ألف طن اي مايعادل ٢٠٪ من اجمالي الانتاج ، بينما وجه للسوق المحلي نحو ٦٨٠ ألف طن فقط تعادل نحو ٢٤٪ من اجمالي كمية اللبن المنتجه وتستهلك مصانع القطاع العام نحو ٧٪ من هذه الكمية . ويعكس ذلك سوء توزيع اللبن الخام المنتج علي مصادر الاستهلاك المختلفة ، حيث تقل كمية اللبن الموجه الي القطاع العام للتصنيع ، بينما ترتفع نسبة الالبان التي توجه الي التصنيع المنزلي بالريف والي رضاعة صغار الماشيه وهو مايمثل اهدار للثروة القومية من الالبان .

هذا وتسلك الالبان الخام التي تطرح للسوق خلال مسارها من المنتج الي المستهلك النهائي او الوسيط طريقين أساسيين هما المسلك المباشر اي نقل اللبن من المنتج الي المستهلك مباشرة والمسلك الغير مباشر اي نقل اللبن من المنتج الي المستهلك من خلال وسطاء . وقد تبين ان تسويق اللبن الخام يتم من خلال اربعة مراحل اساسيه هي من المنتج الي المستهلك مباشرة ، او من المنتج الي تاجر التجزئه مباشرة او من خلال تاجر الجملة ومنه الي المستهلك ، او من المنتج الي تاجر الجملة او نقط ومراكز التجميع ومنهم الي المصنع ، او من المنتج الي المصانع مباشرة .

وفيما يتعلق بمصادر توريد اللبن الي شركة مصر للالبان والافذية فقد تبين انها تتمثل في مراكز التجميع والتبريد ، الشركات الزراعية ، الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية ، القطاع الحكومي المنتج للالبان وكبار المنتجين وقد بلغ متوسط كمية اللبن الخام المورد من مراكز التجميع الي مصانع الشركة عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ٤٢٩ ألف طن تعادل ٢٣٪ من اجمالي كمية اللبن المورده ، في حين ساهمت المصادر الاخرى بنحو ٢٦٪ ، ١٣٪ ، ١٢٪ ، ٤٪ لكل من الجمعيات التعاونية ، الشركات الزراعية ، المنتجين والقطاع الحكومي علي التوالي .

وتقوم الشركة بصرف الاعلاف الي موردي اللبن الي مراكز التجميع لتشجيعهم علي التوريد ، ولايوجد تعاقد بينهما ، في حين تقوم الشركة بالتعاقد

مع جميع المحطات الحكومية والمزارع التابعة للجمعية العامة للثروة الحيوانية والشركات الزراعية لتوريد كامل إنتاجهم يومياً الى الشركة - ومع اختلاف المسالك التسويقية تتنوع كذلك طرق ووسائل نقل الالبان الخام ، حيث مازال يتم نقل اللبن بالدرجات او العربات الغير مجهزة بالنسبة للمنتج الصغير او بالترسيكلات او الجرارات بالنسبة للمنتج الكبير بينما قد يتم النقل بالعربات المجهزة بالنسبة للشركات او القطاع الحكومي والتعاوني .

وفيما يتعلق بالمسلك التسويقية لمنتجات شركة مصر للالبان فهي تتمثل في اربعة مسالك هي قنوات التوزيع التابعة للشركة ويتم من خلالها تسويق ٢١٤٪ من اجمالي المبيعات ، متعهدو التوزيع وتجار الجملة المتعاقدين مع الشركة وتبلغ مساهمتهم في التوزيع نحو ٤٥٪ من اجمالي المبيعات ، الهيئات الحكومية والمستشفيات والصانع التي تقوم بشراء نحو ٢٢٢٪ من اجمالي المبيعات وشركات المجمعات التابعة لوزارة التموين ويتم من خلالها تسويق نحو ١٠٪ من اجمالي المبيعات .

وقد تناول الفصل الرابع من الدراسة مشاكل ومعوقات صناعة الالبان في مصر وانقسم هذا الفصل الي خمسة اجزاء تناول اولها المشاكل الانتاجية وتناول ثانيها مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع وتناول ثالثها المشاكل السعرية ، أما الجزء ان الرابع والخامس فقد تناولوا المشاكل التسويقية والمشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالمشاكل الانتاجية التي تحول دون زياده الانتاج من الالبان وبالتالي المتاح منه للتصنيع ، فقد أمكن تلخيصها فيما يلي :-
- قلة اعداد حيوانات اللبن ، فقد تبين ان متوسط نصيب الفرد من ماشية اللبن في مصر خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ بلغ نحو ٠٤٥ رأس فقط وهو يقل كثيراً عن متوسط نصيب الفرد بالعديد من الدول المتقدمه وخاصة اذا اخذ في الاعتبار انتاجية الرأس من هذه الماشيه . ورغم ذلك فإن العدد الحالي من الماشيه سيكون كافياً لتوفير الاحتياجات من الالبان اذا تم رفع انتاجية الماشيه المحليه الي المستوي السائد في الدول المتقدمه . فضلاً عن قلة اعداد الماشيه فإن تشتيتها الحالي يحول دون رسم سياسة قومية للنهوض بهذه الثروه .

ولذا فقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية

المتخصصه في انتاج الالبان ، وتوجيه الاهتمام الي التنمية الرأسية للماشيه أي

رفع انتاجية الرأس منها مع عدم زيادة الاعداد الحالية من ماشيه اللبن . نظراً

للانخفاض الكبير في انتاجية الرأس من جهة ومحدودية الارض الزراعية من جهة

اخرى ، علي ان يتم استبدال تدريجي للماشيه الضعيفه منخفضه الانتاجيه

بأخري سليمه وذات انتاجيه مرتفعه .

— انخفاض الكفاءة الانتاجية — تتصف السلالات المحلية من ماشيه اللبن

بضعف إنتاجيتها من الالبان ، حيث يقدر متوسط انتاجيه الرأس من

ماشيه اللبن خلال الفترة ١٩٨٢/٧٩ بنحو ٦٦٧ كجم في السنه للابقار

و ١١٢٧ كجم في السنه للجاموس ، وقدر المتوسط السنوي لانتاجية الرأس

من الجاموس والابقار خلال نفس الفترة بنحو ٩١٦ كجم في السنه ، وتقل

هذه الانتاجية كثيراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة ، كما تقل عن انتاجيه

الرأس من ماشية اللبن الاجنبية والخليطة التي تربى في مصر . ويعري

انخفاض انتاجية الرأس من ماشية اللبن الي عدة اسباب اهمها ضعف

السلاله ، توجيه الشطر الاكبر من طاقتها في العمل الحقلية وخاصيه

الابقار ، طول فترة الجفاف ، سوء التغذية ، فضلاً عن إصابتها بالامراض

وقد اوضحت الدراسة ان الفجوة المتوقعة في الالبان خلال عام ١٩٩٠ اذا

استمرت معدلات نمو الانتاج والاستهلاك ثابتة ستصل الي ٢٤٨٢ ألف طن وهو

مايستلزم رفع انتاجية الجاموس الحلوب (مع ثبات الاعداد) الي ٣ طن / سنه

علي الاقل ، ومضاعفة انتاجية الابقار وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الالبان

والا استلزم ذلك إضافة ٣٦ مليون رأس في حالة ثبات الانتاجية وهو امر غايه

في الصعوبه في ظل محدودات انتاج الاعلاف الحاليه .

ولذا فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي التحسين الوراثي للماشيه

وذلك بتهجين الإبقار المحلية بالسلالات الأجنبية عالية الإنتاج اللبني والتوسع في مشروعات التحسين الوراثي للجاموس عن طريق الانتخاب واعفاء حيوان اللبن من العمل الحقل لرفع إنتاجيته وذلك بالتوسع في إدخال الميكنة ، علي ان يتم ذلك في اطار خطة قومية تستهدف رفع الإنتاجية تشمل جميع القرى ، مع الاهتمام بوضع الحلول الحاسمة لمشكلة الاعلاف .

- ذبح صغار الإناث . تعتبر إناث الماشية رأس المال الثابت والعامل بالنسبة لإنتاج اللبن ، ولذا فإن أي إضرار بالاناث يمثل إضرار بإنتاج اللبن وقد تبين ان متوسط وزن لحوم صغار إناث الإبقار والجاموس يتزايد سنوياً ، حيث ساهمت لحوم صغار إناث الإبقار بنحو ٥٨٦٪ من اجمالي لحوم إناث الإبقار خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ ، بينما ساهمت لحوم صغار إناث الجاموس بنحو ٤٢٢٪ من اجمالي لحوم إناث الإبقار خلال نفس الفترة ، وترجع خطورة ذبح الإناث الي صغر اوزانها عند الذبح ، حيث بلغ متوسط وزن الرأس الصغيرة المدبوحه خلال الفترة ١٩٨٢/٨٠ نحو ١٠١ كجم للإبقار و ٧٥ كجم للجاموس ، أي أن وزنها الحي يعادل ١٨٤ ، ١٢٦ كجم لكل من الإبقار والجاموس علي التوالي ويعني ذلك ان الإناث مازالت في بداية إنتاجها اللبني او لم تنتج بعد ويعكس ذلك الفقد الكبير في مصادر إنتاج اللبن نتيجة لذبح الإناث .

وفي مدا المجال إقترحت الدراسة ضرورة تحريم ذبح صغار إناث الماشية

التي تصلح للإنتاج والتربية وتشديد العقوبة عليها ووضعها موضع التنفيذ ، فضلاً عن إحكام الرقابة علي عمليات الذبح علي ان يسبق ذلك دراسة الاسباب الحقيقية وراء ذبح الإناث والعمل علي حلها .

- الإصابة بالامراض . أوضحت الدراسة ان الإصابة بالامراض تعتبر احد

اسباب انخفاض الانتاج اللبني من الماشية المحلية والمستورده وتتمثل
اهم الامراض التي تصيب حيوان اللبن في السل البقري والاجهاض المعدي
والتهاب الضرع وامراض الحوافر ولذا فقد اوصت الدراسة بضرورة تدعيم

اجهزة الرعاية البيطرية وتوفير اللقاحات والامصال والادوية اللازمة لرعايه

حيوان اللبن ، وتشديد الرقابة والفحص البيطري علي الابقار المستورده

وإرشاد المربين الي ضرورة توفير الايواء الجيد لحيوان اللبن .

ارتفاع نسبة العقم والتفويت . ان ارتفاع نسبة العقم والتفويت بالماشية
المحلية قد ترتب عليه ضعف معدلات الولادات وبالتالي انخفاض الانتاج
اللبن ، ويقدر معدل الولادات بين الابقار المحلية بنحو ٧٢٪ ، علي حين
يقدر بين الجاموس بنحو ٦٥٪ ولذا فإنه من الضروري الاهتمام برفع

خصوبة الماشية المحلية بالتوسع في مشاريع التلقيح الصناعي والرعايه

التناسلية لهذه الماشية .

نقص الاعلاف الحيوانية . يعتبر قصور كميات الاعلاف الجافه المتاحة
عن تغطية إحتياجات تغذية حيوان اللبن وعدم توازن الكميات المتاحة
منها علي مدار السنه بالاضافة الي ارتفاع اسعارها من اهم المشاكل التي
تحد من التوسع في انتاج اللبن . ولا يعاني حيوان اللبن من نقص الاعلاف
خلال فصل الشتاء ، حيث تتوفر الاعلاف الخضراء بكثرة ، بينما تتركز
مشكلة نقص الاعلاف خلال فصل الصيف ، حيث قدرت الفجوة في الاعلاف
المركزه خلال عام ١٩٨٠ نحو ٢٧ ألف طن ، وترجع مشكلة نقص
الاعلاف المركزه الي العديد من العوامل اهمها محدودية الارض الزراعية
والمنافسة بين الحيوان والانسان في الحصول علي الغذاء ، اعتماد
صناعة الاعلاف علي كسب بذره القطن بنسبة كبيرة وقد اخذت مساحة
القطن في الانخفاض خلال الفترة الاخيرة ، كما ان الكثير من مدخلات
صناعة الاعلاف تعتبر نواتج صناعات اخري كثيرة ، فضلا عن ان

التوسع في الانتاج الداجني قد أدى الي زيادة العبء علي مستلزمات انتاج علف الحيوان . وفي هذا المجال اقترحت الدراسة ضرورة التوسع في

طرق حفظ العلف الاخضر الفائض عن الاحتياجات خلال فصل الشتاء . سواء

في صورة سيلاج او دريس وذلك لتوفيره اثناء فصل الصيف لسد جزء من

العجز في الاعلاف خلال هذا الموسم ، والعمل علي التوسع في إدخال

محاصيل المراعي الخضراء كالذرة السكرية وعلف الفيل التي تزرع صيفا

والتوسع في الاستغلال الامثل للخامات المتاحة التي يمكن ان تستخدم

كعلف كمخلفات المزارع ، والتوسع في زراعة محاصيل العلف بالاراضي

المستصلحة ورفع انتاجية المزروع منها . بالاراضي الوادي ، وزيادة المنتج

من الاعلاف المصنعه وتحسين كفاءتها الغذائية . بعمل التوليفات المتوازنة

ذات القيمة الغذائية المرتفعة والاكثر ملائمة لاحتياجات حيوان اللبن .

ساعد كذلك علي خفض الانتاج اللبني المتاح للاستهلاك ارتفاع نسبة الالبان التي توجه لرعاية العجول الصغيره والتي تقدر بنحو ٢٠٪ من اجمالي الانتاج اي ما يعادل نحو ٤٠٠ ألف طن سنويا ولذا فإنه من الضروري العمل علي توفير بدائل الالبان لاستخدامها في رعاية العجول لتوفير الالبان الطبيعية للاستهلاك الآدمي .

ساهم كذلك في عدم زيادة الانتاج المحلي من الالبان عدم وجود جهاز تسويقي او سوق منظم تشرف علي تسويق وتجارة الالبان مما ترتب عليه وجود العديد من المشاكل التسويقية والسعرية التي تقف عقبة امام التوسع في انتاج الالبان ، مما يستلزم ضرورة ايجاد مصادر لتسويق الالبان وزيادة انتشار وكفاءة وحدات تجميع وتبريد الالبان ، والارتفاع بمستوي الخدمات التسويقية ، مع وضع سياسة سعرية تشجيعية لزيادة انتاج اللبن .

وقد تناول الجزء الثاني من هذا الفصل مشاكل الطاقة الانتاجية والتصنيع بالقطاع العام والتي تتمثل في عدم الاستغلال الكامل للطاقة وارتفاع نسبة المرتجعات والمعاد تصنيعه . وقد تبين من الدراسة ان الطاقات القصوي والمتاحة غير مستغلة بالكامل في شركة مصر للالبان والاعذية خلال عام ١٩٨٥/٨٤ ، حيث بلغت نسبة الطاقة الغير مستغلة الي الطاقة المتاحة بالنسبة لانتاج اللبن المبستر نحو ٢٨٪ ، اي مايعادل نحو ٤١٣ ألف طن فائض غير مستغل في الطاقة ، أما الطاقة الغير مستغلة في انتاج اللبن المعقم فتبلغ نحو ٢١٪ من الطاقة المتاحة ، اي مايعادل ١٦٦ ألف طن فائض غير مستغل في الطاقة ، وقد بلغت الطاقة الغير مستغلة في انتاج اللبن الزبادي والجبن الابيض ٢٢٪ ، ١١٪ فقط من الطاقة المتاحة ، اي مايعادل ٦٩ ، ١٦ ألف طن فاقد في الطاقة في كل منهما علي الترتيب ، وقد ردت الطاقة الغير مستغلة في انتاج الجبن الركفور والاييس كريم نحو ٦٤٪ ، ٤٠٪ من الطاقة المتاحة علي التوالي وتعادل تلك الطاقة نحو ١٧٨ ، ٦٧٤ طن فائض غير مستغل في كل منهما علي الترتيب .

هذا وتختلف اسباب عدم استغلال الطاقات القصوي والمتاحة بالنسبة لمنتجات مصر للالبان من عام لآخر ومن منتج لآخر وان كان هناك اسباب عامه أمكن ايجازها فيما يلي :-

- زيادة الاستيراد ومنافسة القطاع الخاص ، تعتبر زيادة الاستيراد من الجبن المطبوخ والجبن الركفور واللبن المجفف والسائل من اهم الاسباب التي تحول دون تشغيل الطاقات الانتاجية . حيث بلغت الطاقة القصوي لانتاج الجبن المطبوخ عام ١٩٨٤/٨٢ نحو ١٢٥ ألف ، بينما قدرت الطاقة الفعلية بنحو ٦٥ ألف طن فقط ، في حين بلغ اجمالي الكمية المستورده منه خلال نفس العام نحو ٢٢ ألف طن ، ساهم الانتاج المحلي من الجبن المطبوخ (مثلثات) بنحو ١٢٪ فقط من اجمالي المتاح للاستهلاك بينما ساهم الجبن المطبوخ (بلوكات) بنحو ٤٥٪ من اجمالي المتاح للاستهلاك ومن المعروف ان المنتجات المستورده تتمتع بإعفاء جمركي ، فضلا عن جودتها المرتفعة مما ترتب عليه إقبال المستهلكين علي شراء المنتجات اللبنية المستوردة . ويقترح للتغلب علي هذه المشكلة ترشيد الاستيراد

من هذه النوعيه من الجبن بحيث يقتصر علي الكميات المطلوبة منه لسد الاحتياجات والتي تزيد من انتاج الطاقة القصوي للصناعة المحلية من هذا

المنتج ، مع فرض رسوم جمركية علي الواردات من المنتجات اللبنية

بصفه عامه

وترجع كذلك الطاقه الغير مستغله من اللبن المعقم والمبستر الي الواردات من اللبن المجفف مريع الدوبان والتي بلغت كميتها نحو ١٥٤ ألف طن ، اي مايعادل ١٥٤ ألف طن لبن سائل وهو مايعادل ضعف الطاقه الغير مستغله بالنسبه للبن المبستر والمعقم ، كما يرجع عدم استغلال الطاقه الكامله للبن المبستر والمنتجات اللبنية الي صعوبة استمراريه حصول الشركة علي اللبن خام بمستوي جوده وسعر مناسبين ، مما اضطر الشركة الي الاستعانه بكميات كبيره من اللبن الفرز المجفف الذي يؤثر بصورة كبيرة علي جودة المنتج النهائي ولذا فإنه من

الضروري التوسع في انشاء المزارع الانتاجية المتخصصة في انتاج اللبن والعمل علي

تشجيع المنتج الصغير لريادة انتاجه اللبني

كما ترجع الطاقه العاطلة بالنسبة للبن الربادي والآيس كريم الي زيادة الكميات المنتجه منهما لدي شركات القطاع الخاص المنافه والتي تعطي هامش ربح كبير لتجار التجزئة مما أثر علي توزيع منتجات شركة مصر للالبان . كما ساعدت الواردات من الجبن الابيض ومنافه القطاع الخاص كذلك علي عدم الاستغلال الكامل لطاقه انتاج الجبن الابيض .

- ريادة الفاقد في الطاقه الانتاجية - قد يعزي عدم الاستغلال الكامل للطاقه

الانتاجية الي الفاقد في الطاقه الذي قد يرجع لاسباب عديده مثل
إنقطاع التيار الكهربائي عن مصانع الالبان وإنخفاض كفاءة بعض
العاملين الفاضلين علي تشغيل الآلات ، وهجرة العديد من الكفاءات الي
الخارج والى شركات الاستثمار ، كما قد يرجع الي عدم توافر بعض
مستلزمات الانتاج وللتغلب علي مشكله الاعطال يجب علي الشركة القيام
بتوفير وحدات الكهرباء اللازمه للتشغيل الجزئي للآلات حتي لا يتعطل
الانتاج

من مشاكل التصنيع كذلك ارتفاع نسبة المرتجعات والمعاد تصنيعه ، حيث تبين ان نسبة المرتجعات الي مبيعات مصنع القاهرة تراوحت بين ٢٨ % ، ١٥٦ % ، بينما تراوحت هذه النسبة بين ٢٤ و ٥٠ % في مصنع سيكلام و ٢٢ ، ١٥٥ % في مصنع دمياط ، وتمثل هذه المرتجعات تكلفه زائده في حالة ما اذا تم اعادة تصنيع هذه المنتجات او اعادة نسويقيها ، كما قد تمثل خسارة او ناقد اذا ماتم اعدام هذه المرتجعات .

- ويرجع ارتفاع نسبة المرتجعات والمعاد تصنيعه بالنسبة لمنتجات شركة مصر للالبان الي كل او بعض الاسباب الآتية :-
- انخفاض جوده بعض المنتجات .
 - عدم صلاحية العديد من مواد التغليف والتعبئة مع اسلوب التسويق المتبع في تداولها ، فضلاً عن انخفاض جودة هذه المنتجات .
 - القصور في اسلوب تسويق المنتجات اللبنيه لعدم توازن وسائل نقل وحفظ هذه المنتجات لدي العديد من مراكز التوزيع والبيع . مما يساعد علي سرعة تلفها ، مع عدم وجود الوعي اللبني لدي موزعي وبائعي هذه المنتجات .
 - منافسة منتجات القطاع الخاص اللبنيه والمنتجات المستورده ذات الجوده المرتفعه لمنتجات القطاع العام . ويستلزم ذلك ضرورة التغلب علي تلك المعوقات حتي يتم خفض نسبة المرتجعات الي الحد المسموح به وهو ٢ % .

يعتبر ارتفاع نسبة الفاقد من اللبن اثناء التصنيع احد مشاكل التصنيع ، حيث يمثل شرش المنتجات اللبنيه الناتج عن التصنيع اهم صور الفاقد ، نظراً لان هذا الشرش لا يستفاد منه بطريقة اقتصادية ، حيث يلقي في البالوعات في حين انه يحتوي علي قيمة غذائية مرتفعة ، ويعتبر الدهن والبروتين واللاكتوز من اهم مكونات الشرش . وقد تم تقدير قيمة الدهن المفقود كؤشر لحجم خساره السنويه التي تنتج من عدم الاستفاده من مكونات الشرش ، حيث بلغت كمية الدهن المفقوده في الشرش الناتج عن تصنيع الجبن الجاف والابيض عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ٥٨٢ طن ، بلغت قيمتها نحو ١٦ مليون جنيه . من صور الفاقد كذلك انكماش الجبن الابيض بنحو ٢٥ % من وزنه اثناء التخزين ، ويرجع ذلك في المقام الاول الي استخدام اللبن المجفف في التصنيع .

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي توفير الفرازات الكافية ذات

الكفاءة المرتفعة لفصل مكونات الشرش وخاصة الدهن والاستفادة القصوي من

هذه المكونات ، والتوسع في استخدام الشرش المجفف في علائق الحيوانات

وانتاج الخمائر .

أما المشاكل المتعلقة بتصنيع الالبان بالمحلات الصغيرة ومعامل تصنيع الالبان فتتمثل في بدائية وتخلف معظم هذه الوحدات وعدم تزويدها بالالات والاجهزة الحديثه التي يمكن من خلالها انتاج منتجات لبنية ذات جوده مرتفعة وخالية من الميكروبات الضاره بصحة الانسان ، فضلاً عن انخفاض الوعي اللبني لدي العديد من العاملين بهذه الوحدات .

ولذا فإن الامر يستوجب تطوير هذه الوحدات الصغيره بحيث تزود بالالات والمعدات التي تضمن عدم تلوث اللبن وزيادة الرقابة الصحية علي هذه الوحدات ، فضلاً عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوعية اصحاب وحدات التصنيع والعاملين بها بالاسس العلمية والصحية والفنية لتصنيع الالبان من جهة وتوعية المستهلكين بخطورة استهلاك المنتجات اللبنية الغير معلوم مصدرها من جهه اخرى .

أما الجزء الثالث من هذا الفصل فقد تناول المشكلات السعريه وتضمن عرضاً لتطور سعر المنتج للالبان ومنتجاتها وسعر المستهلك والمشاكل السعريه الخاصه بشركة مصر للالبان . ففيما يتعلق بتطور سعر المنتج للالبان ومنتجاتها تبين ان نسبة زياده عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٥ بلغت نحو (٢٧٪) بالنسبة للالبان الطازجه ، اما بالنسبة للمنتجات اللبنيه فقد بلغت نسبة الزيادة في اسعار المنتج لها خلال الفترة المذكورة نحو ٢٣٦٪ ، ٢٦٣٪ ، ١٩٠٪ ، ١٩٤٪ ، ٢٥٥٪ ، ٢٤٢٪ ، ٢٠٩٪ في كل من الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الابيض المخزن ، الجبن الرومي الجديد ، الجبن الرومي القديم ، المسلي البلدي ، الزبد البلدي والزبد الجاموسي علي التوالي .

وترجع الزيادة الكبيرة في سعر اللبن الخام الي سببين اولهما عدم تزايد الانتاج المحلي من اللبن بما يتناسب مع زيادة الطلب عليه ، اما السبب الثاني فهو ارتفاع تكاليف انتاج اللبن الخام ، حيث زادت اسعار الرأس من الماشية خلال الفترة ١٩٨٧٧٥ بنحو ٤ مرات بينما زادت اسعار التغذية بنحو ٥٠٪ ، ٢٨٪ ، ٢٢ مره لكل من البرسيم والعلف (السعر الحكومي) والتبن علي التوالي . كما ترتب علي الزيادة في اسعار اللبن الخام زيادة في اسعار المنتج للمنتجات اللبنية كذلك ، حيث يمثل اللبن الماده الاساسية في هذه المنتجات . هذا وقد ترتب علي ارتفاع سعر المنتج للبن الخام خلق مشكلة سعرية ذات شقين الاول خاص بموردي الالبان الي شركة مصر والثاني خاص بالشركة نفسها .

وبالنسبة للشق الاول فقد تبين ان شركة مصر للالبان تحدد توريد اللبن طبقا لاعتبارات اهمها نسبة الدمن والعد الميكروبي ونوع اللبن وغير ذلك من المعايير ومقابل ذلك تقدم خدمات عديده للموردين اهمها صرف الاعلاف . ورغم ذلك فقد تبين ان الاسعار التي تتخذها الشركة للتوريد غير مجزئه بالنسبة للعديد من موردي الالبان ، حيث قدر سعر المنتج للبن الخام علي مستوي الجمهورية بنحو ٤٧ قرش للكيلو ، بينما بلغ سعر توريد كيلو اللبن خلال نفس العام نحو ٢٦ قرش وبأخذ فرق سعر كيلو العلف الذي يعطي مقابل التوريد (بين السعر الحكومي والحر) في الاعتبار تبين ان كل كيلو لبن ينورد للشركة يعني خسارة مقدارها (٢١ قرش) ، بينما يحقق توريد اللبن ربح للمنتج اذا كانت تكلفة كيلو اللبن تقل عن ٢١ قرش في ظل اسعار عام ١٩٨٥ .

هذا وقد ترتب علي هذا الاختلال السعري للالبان عزوف العديد من المنتجين عن توريد البانهم الي شركة مصر للالبان ، كما ان العديد من الجمعيات التعاونية قد أوشكوا علي تصفيه مزارعهم بل قد اوقف البعض منهم الانتاج فعلا ، لعدم استجابة الشركة لمطالبهم برفع اسعار التوريد من جهة وعدم قدرتهم علي تسويق انتاجهم الي المستهلك بصورة منتظمة من جهة اخري ، وذلك لعدم وجود ميكل تسويقي محدد ومعروف يمكن من خلال ضمان تسويق الالبان .

ولذا فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي رفع الكفاءة الانتاجية

لماشية اللبن وحل مشكلة العلف وخاصة المركز وتوفيرها بكميات كافية واسعار ملائمة علي مدار السنة، وذلك من اجل الحد من ارتفاع اسعار المنتج للبن الخام ، كما انه من الضروري وضع سياسة سعرية تشجيعية ملائمة لتوريد الالبان حتي يشجع المنتجين علي التوسع في الانتاج اللبني . علي ان يتم النظر في تحريك اسعار منتجات شركة مصر للالبان مما يتيح لها تغطية فارق سعر توريد الالبان وتحقيق هامش ربح مناسب .

وفيما يتعلق بتطور سعر المستهلك للالبان ومنتجاتها فقد تبين ان سعر المستهلك للبن الخام قد زاد عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٥ بنحو ٢٩٢٪ ، بينما بلغت نسبة الزيادة في اسعار المستهلك للمنتجات اللبنية خلال نفس الفترة بنحو ٢٤٠٪ ، ٢١٢٪ ، ١٧٦٪ ، ١٨٤٪ ، ٢٩١٪ ، ٢٠١٪ ، ٢٥٢٪ لكل من الجبن الابيض كامل الدسم ، الجبن الابيض المخزن ، الجبن الرومي الجديد ، جبن رومي قديم ، مسلي بلدي ، زبد بقمري ، زبد جاموسي علي الترتيب .

وقد تبين ان الزيادة بين سعر المنتج وسعر المستهلك يتركز معظمها في المرحلة التي تقع بين المنتج وتاجر الجملة ، اي ان الاخير يستحوذ علي الجزء الاكبر من الهوامش التسويقية للالبان ، ويمكن ان تعزي الزيادة في سعر المستهلك للالبان الخام الي كل او بعض العوامل الآتية :-
الزيادة في اسعار المنتج ، تعدد الوسطاء ، عدم الالتزام بتسعيرة محدد للمستهلك ، محدودية دور القطاع العام في انتاج وتصنيع الالبان وزيادة الطلب علي الالبان ومنتجاتها .

وللحد من ارتفاع سعر المستهلك إقترحت الدراسة ضرورة العمل علي

زيادة الانتاج اللبني وخفض سعر المنتج للالبان الخام والاقبال من الوسطاء

وذلك بالعمل علي إنشاء وحدات تجميعية ملحقه او منفصله عن مراكز التجميع

علي ان تقوم تلك الوحدات بتجميع الالبان من المنتجين وخاصة صغار المنتجين
ومعاملة تلك الالبان المعاملة الحرارية الكفيلة بمنع تدهور جودة تلك الالبان ،
هذا بالإضافة الي تعبئتها و تسويقها للمستهلك النهائي او الوسيط ومما لاشك فيه
انه هذه الخطوه ستساعد علي خفض السعر النهائي للالبان ، كما انها ستقضي علي

غش الالبان

وفيما يتعلق بالمشاكل السعريه الخاصه بشركة مصر للالبان فقد تبين ان
امم هذه المشاكل هو ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج بمعدلات تفوق الارتفاع
في اسعار المنتجات اللبنية، حيث ارتفعت اسعار اللبن الخام عام ٨٤ / ٨٥
بالنسبة لعام ١٩٧٥ بنحو ٢٧٤٪ ، اما اسعار اللبن المجفف فقد ارتفعت خلال
الفترة المذكورة بنحو ١٨٦٪ ، وتضاعفت اسعار الزبد المستورده . وعلى الرغم
من هذه الزيادة الكبيره في اسعار مستلزمات الانتاج فإن اسعار المنتجات
النهائية لم ترتفع بنفس النسبة ، حيث تراوحت نسب الزيادة فيها خلال الفترة
٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ بين ٢١٪ ، ٨٧٪ . ويرجع ذلك الي تدخل الدوله في السياسه
السعريه لمنتجات الانتاع العام اللبنية بالتسعير الاجباري لبعض هذه المنتجات
لضمان عدم زيادتها ، مقابل دعم سنوي تقدمه الدوله للشركه ورغم ذلك حققت
الشركه خسائر ماليه كبيره خلال الفترة (٨٢/٨١ - ١٩٨٤/٨٢) تراوحت بين ٥٤ -
١٢ مليون جنيهه نتيجة للفرق الكبير بين سعر البيع والتكلفة للعديد من
المنتجات اللبنية ، حيث بلغت خساره الناتجة عن الفرق بين تكلفة الانتاج
وسعر البيع لكيلو الجبن الابيض المدعم نحو ١ ، ٢٧ ، ٧ قرش لكل من الجبن
الطازج وجبن المجمعات وجبن الاكياس ، بينما تراوحت تلك الخساره بالنسبة
للمنتجات اللبنية بين ٢٤ ، ٤٩ قرش لانواع الجبن الابيض وبين ٧٥ ، ٦٥ قرش
لانواع الجبن الجاف . فضلاً عن هذا الاختلال السعري فإن منتجات الشركه
تواجه منافسه كبيره من المنتجات المثلثه المستورده نظراً لإعفاؤها من الرسوم
الجمركيه في حين تخضع مستلزمات الانتاج المستورده والمستخدمه في صناعه
الالبان المحليه لرسوم جمركيه مرتفعه . كما ان الدوله تترك للقطاع الخاص
الحريه لتسعير منتجاته في حين تحدد الاسعار بالنسبة للقطاع العام مما جعل

الشركة في وضع غير متكافئ للمنافسة حيث أصبح من المستحيل على الشركة
لعدة سنوات طويله ادخال اي تطوير في منتجاتها ، حيث تراوحت اسعار
منتجات الشركة بين ٢٥٪ ، ٧٢٫٥٪ من اسعار مثيلتها من منتجات القطاع الخاص

ولذا فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحريك اسعار منتجات القطاع

العام اللبنة او علي أقل تقدير تقوم بزيادة حجم الدعم السنوي الذي يعطي للشركة

بما يتناسب مع الزيادة في اسعار مستلزمات الانتاج، علي ان يتحقق هامش ربح

معقول لتطوير الانتاج ، كما يجب العمل على اعفاء مستلزمات الانتاج من الجمارك

لخفض تكاليف الانتاج ، مع فرض رسوم جمركية علي المنتجات المستوردة التي

لها مثيل محلي .

اما الجزء الرابع من هذا الفصل فقد تناول المشاكل التسويقية والتي
تضمنت ارتفاع الهامش التسويقي ، مشاكل متعلقة بمراكز التجميع ، تلوث وغش
الالبان وبيدائية الاساليب التسويقية للالبان ، وقد تبين من دراسة هذا الفصل
ان الهامش التسويقي بلغ خلال عام ١٩٨٥ نحو ٢١٫٢٪ ، ٢٢٫٨٪ ، ٢٤٫٢٪ ، ٢٦٫٩٪
لكل من اللبن الخام والجبن الابيض كامل الدسم والجبن الرومي الجديد والجبن
الرومي القديم وهذه الهوامش تعتبر مقبولة ومنطقية ، اما الهامش التسويقي لكل
من المسلي البيدي والزبد البقري والزبد الجاموسي فقد بلغ ٢٦٫٥٪ ، ٢٢٫٥٪ ،
٢٢٫٨٪ علي التوالي ، اما الهامش التسويقي للجبن الابيض المخزن فقد بلغ نحو
٥٢٪ . ولكن البيانات الفعلية لسعر المستهلك تشير الي ارتفاع الهامش عن
الارقام المذكورة ، حيث يتراوح الهامش التسويقي للبن الخام بين ١١٢٪ و
١٥٥٪ ، وهو يمثل هامش مرتفع ويرجع الي تعدد الوسطاء بين المنتج
والمستهلك .

اما بالنسبة لنقط ومراكز التجميع فقد تبين ان هذا النمط التسويقي
يشوبه العديد من العيوب منها :- عدم وجود اي اجهزة تبريد بنقط التجميع ،
وتعطل العديد من مراكز التجميع ، كما تبين ان الكفاءة التجميعية لمراكز

التجميع تقدر بنحو ٢٧٪ فقط ، عدم ملائمة موقع العديد من مراكز التجميع للمنطقة المقامه بها ، كما ينقص العديد من مراكز التجميع اجهزة التبريد اللازمة للمحافظة علي جودة اللبن ، فضلا عن القصور في اسلوب المحاسبه ، مما ترتب عليه فقدان الثقة بين المنتجين ومراكز التجميع وبالتالي تحول العديد منهم عن التوريد لمصانع الشركه .

أما عن تلوث وفساد الالبان فقد تبين الي انه يرجع الي جهل الكثير من صغار المنتجين بالشروط الصحيه التي يجب توفيرها في ماشيه اللبن وفي المربي نفسه، مما يترتب عليه ارتفاع العد الميكروبي في البان مراكز التجميع التي نحو ٢ - ٥ مليون في السنتيمتر المكعب ، كما ان كثرة الوسطاء والباعة الجائلين واتصاف البعض منهم بعدم الضمير أدي الي تعرض الالبان لطرق عديده من الفساد .

من المشاكل التسويقيه كذلك عدم توفر الطرق المعبده بالعديد من القرى، مما ادي الي صعوبة تجميع اللبن، وبيدائية وسائل النقل والتداول للبن الخام والمنتجات النهائية كذلك ، حيث مازال اللبن ينقل في اقساط من المعدن علي الدراجات او الجرارات مما يعرض اللبن في الظروف الغير ملائمة للفساد، اما المنتجات النهائية فغالبا مايتم نقلها بعربات غير مجهزة ، كما ان حفظ هذه المنتجات غالبا مايتم في ظروف غير ملائمة ، وذلك لعدم وجود اي شروط او قواعد تحدد مواصفات وسائل نقل ومراكز توزيع المنتجات اللبنيه .

ومن ناحية اخري فإن مراكز التوزيع لاتخضع لاي اشراف تسويقي يرشد اصحابها ويقدم لهم التوجيه التسويقي الذي يساعد علي المحافظة علي جودة تلك المنتجات .

من الدراسه تبين عدم وجود جهاز تسويقي قادر علي تسويق الالبان ومنتجاتها ، كما ان النظام الحالي يشوبه العديد من الثغرات ، مما يستدعي ضرورة التفكير في سياسة تسويقيه رشيدة تعالج نواحي القصور والنقص في النظام التسويقي الحالي وذلك عن طريق ما يأتي :-

وجود تعاونيات اختيارية للمنتجين الصغار لتسويق الالبان تمول ذاتياً ، التوسع في إنشاء نقط ومراكز تجميع الالبان في القرى المختلفة ، وضع سياسه سعريه مرنة للالبان التي تورده الي مراكز التوريد تأخذ في الاعتبار المستوي العام للاسعار والزياده السنويه في بنود تكاليف انتاج اللبن الخام ، الحاق وحدات بستره وتعبئة بمراكز التجميع ليستره وتعبئه جزء من اللبن الخام وبيعها الي المستهلك القريب من هذه الوحدات ، إنشاء مراكز فنيه ارشاديه لارشاد المنتجين الي طرق انتاج اللبن النظيف وخطورة تلوثه ، اصدار تشريع يمنع تداول اللبن الخام تدريجياً علي ان يعم انتاج الالبان المبستره والمعقمه ، كما يجب علي اجهزة الاعلام القيام بدور ملموس في توعيه المستهلك والمنتج ايضاً ، العمل علي اصدار تشريع يحدد مواصفات وسائل نقل المنتجات اللبنيه ومراكز توزيعها ، فضلاً عن ذلك يجب العمل علي إنشاء اتحاد (بورده) يمكن له تخطيط وربط سياسات واسلوب كل من انتاج وتسويق وتصنيع الالبان .

تناول الجزء الاخير من هذا الفصل المشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية التي تجد من التوسع في انتاج وتصنيع الالبان وقد تم حصرها في كل من سياسة التأمين علي الماشيه ، السياسه العلفيه ، السياسه الاقراضيه ، السياسه النقديه ، السياسه الماليه والسياسه الاستيرادية .

وفيما يتعلق بسياسه التأمين علي الماشيه فقد تبين من الدراسه ان التأمين اصبح وسيله لسرف الاعلاف وليس لتحقيق الرعاية الصحيه كما كان الهدف منه . وقد بلغ عدد ماشيه اللبن المؤمن عليها خلال عام ١٩٨٣ نحو ٥٢٢ ألف رأس وانخفضت الي ٥٠٢ ألف رأس خلال عام ١٩٨٤ . كما يرجع انخفاض اعداد رؤوس ماشيه اللبن المؤمن عليها الي قصور نظام التأمين ، حيث لا تتناسب قيمه

المؤمن عليها مع حقيقة القيمة الفعلية لحيوان اللبن ، فضلاً عن التعقيدات الروتينية والمكتبية الخاصة بإجراءات التأمين والرعاية البيطرية وصرف التعويضات .

ولذا فإنه يجب العمل على التغلب على تلك المشاكل لتشجيع المربين علي
الاقبال علي التأمين والاهتمام بحيوان اللبن .

وبالنسبة للسياسة العلفية فقد تبين ان هذه السياسة تمثل اهم المعوقات التي تحد من التوسع في انتاج الالبان سواء من حيث شروط صرف الاعلاف او كميتها او اسعارها او تقلب هذه السياسة ، قد اوضحت الدراسة ان شروط التأمين علي الماشية اي ارتفاع الحد الادني للتأمين بهدف صرف الاعلاف قد ترتب عليه حرمان الغالبية العظمي من منتجي الالبان الذين يمتلكوا من ١ - ٢ رأس من الماشية من صرف الاعلاف حيث حدد الحد الادني لصرف الاعلاف للابقار البلدية بنحو ٢٠ رأس خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ وبنحو ١٠ رؤوس للجاموس والابقار الاجنبية والخليطة خلال الفترة ١٩٨٥/٨٢ . اما معدلات صرف الاعلاف لماشية اللبن فقد أخذت اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة ، هذا فضلاً عن ان القرارات الحالية لصرف الاعلاف تقل كثيراً عن الاحتياجات المثلي منها وخاصة في فصل الصيف ، حيث تبين ان ماشية الجاموس التي تساهم بالنسبة الاكبر في انتاج اللبن في مصر تصرف لها مقررات علفية تقل بنحو ٦٩٪ من احتياجاتها اليومية . ومع انخفاض المقررات العلفية قد يضطر المنتج الي الاكتفاء بها مما يؤثر علي انتاجية الرأس من الالبان أو يلجأ الي شراء احتياجاته من السوق السوداء بأسعار مرتفعة مما يؤدي الي رفع اسعار المستهلك للالبان الخام . اما بالنسبة لمنتجي الالبان الذين يقوموا بتوريد ألبانهم الي شركة مصر للالبان فقد شجعتهم السياسة العلفية علي زيادة الانتاج حيث لم تحدد حد أدني لصرفها، حيث يصرف كيلو جرام علف لكل كيلو جرام لبن يورد صيفاً بحد اقصي ٥ كجم يوميا وتصرف نصف هذه الكمية شتاءً .

ولذا فإنه يجب العمل علي التوسع في انتاج الاعلاف المركزه من أجل

تخفيض الحد الادني لاعداد ماشية اللبن اللازم لصرف الاعلاف وزيادة معدلات

صرفها بما يتلائم مع الاحتياجات المثلي لماشية اللبن منها .

وفيما يتعلق بالسياسة الاقراضية فقد تبين ان هناك نوعين من القروض تعطي لماشيه اللبن هي القروض متوسطة الاجل وتعطي لشراء وتربية الإناث ، والقروض طويلة الاجل وتعطي لانشاء مزارع انتاج اللبن ومدتها عشر سنوات . وقد اتضح من الدراسة ان الفئات التسليفية تشجع انتاج اللبن من الابقار الفريزيان المستورده عنه بالنسبة للابقار البلدية ، كما تقل كثيرا الفئات التسليفية التي تعطي للجاموس عن مثيلتها التي تعطي للابقار الخليطة والمستورده ولذا فقد اقترحت الدراسة بضرورة اعاده النظر في هذه السياسه بهدف اعطاء

مزيد من العناية للجاموس المحلي ورفع الفئات التسليفية لشرائه بما يتناسب مع الارتفاع الكبير في اسعاره وتشجيع صغار المنتجين علي التوسع في انتاجهم

اللبن والتغلب علي الثغرات العديده في طرق تقدير ومنح القروض . حيث تبين ان القروض طويلة الاجل تعطي بعض الامتيازات لكبار المنتجين عن الصغار منهم ، فضلا عن عدم الدقه في تقدير حجم القروض في بعض الاحيان .

وبالنسبة للسياسة النقدية فقد تبين ان تعدد اسعار الصرف واتجاهها الي الارتفاع قد ترتب عليه تدهور قيمة الجنيه المصري ويعني ذلك ارتفاع القيمة الاستيرادية لمستلزمات انتاج وتصنيع الالبان ، مما تترتب عليه ارتفاع اسعار المنتجات اللبنيه النهائية وذلك بالنسبة لمنتجات القطاع الخاص او تحمل شركة القطاع العام لخسائر نظراً لعدم سهوله تحريك اسعار منتجاتها .

وفيما يتعلق بالسياسة الماليه فقد اتضح ان اعفاء المنتجات اللبنيه من الجمارك يمثل احد للمعوقات التي تحد من التوسع في تصنيع الالبان وخاصة بالنسبة للقطاع العام ، حيث ان ذلك ساعد علي خلق منافسة غير متكافئة بين المنتجات اللبنيه المستورده والمنتجات المحلية ، فضلا عن ذلك فإن شركة مصر للالبان تدفع رسوما جمركية علي مستلزمات الانتاج كالجبن الشيدر ورقائق الالومنيوم والبولي اثيلين وبعض الآلات وقطع الغيار المستورده . ويتضح من ذلك ان السياسه الجمركية لم تحمي الصناعات الوطنية ، بل يمكن القول انها قد شجعت المنتج الاجنبي علي حساب المنتج المحلي . وقد أوصت الدراسة

بضرورة اعادة النظر في هذه السياسة والعمل علي اعفاء مستلزمات الانتاج المحلي

من الرسوم الجمركية ، علي ان تفرض رسوم علي الواردات من المنتجات

اللبنية .

وبالنسبة لسياسة الاستيراد اوضحت الدراسة ان السياسة الحالية تمثل عقيه امام حمايه ونهوض صناعة الالبان الوطنية ، نظرا لان هذه السياسة لم توضع علي اساس دراسة سليمة لحجم الانتاج المحلي من الالبان ومنتجاتها واحتياجات السوق المحلي منها . مما وضع الصناعه المحليه في ظروف منافسه غير متكافئة من المثلل المستورد . مما يستلزم ضرورة اعادة النظر في هذه

السياسة بحيث تسمح هذه السياسه باستيراد المنتجات اللبنية التي تغطي

إحتياجات السوق وتزيد عن الطاقات الانتاجية الحالية لمصانع الالبان .

المراجيع

أ - المراجع باللغة العربية :-

- ١ - ابراهيم بدر ابراهيم
استهلاك الالبان والعوامل المؤثرة
علي الطلب عليها ، رسالة
ماجستير - كلية الزراعة - جامعة
القاهرة - ١٩٧٤ .
- ٢ - ابراهيم يسري صابر
دراسة عن متوسط نصيب الفرد
المصري من البروتينات الحيوانية
مقارنة بالمستوي العالمي - وزارة
التخطيط - ١٩٨١ .
- ٣ - احمد حسن علي هيكल
دراسة علي بروتينات الشـرش
واستخدامها في صناعة الجبن -
رسالة ماجستير - كلية الزراعة -
جامعة الازهر ١٩٨٣ .
- ٤ - الجهاز المركزي للتعبئة
العامة والاحصاء
٥ - الجهاز المركزي للمحاسبات
٦ - المجالس القومية المتخصصة
٧ - " " " "
- ٨ - رجب محمد حفني
دراسة اقتصادية لتصنيع الالبان
في جمهورية مصر العربية - رسالة
ماجستير - كلية الزراعة - جامعة
عين شمس ١٩٨٣ .
- ٩ - سعيد خميس الشامي
دراسة مقارنة عن انتاج وتسويق
الالبان - رسالة ماجستير - كلية
الزراعة - جامعة الازهر - ١٩٧٣ .

- ۲ - ابراهيم يسري صابو

- ۲۔ احمد حسن علی ہیکل

- { - الجهاز المركزي للتعبئة

- العامّة والاحصاء

- ## ٥ - الجهاز المركزي للمحاسبات

- ٦ - المجالس القومية المتخصصة

- “ “ “ — Y

- ۸ - رجب محمد حنفی

- ٩ - سعيد خميس الشامي

- ١٠ - عيون عبد القادر مطاوع (د)
السياسة التموينية من خلال مناقشة
ممثلي الامة مجلس الشعب - معهد
التخطيط القومي - مذكرة ٨٢٥ -
١٩٨٤
- ١١ - كمال ابو ريه (د)
تغذية الحيوان والدواجن - الاسس
العلمية الحديثة للعلائق والاعلاف -
دار المعارف - الطبعة الاولى -
١٩٦٧
- ١٢ - مجدي محمد خليفة
مشكلة نقص الاعلاف المركزه واثرها
علي اسعار اللحوم - معهد التخطيط
القومي - ١٩٨٠
- ١٣ - " " "
تحليل اقتصادي لصناعة الاعلاف في
مصر واثرها علي الميزان التجاري
الزراعي - رسالة ماجستير - كلية
الزراعة - جامعة القاهرة ١٩٨٣
- ١٤ - محمد الهامي (د)
هدي محمد صالح (د)
دراسة اقتصادية عن اللبن ومنتجاته
في مصر - معهد التخطيط القومي -
مذكرة ١٢٦٥ - ١٩٨٣
- ١٥ - محمد توفيق (د)
عسكر احمد عسكر (د)
انتاج اللبن من الابقار والجاموس -
مطبعة عين شمس - الطبعة الثالثة
١٩٦٨
- ١٦ - محمد طاهر عبد الظاهر
دراسة اقتصادية لانتاج الالبان
بجمهورية مصر العربية - رسالة
دكتوراه ، جامعة عين شمس ١٩٨٢
- ١٧ - معهد التخطيط القومي
تطور معدلات الاستهلاك من السلع
الغذائية واثرها علي السياسات
الزراعية - ١٩٨٤
- ١٨ - " " "
التنمية الزراعية في مصر ماضيها
وحاضرها - قضايا التخطيط والتنمية
يوليو ١٩٨٠
- ١٩ - " " "
مشاكل انتاج اللحوم والسياسات
المقترحة للتغلب عليها ١٩٨٢

ب - مراجع باللغة الانجليزية :-

1. James Fitch (Dr) and Ibrahim Soliman (Dr), The livestock economy in Egypt-Agri. Development systems project, Economics working paper No. 29.
2. Ibrahim Soliman(Dr), et. al., Milk production systems in Egypt and the impact of government policies, Agri. Development system project, ARE Ministry of Agri. Univ. of California, 1983.

ج - نشرات وتقارير باللغة العربية :-

- | | |
|--|---|
| ١ - اتحاد الصناعات المصرية | الكتاب السنوي - اعداد متفرقة . |
| ٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء | احصاءات امراض الحيوان - مارس ١٩٨٤ |
| ٣ - " " " " | احصاءات الثروة الحيوانية - اعداد متفرقة . |
| ٤ - " " " " | استهلاك السلع الغذائية في جمهورية مصر العربية - ١٩٨٤ |
| ٥ - " " " " | تقديرات الدخل من القطاع الزراعي - ١٩٨٤ |
| ٦ - " " " " | الكتاب الاحصائي السنوي - اعداد مختلفة . |
| ٧ - " " " " | النشرة الربع سنوية لاسعار المواد الغذائية - اعداد متفرقة . |
| ٨ - " " " " | النشرة الشهرية لاسعار البيع للمستهلك (تجزئة) اعداد متفرقة . |
| ٩ - شركة مصر للالبان | الميزانية العمومية وتقارير تقييم الاداء - اعداد متفرقة . |

- | | |
|-------------------------------|---|
| ١٠ - المجالس القومية المتخصصة | تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية - الدورة العاشرة ١٩٨٤-٨٢ |
| ١١ - مركز البحوث الزراعية | معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - قسم إقتصاديات الإنتاج - مجلات الإنتاج الزراعي - اعداد متفرقة |
| ١٢ - وزارة الزراعة | الإدارة العامة للأعلاف والتغذية - مجلات الأعلاف والتغذية - (اعداد متفرقة) |

د - نشرات باللغة الانجليزية :-

1. F.A.O., Production year book, 1984.
2. F.A.O., Trade year book, Several issues.